بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الثامن والستون - يونيو 2013م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الأمين نورين

المحررون

الحسين إسماعيل حسين
حسن محجوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

كلمة التحرير

يتزامن هذا العدد مع حلول عيد الفطر المبارك بعد صيام وقيام شهر رمضان الفضيل الذي تجددت فيه صلة الإنسان بربه وتحسنت العلاقات الاجتماعية بين المسلمين مهتدية بالقرآن الكريم والسنة المُطهرة، أعاد الله هذه الأيام المشهودة بتلاوة القرآن والصدقات والزكوات على وطننا السودان الحبيب وعلى الأمة الإسلامية بالخير والبركات.

وأيضاً تزامن صدور العدد مع الموافقة على إعادة ضخ نفط دولة جنوب السودان عبر خطوط الأنابيب السودانية لميناء التصدير، ويأتي ذلك في إطار السعي نحو تطوير التعاون الاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين، نأمل أن يستمر هذا التعاون بالعمل على تنفيذ البرتوكولات التي تم الاتفاق عليها، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تدفق موارد النفط واستغلالها في إنشاء البنيات التحتية والمشروعات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولتين.

يتضمن هذا العدد بالإضافة للأبواب الثابتة أربعة موضوعات يتناول الأول دور المناطق والأسواق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما يتطرق الثاني للفقر والتنمية الريفية في السودان ويُناقش الثالث ثقافة التمويل الأصغر، أما الرابع باللغة الانجليزية، استعرض نموذج الاقتصاد المفتوح (حالة جنوب إفريقيا).

تُناشد هيئة التحرير الكُتاب بتزويدها بالموضوعات ذات الصلة لضمان استمرارية الإصدارة وتحقيق أهدافها.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،،

في هذا العدد

دراسات وبحوث

دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية
د. مجدي الأمين نورين
إدارة البحوث والتنمية
4

دراسات وبحوث

الفقر والتنمية الريفية في السودان بين النظرية والتطبيق ورؤى المستقبل
د. حسين سليمان محمد أحمد
بروفيسور مساعد في الاقتصاد - كلية الخرطوم التطبيقية
12

دراسات وبحوث

تعديل ثقافة التمويل الأصغر لدى المؤسسات والزبائن
بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم
رئيس وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان المركزي
22

دراسات وبحوث

Computable General Equilibrium Modelling (CGE) - A Real Model of a Small Open Economy with Government: A Case of Scaling Up Government Expenditure (South Africa)
Hayfa H. Fadul - Extension & Rural Development, Pretoria University
64

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية
32

المصرفي

ورشة: صناعة وتصدير الأدوية البشرية والبيطرية
(واقع الحال وآفاق المستقبل)
الحسين إسماعيل حسين بدري - إدارة البحوث والتنمية

35

معدل التضخم.. آثاره وطرق علاجه
محمد الحسن الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية

39

اقتصاديات تكنلوجيا الخدمات المصرفية
الريح آدم عبد الله - إدارة البحوث والتنمية

41

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أزاهر حسن محمد علي - إدارة البحوث والتنمية

44

مؤشرات اقتصادية
محمود حامد عربي - إدارة الإحصاء

48

دراسات وبحوث

دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

اعداد
د. مجدي الأمين نورين
إدارة البحوث والتنمية

تهدف الورقة إلى التعريف بالمناطق الحرة وتطورها التاريخي، الأهمية الاقتصادية لها، وتجارب بعض الدول في انشاء مثل هذه المناطق بما فيها السودان، والسلبيات التي ارتبطت بها وتختتم الورقة ببعض النتائج والتوصيات.

مقدمة:

يعود تاريخ المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام في عهد الامبراطورية الرومانية حيث نشأت أول منطقة حرة في منطقة بحر إيجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية، وبعدها ظهرت منطقة جبل طارق في عام 1704 ومنطقة سنغافورة في عام 1819 ومنطقة هونج كونج في عام 1842، وقد انحصر نشاط هذه المناطق حينها في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، وخاصة بين الشرق والغرب خاصة في عمليات إعادة التصدير وعمليات التفريغ والتخزين وتموين السفن. وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى النمو في الدخل القومي، مما أدى إلى اهتمام الدول والحكومات باهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني. تُعتبر المناطق الحرة إحدى الدعائم المهمة التي ترتكز عليها الاقتصادات الوطنية خصوصاً في البلدان النامية، كما تعتبر أداة من أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الكلية، والتي تؤدي إلى التطور والنمو الاقتصادي في ذلك البلد، حيث تقوم الدولة باستقطاع جزء من أراضيها يستثنى من تطبيق القوانين المالية السائدة وتقوم بوضع حزمة من التسهيلات والحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ماهية المناطق الحرة:

تُعرف المنطقة الحرة بالتوصيف الاقتصادي الشامل بأنها مساحة جغرافية محددة بقانون لاستقطاب استثمارات تجارية وصناعية وخدمية داخل محيطها تتمتع بامتيازات وإعفاءات جمركية وضريبية ومصرفية، إضافة إلى حزمة من التسهيلات الجاذبة للمستثمرين فيها. كما تُعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن مقاطعات صغيرة موجودة داخل الحدود السياسية للبلد، لكنها تعتبر خارج الحدود الجمركية لذلك البلد، أي إن كل مايُصدر من وإلى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسم الجمركي، بينما تعرفها اتفاقية كيوتو[1] بأنها جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه خارج المنطقة الجمركية، وهي على نوعين مناطق حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة دون أن يتم تصنيفها ومعالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير.

1) الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النص المعدل مايو 1973. تحت رعاية مجلس التعاون الجمركي، سعياً منها لإزالة الاختلاف بين الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة الذي من شأنه عرقلة التجارة الدولية وغيرها من التبادلات التجارية، ورغبة منها في الإسهام على نحو فعال في تنمية هذه التجارة والتبادلات من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية وتعزيز التعاون الدولي.

وهي بذلك تَخْتَلف عمَّا تُسَمَّى (الأسواق الحرة) التي تُعَدُّ أماكنَ تُبَاعُ فيها السِّلَعُ الاستهلاكية تامَّة الصُّنع للأفراد العابِرين للمطارات والموانئ في الدُّول المختلفة، سواءً كانت سِلَعًا محلِيَّة أو أجنبيَّة، دون إجراء أيِّ عمليات صناعية على هذه السِّلَع.

كما تختلف عن (مناطق التجارة الحرة) التي تنشأ بين دولتَيْن أو أكثر؛ لتحرير تجارة السلع بينها، وذلك بهدف تنشيط التجارة البَيْنِيَّة للدول الأعضاء في هذه المنطقة. وقد وضعت التشريعات والقوانين التي تحكم عملها وإعطائها المزيد من الميزات والحوافز التي تعمل على جعلها نقطة لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة الصناعات التصديرية، وتتمتع بالعديد من المزايا والحوافز أهمها:

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال.
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.
- حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح.
- إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم.

حجم المناطق الحرة على المستوى العالمي:

بلغ عدد المناطق الحرة في العالم حتى 2012 ما بين 850 إلى 2000 منطقة حرة بتعاريف متعددة، موزعة قارياً بالنسب التالية:

القارة	النسبة ٪
الأمريكتين	30
آسيا	30
أوربا	10
أفريقيا والشرق الأوسط	10

المصدر: الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة

وتقدر نسبة المناطق الحرة المنضوية تحت مظلة الاتحاد الدولي للمناطق الحرة بحوالي 80٪ من مجمل عدد المناطق الحرة في العالم، وهو اتحاد يعرف اليوم بالاتحاد الدولي لتجهيز الصادرات، ذلك لأهمية أن تتأسس أي منطقة بهدف تشجيع الصادر لتحريك القطاعات المنتجة، وهو بلاشك المحور الذي ترتكز عليه أي منطقة حرة في العالم – وعلى وجه الخصوص الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الزراعية والتعدينية.

وتتنوع المناطق الحره بتنوع الغرض من إنشائها وتوجد أشكال عديدة في كل من الأردن ومصر والإمارات وسوريا نوجز منها:

- **المنطقة الحرة العامة :** تدار بواسطة الدولة ومملوكة لها بالكامل.
- **المنطقة الحرة الخاصة:** مملوكة للقطاع الخاص وتدار بواسطته وبإشراف الحكومة.

- **المنطقة الحرة المشتركة:** تقع في الحدود ومشتركة بين دولتين، أو أكثر وتنشأ بموجب اتفاقية خاصة بين تلك الدول وتدار بواسطة كيان مشترك وبإشراف الحكومات ولا تتبع للقطاع الخاص.

- **المنطقة الاستثمارية:** وهي مناطق حرة متعددة الأغراض تشمل الاستثمارات التجارية والصناعية والخدمية، وهي عادة ما تكون في دول لها موارد طبيعية هائلة، وتتوفر فيها بنيات تحتية وفوقية واستثنائية مكتملة تطبق عليها حزمة محدودة من الامتيازات وتوفر لها نافذة موحدة للخدمات الحكوميه المختصة وتدار بواسطة القطاع الخاص وبإشراف الدولة.

- **المنطقة الحرة المتخصصة:** تدار بواسطة القطاع الخاص وبإشراف الدولة وتقتصر على نشاط واحد.

الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، وتتمثل فلسفة المناطق الحرة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول. لذلك فإن إنشاء مناطق حرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشىء مثل هذه المناطق التي تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

عليه يجب الإشارةُ إلى أن المناطق الحرة تهدف إلى إزالة كافَّة القيود الجمرُكية على حركة التجارة، وتقليل معوِّقات انتقال رؤوس الأموال، وإنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامَل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة، إلى جانب عِدَّة فوائد، سواء للدولة أو المستثمر على حدٍّ سواء.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المناطق تؤدِّي أيضًا إلى زيادة حصيلة الدولة من النَّقْد الأجنبي، من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخَلَل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إلى جانب استقدام تكنولوجيا مُتَطَوِّرَة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحليَّة، علاوة على العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تَقَدُّمًا، والتي لا يُقْبِل رجالُ الأعمال على الاستثمار فيها، مما يَزِيد من استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الإستراتيجي، والتي لا تُمَكِّنُها إمكانيَّاتها الماليَّة والتكنولوجية من الاستفادة منها، وضمان توفير مخزون إستراتيجي من السِّلَع المُهِمَّة في أوقات السلم والحرب، وتَجَنُّب حدوث أزمات اقتصادية. وما يَتَرَتَّب على كل ذلك من توفير فُرَص عمل للعمالة المحلية؛ ممَّا يُخَفِّف من حدَّة البطالة، إضافة إلى توفير البيئة التَّنَافُسيَّة المُوَاتية لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها، وحَفْز الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين وتنمية الإنتاجية والارتقاء بها كمًّا وكيفًا، وخفض التكاليف والأسعار، وتحسين مستويات الدَّخل للعاملين فيها، وتوفير فُرَص نوعية للتدريب على العمل.

وفي هذا السياق أشارت الدِّراسة الصَّادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[1]: أن قيام عدد من المناطق الحُرَّة في عدد من دول العالم، أسهم في خَفْض التَّكاليف التي فرضتها القُيُود السياسية على المعاملات التجارية والعالمية، وأضافت: لقد بَدَت فرص الإنتاج في مواطن أخرى غير مواطن المستثمرين أَيْسرَ ممَّا كانت عليه في السَّابق قبل إنشاء تلك المناطق الحُرَّة، وبالطبع فان للبلدان العربية دورًا مهمًّا يمكن أن تلعبه لجذب المستثمرين إلى مناطقها الحُرَّة؛ وذلك بهدف تنمية قِطَاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها. كما تستفيد هذه المشروعات من الأيدي العاملة أو مُسْتَلْزَمَات الإنتاج الرَّخيصة في بعض الدول، بما يُحَقِّقُ خَفْضًا لتكاليف وأسعار المُنْتَجَات، ويرفع القدرة التَّنَافُسيَّة لهذه المشروعات، كما يمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد.

تجارب بعض الدول في إنشاء المناطق الحرة:

المناطق الحرة في الصين

انتهجت كثير من الدول أسلوب إنشاء المناطق والأسواق الحرة بغرض التحول نحو اقتصاد السوق، فعلى سبيل المثال أنشأت الصين أربعة مناطق اقتصادية حرة في عام 1979م في كل من (شانتو، جو هاي، فوجيان جوانغ دونغ)، نجحت هذه المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية توسعت تدريجياً في مناطق ساحلية وحدودية أخرى، إذ تم الإعلان عن 10 مناطق حرة في عام 1984م تشمل مدن ساحلية تمتد من شنجن بالقرب من هونغ كونغ مروراً ببحر الصين الجنوبي لمدن شنغهاي وحتى تيجن في الشمال الشرقي، وبالتالي أصبحت جميع المناطق الساحلية هي مناطق وأسواق حرة تتميز بالآتي:

- تم تطبيق نظام المسار المزدوج (Double Trak System) حيث تم إعفاء هذه المناطق من القيود الضريبية ونظام رقابة النقد الأجنبي وتم السماح بتعديل قوانين العمل وملكية

1) سلسلة الدراسات المتخصصة، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997.

الأرض، وكانت دائماً هناك أسعار مغايرة لكافة تكاليف الإنتاج.

- ارتبط تطور المناطق والأسواق الحرة بجذب الاستثمار الأجنبي في إطار استراتيجية الدولة للتصنيع من أجل التصدير مما فتح المجال واسعاً لاستغلال فائض العمالة وتحويله من المناطق الريفية إلى المناطق الساحلية، وهذا مهد الطريق لاستفادة الصين من وفرة عنصر العمالة لنشوء وتطور صناعات كثيفة العمل والاستفادة من الميزات النسبية والروابط الأمامية والخلفية التي تتوفر في القطاعات الاقتصادية التي تم توجيه الاستثمار إليها.
- تم تطوير سوق شنجن للأوراق المالية للمساهمة في حشد مدخرات العاملين وتوجيهها نحو الاستثمار مما مهد الطريق لنشوء وتطور سوق رأس المال وقيام صناعات كثيفة عنصر رأس المال، وهذا بدوره قد شجع الصناعات العالمية للبحث عن فرص الاستثمار في المناطق والأسواق الحرة الصينية، وذلك لعاملين رئيسيين هما اتساع السوق الداخلي وسهولة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

استمرت الصين في إدراج مناطق جديدة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي شملت خطة طويلة الأمد لتحقيق التوازن الإقليمي بتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي إلى غرب الصين. ولذلك يمكن القول بأن تجربة الصين اتسمت بالتدرج في إنشاء المناطق والأسواق الحرة من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية، والاعتماد على التصنيع كاستراتيجية وطنية تهدف إلى استدامة التنمية الاقتصادية، أيضاً يلاحظ تطبيق التحرير الاقتصادي في المناطق والأسواق الحرة بمعزل عن باقي الصين، وأصبحت المناطق الحرة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم الركائز هي توجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية (الصناعة) للاستفادة من القيمة المضافة وتوطين التكنلوجيا وغزو الأسواق الخارجية.

المناطق الحرة العربية:

ورغم إشارة الدِّراسات الدَّوْليَّة إلى أن الدُّول العربيَّة وإفريقيا سجَّلت أدنى مستويات النَّشاط في مجال إستراتيجيات التَّطوُّر والتنمية المعتمدة على المناطق الحُرَّة، إلا أنَّها أصبحتْ منتشرة بشكل كبير في العديد من الدُّوَل العربية، وتشهد حاليًّا المزيد من التَّزايُد والتَّوَسُّع، لا سيَّما في ظِلِّ سعي الدول العربية نحو جَذْب وتسهيل دخول رؤوس الأموال إلى أراضيها.

وفي هذا الصَّدَد تُشير الإحصاءات إلى أن هذه المناطق تتوزَّع في دُوَلٍ عِدَّة في المنطقة، حيث تَمْتَلِك الأردن منها 27 منطقة حُرَّة، عامة وخاصَّة، تَجَاوَز حجمُ الاستثْمار فيها 1429 مليون دينار.

كما تَمَكَّنَت الإماراتُ من إقامة تِسْع مناطق حُرَّة رئيسة، أشهرها المنطقة الحرة بـ(جبل علي)، تم بناء المنطقة الحرة في جبل علي فوق مساحة تبلغ 48 كيلومترًا مربعًا وتُعتبر من بين المناطق الحرة الأكبر والأسرع نموًا في العالم. تقع المنطقة الحرة بين ميناء جبل علي – سادس أكبر ميناء بحري في العالم ومطار آل مكتوم الدولي، أكبر مطار شحن في العالم، وهي المنطقة الحرة الوحيدة في العالم التي تقع بين كيانين لوجستيين كبيرين في العالم. في وجود طريق سريع من ست حارات، تقوم المنطقة الحرة بتيسير نقل السلع من البحر إلى الجو في 20 دقيقة فقط. تقع المنطقة الحرة في مكان جيد يتيح لشركائها أسرع وصول ممكن لسوق تضم ملياري شخص في جنوب وغرب آسيا ودول الكومنولث المستقلة وإفريقيا. وقد وصلت عدد الشَّركات فيها حتى العام الماضي إلى نحو 2157 شركة، كما ارتفع حجم التَّبَادُل التجاري بين الإمارات وبين الدول التي تنتمي إليها الشركاتُ المستثمرة في المنطقة من 200 مليون درهم في عام 1985، إلى ما يزيد على 10 مليارات دولار في العام الماضي. هذا وقد كان من أحد أكبر الدوافع لوجود الشركات داخل إحدى المناطق الحرة بالإمارات يتمثل في مستوى الدعم الذي توفره المناطق الحرة لهذه الشركات. وبما أن هذه المناطق تعمل كمناطق متكاملة «خارج الحدود» تتمتع كل هيئة من هيئات المناطق الحرة بنظامها الخاص لتقديم الخدمات لأعضائها من الشركات.

كما تأخذ هيئات المناطق الحرة في الاعتبار كل جانب من جوانب إنشاء الشركات وإدارتها تقريباً؛ فبدلاً من الانتقال بين مختلف الدوائر الحكومية، تحصل الشركات الموجودة في نطاق المنطقة الحرة على الموافقة على معظم إجراءاتها من هيئة المنطقة الحرة حصراً. على سبيل المثال، عند تعيين موظف جديد تحصل الشركة التابعة للمنطقة الحرة على تأشيرة هذا الموظف من هيئة المناطق الحرة، لا من خلال الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب - دبي. كما أن أي تعديلات على رخصة التجارة بالمنطقة الحرة تتم أيضاً من خلال هيئة المناطق الحرة. كما تختلف الرسوم على كل خدمة مقدمة من هيئة المنطقة الحرة عن غيرها من المناطق الحرة.

تتمثل حوافز المنطقة الحرة بجبل علي في الآتي:

- ملكيّة أجنبيّة بنسبة 100٪.
- الإعفاء من جميع الرّسوم الجمركيّة على الواردات.
- استعادة 100٪ من رأس المال والأرباح إلى الوطن.
- التحرّر من الضّرائب المفروضة على الشّركات، كما هي مطبّقة

في جميع أنحاء دبي، مع مكافأة إضافيّة تتمثّل في ضمان 15 سنة قابلة للتّجديد في المنطقة الحرّة.

- وفرة الطّاقة الرّخيصة.
- إجراءات انتداب بسيطة ومضمونة تضمن توافر مهارات وخبرات عاملة قادرة على المنافسة.
- هناك دعم إداري ذا مستوى عال من سلطات المنطقة الحرّة.

المناطق الحرة في السودان

يعتبر السودان من الدول التي نشأت فيها المناطق الحرة بخصائص وموارد قد تؤهله لكي يكون الدولة الرائدة، والأكثر قدرة في صناعة المناطق الحرة بكل أنماطها، من حيث الموقع البحري الرابط بين القارات، الموارد الطبيعية غير المستثمرة وتوافر جميع عناصر التكامل الاجتماعي مع دول الجوار.

مراحل نشأة المناطق الحرة في السودان:

- أبرمت في عام 1973 اتفاقية قيام منطقة حرة على ساحل البحر الأحمر لأغراض السياحة واستثمار الموارد التعدينية، بالإضافة إلى منطقة حرة صناعية وتجارية ساحلية. إلا أن الاتفاقية لم تكتمل.
- تم في عام 1993 دمج هيئة المعارض السودانية ومؤسسة الأسواق الحرة لإعلان نشأة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.
- صدر في عام 1994 قانون المناطق والأسواق الحرة بعد إجازته وفي عام 1995 صدر قرار قيام أول منطقة حرة في السودان.
- تحصل السودان في عام 1997 على منحة من الصين لإعداد المخطط الهيكلي الشامل لمنطقة البحر الأحمر الحرة.
- تم في عام 2001 البدء في إنشاء منطقة قري الحرة ، إكتملت في عام 2003 إنشاءات البنية التحتية والفوقية وتم افتتاحها رسمياً.

الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة:

تأسست الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في سبتمبر 1993م وفقاً لقانون الشركات لسنة 1925، وتتكون الشركة من مؤسسة الأسواق الحرة (وهى مؤسسة عامة أُسست في العام 1973) وهيئة المعارض السودانية، (وهى أيضاً مؤسسة عامة أُسست في العام 1976)، وفندق القرين فيلدج ومطعم الهابى لاند (الأميري حالياً) والذي أُسس في العام 1978. بالإضافة للمؤسسات المذكورة قامت الشركة بإنشاء المناطق الحرة في كل من البحر الأحمر والجيلي شمال الخرطوم. و تعتبر الشركة حالياً من أكبر الشركات التجارية في البلاد، حيث يبلغ راس مالها 100 مليون دولار أمريكي. وتقديراً لجهودها خاصة في مجال تنظيم المعارض المحلية والدولية، فقد نالت الشركة وسام الإنجاز الممنوح من الدولة في العام 1999، كما نالت جائزة القوس الذهبي الممنوح من منظومة الشركات الأوربية في العام 2000م. وتتلخص أنشطة الشركة الرئيسية في إنشاء المناطق الحرة وإقامة المعارض والنشاط التجاري.

الأهداف الكلية: تتمثل الأهداف الكلية للشركة في:

- تنمية وتطوير المناطق والأسواق الحرة السودانية
- ترقية وتطوير صناعة المعارض السودانية.
- المساهمة في تطوير الحركة السياحية وصناعة الفندقة بالسودان والاستفادة من عناصر الجذب والمقومات السياحية.
- إشباع حاجات ورغبات عملاء الشركة بتنمية أعمالها التجارية من الاستيراد والتصدير والتسويق.
- تعظيم أرباح المساهمين.
- تطوير وتعديل قانون المناطق والأسواق الحرة لسنة 1994م ليواكب المستجدات في التشريعات والقوانين الاستثمارية والنمو المضطرد في أنشطة المناطق الحرة والأسواق الحرة بالسودان.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد في إطار السياسات الكلية للدولة.

منطقة قري الحرة:

تقع منطقة قري الحرة شمال العاصمة الخرطوم على بعد 70 كيلومتر غرب مصفاة الخرطوم، والتي تقوم بتكرير البترول السوداني فى المساحة الواقعة بين خط السكة حديد وطريق التحدى (الجيلى – عطبرة) وتقدر مساحتها الكلية بحوالى 26 كيلو متر مربع.

تم إعداد الخارطة الهيكيلة الشاملة للمنطقة الحرة بواسطة الهيئة الدولية بإيرلندا، وذلك باستصحاب الرؤية الاستراتيجية للمنطقة الحرة، والتي أسست لتصبح منطقة جذب استثماري رئيسي لمنطقة الخرطوم الكبري، وذلك بالاعتماد على الموارد الاقتصادية المتنوعة والمتاحة بالمنطقة، بالاضافة إلى كفاءة الخدمات الأساسية المقدمة من سلطة المنطقة الحرة للأغراض المحددة في مجالات وفرص الاستثمارات الخاصة بالمنطقة.

وقد أنشئت بناءاً على تفاصيل مجدولة تشمل:

- 40٪ للصناعات التحويلية وصناعة البتروكيماويات والصناعات الغذائية والدوائية.
- 40٪ لأغراض التجارة المتنوعة (صادرات + واردات).
- 20٪ للقطاعات الخدمية.

وتمثل هذه المنطقة مركز تواصل وثيق بشبكة الطرق البرية والجوية والسكك الحديدية التي تربط جميع أنحاء القطر، وتمتد إلى ما وراء الحدود إلى الدول المجاورة، كما أنها تتمتع بوفرة موراد الطاقة الكهربائية والمياه، بالإضافة إلى توفر موراد إنتاجية وزراعية متنامية ومواد خام طبيعية أخرى. وتعتبر منطقة قري الحرة أحد أكبر المشاريع الاقتصادية نمواً في السودان الذي يشهد طفرة هائلة، حيث تقع المنطقة الحرة في محيط صناعي وتجاري ذا ثقل اقتصادي كبير تقع ضمن المدينة الصناعية الكبرى، بالإضافة لموقعها بجوار الخرطوم أكبر سوق استهلاكي بالسودان، وهذه البنية التحتية الممتازة تؤهلها لاستيعاب كافة المشاريع علاوة على موقعها الجغرافي المميز المرتبط بشبكة من الطرق مما يمكن المستثمرين من ولوج الأسواق الداخلية وأسواق الدول الأفريقية المحيطة بالسودان.

وقد بلغ عدد الشركات المسجلة داخل منطقة قري الحرة حوالي 1280 شركة معظمها شركات سودانية، بالإضافة لشركات من بعض الدول مثل سوريا، لبنان، مصر، الإمارات العربية المتحدة، اليابان، الصين، إيران وإثيوبيا. ومعظم هذه الشركات شركات خدمية بالرغم من أن التفاصيل المجدولة لإنشاء المنطقة الحرة قد أعطت النشاط الخدمي فقط 20٪.

منطقة البحر الاحمر الحرة:

تقع في منطقة استراتيجية تربط بين الميناء والمطار والطريق البري بين بورتسودان والخرطوم بمساحة 26 كيلو متر مربع، وقد تم تخطيط الجزء الساحلي بواسطة شركة صينية لتصبح من أكبر المناطق التجارية الحرة وقد تم تجهيز المنطقة لاستقبال جميع أنواع الاستثمارات والأنشطة مثل:

- ميناء للتجارة الحرة
- مشاريع للاستثمارفي البنيات التحتية
- مصانع معالجة للتصدير
- استثمارات في الصناعات والتجميع
- أنشطة مصرفية وتأمينية
- قطاع واسع من الخدمات والاستثمارات المرتبطة

وقد واجهت منطقة البحر الأحمر الحرة عدة صعوبات في استثمار الأرض التي حددها القانون، ولم تجد قبولاً من السلطات الولائية المعنية، وكذلك البعد عن المنفذ البحري - 40 كيلو من ميناء بورتسودان – 20 كيلو من ميناء سواكن وتعتمد على الناقل البري (تكلفة شحن وتفريغ مزدوجة). وهنالك صعوبة لتقييد الدوائر الأخرى ذات العلاقة بلائحة المناطق الحرة من ناحية واتفاقية معاملة الإنتاج الصناعي داخل المنطقة الحرة من ناحية أخرى، مما تسبب في خروج بضع الأنشطة كصناعة جوالات البلاستيك وصناعة تجهيز الصادرات من المنطقة الحرة، وانكماش صناعة صابون التواليت والمطهرات الجافة والسائلة وانتقالها تدريجياً إلى إثيوبيا.

الضوابط المنظمة لعمل المناطق والأسواق الحرة في السودان:

(أ) ضوابط النقد الأجنبي الصادرة من البنك المركزي والمتعلقة بعمل المنطقة الحرة:

توجد ضوابط منفصلة ومحددة تنظم النشاط المتعلق بعمل المناطق الحرة السودانية صادرة من بنك السودان المركزي في المجالات التالية:

- **مجال الاستيراد:**

يوجه بنك السودان المركزي المصارف ان تقوم بتطبيق كافة إجراءات وضوابط الاستيراد الصادرة منه على الاستيراد من المناطق الحرة، وأن يتم تداول مستندات الشحن الخاصة بالاستيراد من المناطق الحرة عبر المصارف خارج المنطقة الحرة (مصارف المستوردين) والمصارف داخل المنطقة الحرة (مصارف المصدرين) ، ويحظر على المصارف المحلية تمويل الاستيراد و/ أو الدخول في أي ترتيبات مصرفية للاستيراد للمناطق الحرة سواءاً من موارد المصرف أو من الموارد الذاتية للعملاء.

- **مجال الصادر:**

تقوم المصارف بتطبيق كافة ضوابط وإجراءات الصادر الصادرة من بنك السودان المركزي على الصادرات من المناطق الحرة، وتتم مطالبة المصدرين بحصيلة الصادر حسب سياسات وضوابط النقد الاجنبي السارية، وتلتزم المصارف بضوابط تجارة العبور السارية حالياً على السلع المصدرة عبر المناطق الحرة لدول الجوار، كما يتم التعامل في الصادرات بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي وفقاً للقوانين واللوائح التي تصدر من سلطات المنطقة الحرة.

- **مجال التحويلات:**

يسمح للمصارف المحلية بتنفيذ التحويلات والمدفوعات الجارية فقط للمصارف العاملة في المنطقة الحرة، وغير مسموح لها بتحويل أي مبالغ خاصة بالشركات والجهات العاملة داخل المنطقة الحرة متعلقة بالارباح أو إعادة رأس المال. ويجب ان يتم تنفيذ تحويلاتها عبر المصارف الموجودة داخل المنطقة الحرة.

(ب) ضوابط الاستيراد والنقد الأجنبي حسب قانون ولائحة المنطقة الحرة:

1- الضوابط المنظمة لدخول السلع للمنطقة الحرة:

- يسمح بدخول السلع الأجنبية مهما كان نوعها أو منشأها - عدا السلع المحظورة مثل السلع ذات المنشأ المحظور التعامل معه، المواد المخدرة، الأسلحة النارية والذخائر والمواد الاشعاعية - دون التقيد بالحصول على رخصة استيراد أو تحديد وسائل الدفع لها.
- يتم إيداع السلع المستوردة إلى المنطقة الحرة بواسطة شهادة إيداع تصدر من سلطات المنطقة الحرة شريطة أن تكون الجهة المستوردة مسجلة بالمنطقة الحرة وتحمل شهادة مزاولة العمل داخل المنطقة الحرة سارية المفعول.
- يجب أن تكون السلع المودعة بالمنطقة الحرة لها وثيقة تأمين سارية المفعول تغطي جميع الأخطار طيلة فترة بقاءها بالمنطقة الحرة.

2- الضوابط المنظمة لإخراج السلع من المنطقة الحرة للسوق المحلي:

- يقدم طلب إخراج السلع متضمناً كافة البيانات الخاصة بالسلع ويوقع على الطلب موظف المنطقة الحرة وشركة التخليص.
- تتم إجراءات التقييم الجمركي والاستيراد وكافة الإجراءات الأخرى عند نقل السلع إلى الحظيرة الجمركية.

بعد اكتمال الإجراءات المذكورة أعلاه تحمل السلعة تحت إشراف موظف المنطقة الحرة المختص وشركة التخليص، وتدون بيانات السلعة بالبيان الجمركي ثم ترسل للحظيرة الجمركية لإتمام الإجراءات الجمركية.

يمكن تلخيص أثر الممارسة الحالية المتمثلة في عدم الالتزام بقوانين المنطقة الحرة وبنك السودان المركزي فيما يلي:

1- استخدام العملة المحلية في التعامل بالمناطق الحرة يؤدي إلى الآتي:

أ- مخالفة لوائح وضوابط بنك السودان المركزي، حيث لا تسمح الضوابط بخروج أو دخول العملة المحلية من وإلى البلاد إلا في حدود مبلغ 200 جنيه فقط، ولا يسمح بتداولها في أي اقتصاد آخر بما أنها غير قابلة للتحويل.

ب- التأثير السالب على الأداء النقدي المتمثل في التقدير الخاطئ لعرض النقود في الاقتصاد، حيث أن تداول العملة المحلية في المنطقة الحرة يكون ضمن عرض النقود للاقتصاد السوداني ، وهذا قد يؤدي إلى أن يكون عرض النقود المطلوب في الاقتصاد أكبر من القدر المطلوب.

ج- سداد قيمة الخدمات ودفع الأجور للعمال السودانيين العاملين بالمناطق الحرة بالعملة المحلية يؤدي إلى فقدان قدر كبير من عائدات النقد الأجنبي للبلاد كان يفترض دفعها لهم نظير تلك الخدمات.

د- سداد قيمة الخدمات ودفع الأجور للعمال الأجانب بالعملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الحرة في الاقتصاد السوداني عند تحويلهم لتلك الاستحقاقات لدولهم.

2- عدم استرداد حصائل الصادر من السلع والخدمات من الأسواق المحلية للمناطق الحرة بالنقد الأجنبي يؤدي إلى فقدان قدر كبير من عائدات النقد الأجنبي، ويؤثر سلباً على وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3- قيام المصارف المحلية خارج المنطقة الحرة بتمويل عمليات الاستيراد للسلع والخدمات للمنطقة الحرة يؤدي إلى إعادة توجيه موارد النقد الأجنبي المحدودة بالبلاد في استيراد سلع وخدمات لاقتصاد آخر، وقد تذهب تلك السلع والخدمات لدول أخرى وحتى

لو دخلت السوق السوداني فقد يتم استيراد سلع غير ذات أولوية.

4- السماح بتنفيذ التحويلات بين حسابات العملاء في مصارف المناطق الحرة والمصارف المحلية خارج المناطق الحرة بحرية كاملة يؤدي إلى عدم قدرة البنك المركزي في السيطرة على ضبط حركة المعاملات التي تنشأ بين تلك الحسابات بالعملتين في ظل تقييد معاملات حساب رأس المال المطبق في السودان حالياً.

5- السماح للمقيمين بفتح حسابات داخل المناطق الحرة وحرية تغذيتها يؤدي إلى هروب للعملة الأجنبية من البلاد، وتكون خارج تحكم الجهات الرقابية بالبنك المركزي. (التوقيع على البند الرابع من قانون صندوق النقد الدولي يحظر وضع أي قيود على المعاملات الجارية).

وتشير التجارب إلي أن عمل المناطق الحرة قد تصاحبه بعض السلبيات، التي تختلف حِدَّتُها من دولة إلى أخرى، حسب درجة المرونة التي يتمتع بها نظام رقابة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وعَزْل المناطق الحرة ومنتجاتها عن الاقتصاد الوطني، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تفضيل الكوادر البشرية العمل بهذه المناطق؛ نظرًا لارتفاع أُجُورها
- من المُمكن أن تُسْتَخدم هذه المناطق كمنفذ لتهريب منتجاتها داخلَ البلد مما يَضُرُّ بالصناعة الوطنية.
- حرمان القطَاعَات الوطنية خارج هذه المناطق من التَّدَفُّقَات الاستثمارية.
- صعوبة معالجة وضع منتجات هذه المناطق في حال اتِّفاق الدَّولة على دخولِ تَكَتُّل اقتصادي مع غيرها من الدُّوَل.

ورغم هذه السلبيات يمكن القول أن تجربة المناطق الحرة في الدُّول العربية وخاصة في السودان تُمَثِّل خطوةً حقيقية في إطار الخُطَط التي انتهجتها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وإيجاد قنوات جديدة للاستثمار، إلى جانب دَعْم سياسات التنويع الاقتصادي. حيث إن تطبيق نهج المناطق الحرة في السودان سوف يظل دوماً واعداً ومجدي خاصة لما يتمتع به السودان من موارد ضخمه وكبيره وبكر وحدود ممتدة بدول مغلقة وليس لها منفذ بحري، أيضاً في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية كمنظمة التجاره العالميه ولذا لا بد للسودان من دعم نشاط المناطق الحره ليتماشي مع هذه التطورات مع إتخاذ الخطوات اللازمة للاستفادة من المناطق الحرة ووضعها في خدمة الاقتصاد الكلي، وكانت أول هذه الخطوات تشكيل المجلس القومي للمناطق والأسواق الحرة لبسط سياسات الدولة وبرنامجها الاقتصادي عبر ذراع المناطق الحرة.

التوصيات:

1. ضرورة التَّوَسُّع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة، مع وَضْع تشريعات حازمة للتَّصَدِّي للسلبيات التي قد تتمخَّض عنها، والتي تَضُرُّ بالاقتصاد المحلي.
2. عدم كفاية الجوانب التشريعية من إعفاءات ضريبية وجمركية لجلب استثمارات للمناطق الحرة بل إن هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية والسياسية أو المؤسسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.
3. تركيز التراخيص والتصديقات والامتيازات في المناطق الحرة للشركات التي تعمل على زيادة التصنيع والإنتاج والتركيز على التصنيع من أجل التصدير.
4. ضرور العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاعتماد على البنوك المحلية فى التمويل بالنسبة لتمويل الأنشطة في المناطق الحرة.
5. تقليص وترشيد دور المناطق الحرة في خدمة عمليات الاستيراد، ووضع القيود التي تضمن أن يكون الاستيراد في إطار استراتيجية الدولة المعلنة لتحجيم الاستيراد وتقليل الطلب على النقد الأجنبي وترشيد استهلاك السلع المستوردة، ودعم قاعدة الإنتاج المحلي للتصنيع من أجل التصدير.
6. تسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على الأراضي وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات والإعفاءات الضريبية، التى تمكن المناطق الحرة من زيادة تنافسية الصادرات.
7. تشجيع المصارف لفتح فروع داخل المناطق الحرة (off shore banks) و ذلك لإيجاد مناخ جيد للمنافسة، ومن ثم تقديم خدمات ممتازة للعملا خارج و داخل البلاد.

المراجع:

1. مصطفى محمد المهدي: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، جامعة طنطا 1981.
2. منور او سرير: دراسة نظرية عن الناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر، جامعة الجزائر 1995.
3. محمد علي عوض الحرازي: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الجلي الحقوقية 2007.
4. سلسلة الدراسات المتخصصة، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 1997.
5. منشورات إدارة السياسات - بنك السودان المركزي.

دراسات وبحوث

الفقر والتنمية الريفية في السودان بين النظرية والتطبيق ورؤى المستقبل

د. حسين سليمان محمد أحمد
بروفيسور مساعد في الاقتصاد
كلية الخرطوم التطبيقية

المقدمة:

يعتبر الفقر من المشكلات التي باتت عصية على الحل في العالم وفي السودان ، وهذه المشكلات توجد إجاباتها وحلها وفك تعقيداتها في التنمية بشقيها: الشق الأول التنمية الاقتصادية التي تزيد الدخل فيزيد الادخار الذي يولد الاستثمار. وهذا ما يسمى بالنمو الاقتصادي والشق الثاني التنمية الاجتماعية تتعلق باتجاهات تفكير الناس وطرق معيشتهم وأساليبهم وتدريبهم على أنماط التنمية المختلفة. والتنمية لأنها عملية مستمرة تتطلب توافر العوامل الأساسية والبيئة الملائمة والآليات والأدوات المناسبة.

تضمنت الورقة معظم العوامل المؤثرة في عملية إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان وتخفيف حدة الفقر. العامل الأول، هو المعرفة بالاقتصاد السوداني في كل ولاية ومحلية، ومراحل تطوره منذ بدايته مروراً بكل الحقب التاريخية ونظم الحكم، الإلمام ببيئة الاقتصاد السوداني يعين على التخطيط الاستراتيجي السليم، وبالذات الجانب المتعلق بجوانب تحليل نقاط القوى والضعف في الاقتصاد السوداني. تم إعداد مقترحات يتوقع أن تكون مفيدة لمتخذي القرار الإداري والسياسي في فترة الخطة المتوسطة المدى الثانية من الاستراتيجية ربع القرنية.

العامل الثاني التشخيص الدقيق للحالة وهل هو فقر دخل، أم فقر اجتماعي متمثل في نقص الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه النقية، الطرق، الكهرباء..) أم هو فقر قدرات، أي شخص يمتلك قطعان من الماشية ولا يملك أصول ومدخرات. ولكل حالة من حالات الفقر آنفة الذكر الأدوات والآليات التي تناسبها في الحل.

العامل الثالث :التمويل والذي يعتبر العامل الحاسم في عملية التنمية.

العامل الرابع: فهم طبيعة التنمية ومداخلها وأنواعها.

العامل الخامس: التعاونيات وهي رمزية للمؤسسات التي تقود التنمية، ما يهم أن كل مشاريع التنمية تهزمها المؤسسات القاعدية التي يتجمع فيها المستفيدين من عملية التنمية. ولذلك من الأهمية بمكان إيجاد مؤسسات تكون نموذج ويتدرب المستفيدين على كيفية إدارتها. وحسب التجارب البحثية أن الفكر التعاوني والمؤسسات التعاونية تمثل النموذج الأمثل لإدارة التنمية في السودان.

وقد قام الباحث بإعداد دراسة تطبيقية لمشروع التنمية الريفية لشمال كردفان، والذي نفذ بمحليتي بارا وأم روابة، وأظهرت الدراسة أن التنمية قد تحققت في عدة جوانب، ولكن قد لا يختلف واقع المشروع بعد التنفيذ عن التجارب السابقة المتمثلة في تعثر الاستدامة على الرغم من نجاحه في مرحلة التنفيذ.

الجدير بالذكر أن هنالك عوامل أخرى من مسببات الفقر غير التقليدية التي عرفها علماء الاجتماع والاقتصاد. من هذه العوامل عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والقطاعية، التي أملاها صندوق النقد الدولي على الاقتصادات النامية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين حتى يتثنى لها تصديق القروض.

هذه العملية تقيد مؤسسات الدولة القومية وتسهم في إبطاء النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، ووصل عبء الدين الخارجي في العالم النامي ترليونات الدولارات. وتزعزعت بلدان بأثرها نتيجة انهيار العملات الوطنية، الأمر الذي أدى لتفكيك مؤسسات الدول، وتمزيق الحدود الاقتصادية وإفقار الملايين من الناس، وفي هذه الأيام انقلب السحر على أمريكا وأروبا من خلال حركة احتلوا وول ستريت، وتجسد ذلك عملياً في الدين العام الكبير في أمريكا وأروبا (اليونان، أيرلنده، إيطاليا، أسبانيا والبرتغال والبقية من الدول الأروبية ستلحق بها حسب الشواهد الماثلة الآن) هذا فضلاً عن عجوزات الموازنات التي سوف تلاحقهم لعقود من الزمان.

ففي ظل نظام يولد فائض الإنتاج لا تستطيع الشركات الدولية والشركات التجارية توسيع أسواقها إلا بتقويضها، أو تدميرها للقاعدة الإنتاجية المحلية في البلدان النامية. أي بتفكيك الإنتاج المحلي الموجه إلى السوق الداخلية. وفي هذا النظام يقوم توسيع الصادرات في البلدان النامية على انكماش القوى الشرائية الداخلية. وفي هذه الحالة يعتبر الفقر أحد مدخلات جانب العرض، وتفتح الأسواق الناشئة عن طريق الإزاحة المتزامنة لنظام إنتاجي موجود، وتدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الإفلاس وتجبر على الإنتاج من أجل موزع عالمي، ويتم إفقار المنتجين الزراعيين المستقلين.

من المسببات غير التقليدية للحروب العمدية التي تدمر الدول والمجتمعات وتسلمها لحالة الفقر المفاجئ بل تفرز معاقي الحرب والأمراض النفسية.

أيضاً من المسببات غير التقليدية المضاربات في الأسواق التي تؤدي لارتفاع الأسعار والتضخم، الذي يعتبر ضريبة يدفعها الفقراء للأغنياء وتزيد الفقراء فقراً على فقرهم. بل إن المضاربين يخرجون من الأسواق ويتركون الآخرين ليقعوا في حبالهم التي تفضي لانخفاض الأسعار الذي يقود لخسارة من يأتي من بعدهم ويفقرهم.

من الأسباب غير التقليدية الإتجار في مجال المشتقات، وذلك مثلاً في التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية يرهن الشخص منزله ويأخذ تمويل، يقوم البنك الأول بتكوين موجة رهن ثانية بحمل مجموعة العقارات المرهونة لديه لأخذ تمويل من بنك أكبر منه، وهو ما يسمى بعملية التوريق (Securitization)، والعقار الواحد يدخل في أكثر من خمس عمليات تمويل، وعندما انخفضت أسعارالعقارات وترك المقترضين العقارات التي لم يتمكنوا من سداد أقساطها فتحت البنوك بلاغات في حالة موجات التمويل الثانية والثالثة، والتي بعدها لم تجد البنوك بيانات على عن أصحاب العقارات لأن البنوك قامت بعمليات التمويل دون علمهم، وهي ذات الممارسات التي أفقرت الولايات المتحدة الأمريكية. وأدت لإغلاق البنوك الأمريكية التي كانت 140 بنكاً في عام 2009 و157 في عام 2010م، وتجاوزت 26 بنكاً منذ بداية عام 2011م. وهنالك عمليات إعلان إفلاس بالملايين في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ الدين العام الأمريكي 14.9 ترليون دولار بنهاية يونيو 2013، وعجز الموازنة 1.3 ترليون دولار في الموازنة الأمريكية المنتهية في 30 سبتمبر 2012 وهي تبلغ 3.7 ترليون دولار. وهذا يمثل أحدث وأضخم أنماط الإفقار الجديدة، التي لم ينجُ منها أحد حتى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاقتصادات الإسلامية التي تعمل في مجال المشروعات الحقيقية لم تتأثر بهذه المشكلة وكذا الاقتصادات الناشئة في الصين، والهند، وتركيا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل ودول جنوب شرق آسيا، وروسيا ودول أخرى قليلة.

المفاهيم النظرية للفقر:

مفهوم الفقر Concept Of Poverty:

للفقر مظاهر متنوعة، تشمل قلة الدخل والموارد الإنتاجيه اللازمة لتأمين سبل كسب عيش مستدامة، ومقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض، الأميه والجهل، وقلة أو فقدان فرص الحصول علي الخدمات الأساسية الأخرى. ويعني أيضاً تزايد معدلات المرض والوفاة، والتشرد، وضيق أو عدم كفاية المسكن، والبيئية غير الآمنة، والتمييز والعزل الاجتماعي. – وأيضاً - يتصف الفقر بعدم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي، وفي الحياة الاجتماعية والمحلية والثقافية. والفقر حاصل في كل البلدان: مثل

الفقر الجماهيري في بلدان نامية كثيرة، وجيوب الفقر بين الغنى في البلدان المتقدمة، وفقدان سبل كسب العيش بسبب الركود الاقتصادي، والفقر المفاجئ بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات الأهلية، وفقر العمال الأجراء، والتشرد الشديد لبعض الناس خارج نظام الأمان العائلي ومؤسسات وشبكات الأمان الاجتماعية، والفقر يوجد حيث النساء يتحملن العبئ الأكبر، والأطفال الضعفاء وكبار السن، العجزة، اللاجئين والنازحين. وتلكم هي الفئات الخاصة الأكثر انكشافاً للفقر، ووفق هذا، فإن الفقر كصورة للبؤس البشري العام، وبأشكاله المختلفة يمثل عائقاً أمام حق[1] الإنسان في الحياة الطيبة، الكريمة والآمنة من الخوف والجوع.

تصنيف الفقر (Classification Of Poverty):

الفقر له مفاهيم وتعريفات كثيرة أغلبها خلافي أو غير محدد. وبوجه عام، يصنف الفقر إلى ركنين:

الركن الأول: الفقر المطلق:

وهو حالة من الحرمان الشديد من أبسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة. ويصف الفقر المطلق أوضاع الحياة لأفراد أو أسر معيشية معينة دون أي مقارنة بينها وبين الآخرين. وعادة ما يستخدم هذا المصطلح في الدول النامية الفقيرة[2].

ويشمل الفقر المطلق:

الفقر المطلق الأولي: ويحصل عندما لا تتوفر للفرد أو الأسرة المعيشية حاجات الكفاف الطبيعية الإنسانية – أي المستوي المعيشي الأدنى – المعروف بالحاجات الأساسية – معبراً عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقية وإصحاح البيئية والمسكن والصحة والتعليم[3].

الفقر المطلق الثانوي: ويعني العزل من المشاركة للحياة الاجتماعية أو عدم تحصيل الحد الأدنى للمستوى الإجتماعي والثقافي المتعارف عليه في مجتمع معين[4].

الركن الثاني: الفقر النسبي:

ويعني باعتبار جماعة من الأفراد أو الأسر المعيشية كالفقراء بالنسبة إلى الآخرين الأفضل حالاً. وبناءاً عليه، يكون الناس فقراء نسبياً إذا هم أحسوا بثمّة فارق حياتي بينهم وبين الأغنياء حتى إذا كانت دخولهم كافية لإعاشتهم، وعادة ما يستخدم هذا المفهوم في الدول الصناعية المتقدمة[5].

ومن خلال كتاب (مشكلة الفقر) مقدمات في أصول الاقتصاد السياسي في الإسلام – مؤلفه التجاني عبد القادر حامد. أظهر جوانب أخرى لتعريف مفهوم الفقر: إن لفظ فقير قد ورد في اللغة العربية على معاني كثيرة ومتنوعة حتى يصعب على الدارس أن يعرف الكيفية التي تطور بها هذا اللفظ ليصير وصف لحالة اقتصادية معينة للإنسان. ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة معاني رئيسية للفظ فقير كانت تجري على اللسان العربي قبل التنزيل:

المعنى الأول:

الفقير هو المكسور الفقار، المفقور الذي نزعت فقرة من ظهره وانقطع صلبه، ويقال فقرته الفاقرة أي كسرت فقار ظهره[6].

المعنى الثاني:

الفقير الحفير يحفر حول الفسيلة إذا غرست، وفقير النخلة حفير تحفر للفسيلة إذا حولت لتغرس حولها[7].

المعنى الثالث:

الفقير هو حز أنف البعير وفقر أنف البعير، يفقره فقراً فهو مفقور وفقير إذا حزه بحريرة ثم لوى عليها جريراً ليذلل الصعب بذلك ويروضه.

فمن أي المعاني اشتق ذلك المفهوم الاقتصادي الذي يوصف به الإنسان غير الغني؟ وما هي المناسبة بين الأصل اللغوي القديم والاشتقاق اللاحق؟ وهل كان للعرب مثل هذا الاشتقاق أم أنهم كانوا يستخدمون ألفاظاً أخرى كالمعدوم والمعسر والمدقع والمسكين والمترب الخ.... ليصفوا الإنسان غير الغني؟ ثم أليس من الجائز أن يكون الاشتقاق قد استحدثه القرآن؟ نستطيع أن نقول إن القرآن قد تحدث عن نوعين من الفقر- الفقر الذي هو صفة مشتقة من فقار الظهر، والفقر الذي هو صفة مشتقة من حز أنف البعير، ويبدوا أن الفقر المشتق من فقار الظهر هو المعنى الشائع عند العرب ويقصد به الفاقة الناتجة عن عجز طبيعي أو شيخوخة أو مرض مزمن وكلها أسباب تمنع الإنسان من التغلب في الأرض لتحصيل المعاش، فيكون في هذه الحالة لاصقا بالأرض كمن نزعت فقار ظهره وانقطع صلبه واستحالت عليه الحركة والسعي.

---

١) سعد الدين عبد الحي، صورة الفقر، الخرطوم، السودان ، التاكا للطباعة والنشر والتغليف ، ٢٠٠٢، ص١.

2) المرجع السابق ص 2

3) المرجع السابق ص2

4) المرجع السابق ص3

5) المرجع السابق ص3

6) التجاني عبد القادر حامد، مشكلة الفقر، الخرطوم – السودان، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ص160.

7) المرجع السابق ص16

وقد ذكر عن الإمام الشافعي أنه قال: الفقراء الزمنى الضعاف الذين لا حرفة لهم وهذا هو المعنى الذي تندرج تحته الآية (6) و(135) من سورة النساء (ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) (النساء آية 6) مدنية (وإن يكن غنياً أو فقير فالله أول بهما) (النساء 135) مدنية. وأيضاً الآية 32 من سورة النور: (إن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم) (النور 32) مدنية. والآية (28) من سورة الحج: (فكلو منها وأطعموا البائس الفقير) (الحج 28) مدنية. والآية (81) من سورة آل عمران (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء) (آل عمران181) أما فيما عدا هذه الآيات فإن الفقر المذكور في القرآن فهو صفة مشتقة من الفقر الذي هو حز أنف البعير ويقصد بها الانقياد والتذلل والطاعة لمن بيده الأمر.

ولنتأكد من ذلك، فلننظر مثلا في آية فاطر: (يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد). فقد كان سياق الحديث الذي وردت فيه هذه الآية والآيات السابقة لها يدور حول صفة الملكية المطلقة التي تميز بها الإله الحق عن الآلهة الزائفة التي يعبدها المشركون، فتقرر الآيات مخاطبة مشركي مكة أن الملك كله لله وأن الآلهة التي يتقربون لها لا تملك قطميراً، ليكون المعنى المقصود: أن هذه الآلهة التي لا تملك قطميراً لا تستطيع بالضرورة أن تملك إنساناً، ثم يقضي على هذا المعنى بقوله تعالى: (يا أيها الناس انتم الفقراء إلى الله)، أي أنتم المملوكين إلى الله وليس لهذه الآلهة. فكلمة فقراء في هذا السياق تعني مملوكين وخاضعين، فمن أي الأصول يأتي هذا الاشتقاق؟ هل من نزع فقار الظهر أم من حفير الفسيلة أم من حز أنف البعير؟ أن الراجح بل الصواب في تقديري – أن يقال كلمة (فقير) هنا اشتقت من الفقر الذي هو نزع فقار الظهر، وذلك أن حز أنف البعير يقصد به تذليل البعير وترويضه وقيادته[1]، يقول صاحب لسان العرب: يفقر الصعب من الإبل ثلاثة أفقر من خطمه، فإذا أراد صاحبه أن يذله ويمنعه من مرحه، جعل الجرير على فقره الذي يلي مشفره، فملكه كيف يشاء، وإن كان بين الصعب والذلول جعل الجرير على فقرها الأوسط يلي مشفرة الأوسط فتزيد من مشيته واتسع، فإذا أراد أن ينبسط ويذهب بلا مئونة على صاحبه جعل الجرير على الفقير عليه فقير إلا على فيذهب كيف يشاء، حز الأنف حز فذلك الفقر، وبعير مفقور وفقير إذا حزه بحديدة حتى يخلص إلى العظم، أو قريب منه ثم لوى عليه جريراً لذلك الصعب ويروضه، وهكذا نلاحظ بوضوح أن البعير الفقير والفقور هو المذلل والمتبع والمنقاد، وليس هو المكسور الفقار، فصح أن تشتق منه مصف يوصف بها عموماً الجنس الإنساني باعتبار أنه مملوك لله وخاضع لإرادته أو يوصف به الإنسان المتذلل لله طوعاً، المتبع لرسالته والمنقاد لشرائعه.

نتائج الفقر:

تظهر نتائج الفقر في عدة أشكال بما جاء في شبكة المعلومات الدولية (Internet)

- المجاعة .
- إنعدام الصحة والأمراض والموت بسبب عدم الاستقرار وضعف خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- إرتفاع معدل الجريمة وإرتفاع معدلات العنف السياسي.
- فقدان المنزل.
- انعدام فرص التوظيف.
- فقد السكان عن طريق الهجرة والنزوح.
- زيادة التفرقة الاجتماعية والاقتصادية.
- استخدام المخدر.

التنمية الريفية المستدامة مفاهيم نظرية:

تعريف التنمية الريفية:

التنمية الريفية في حالتها العامة توفير ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف، والاستغلال الفعال لجميع الإمكانات والموارد المتاحة في الريف، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج والمشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وترقية الخدمات الضرورية الصحة، التعليم والمياه، وتأمين الغذاء للسكان الريفيين بشكل عام، وفقراء الريف بشكل خاص والعمل على تنفيذ هذه المشاريع والبرامج والخطط بالاعتماد الأكبر على موارد الريف، مع دعم هذه الموارد عن طريق خدمات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية[2].

كذلك من النتائج استخدام مصطلح الإصلاح الريفي ومفهوم التنمية الريفية بشكل مترادف ويتضمن هذا المفهوم إجراءات إصلاحية مثل إنشاء مجالس ولجان قروية وتنظيم جمعيات

1) المرجع السابق ، 16 – 17.

2) مأمون بلة يعقوب، إدارة التنمية في السودان ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، 2000م

تعاونية، ونشر صناعات ريفية يدوية، وتوفير خدمات اجتماعية صحية وتعليمية لسكان الريف وهذا أيضاً مفهوم ضيق يعاني من قصور ربط هذه الخدمات المتناثرة بإطار تنمية متكاملة تتابع البنيان الاقتصادي والاجتماعي الريفي كجزء من البنيان القومي، فهذا لا يتضمن التغيير الجوهري البنياني للمؤسسات الريفية، وأهمها حيازة الأرض. نظام الإئتمان والتسويق، ولا يشتمل على ضرورة زيادة الإنتاج والعمالة وأضف إلى ذلك فإن التنمية الريفية في مضمونها الاجتماعي تهتم بالعنصر الإنساني، وذلك بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والتخطيط والإعداد والتنفيذ للبرامج الرامية إلى النهوض به، والإهتمام بإيجاد الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساساً في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والمياه، السكن، الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والترفيهية. وبالتالي فإن المبادئ الأساسية للتنمية الريفية تقتضي الآتي:[1]:

أ/ مشاركة مجتمعية.

ب/ العمل الأهلي.

ج/ ترقية المجتمع الريفي بأبعاده المختلفة.

د/ تعزيز المجتمع المحلي.

فبرامج التنمية الريفية المتكاملة تهدف إلى إنعاش المجتمعات الريفية، وتحريك طاقاتها الإنتاجية الكامنة عن طريق توفير مدخلات الإنتاج، ونقل التقانة وإنشاء مؤسسات هيكلية من أجل تحقيق النمو الذاتي في الإنتاج والدخل، وتوسيع فرص العمالة المنتجة، إضافة إلى توفير المرافق والخدمات في إطار من التكامل والتفاعل بين الريف والحضر.

بناءاً على ما تقدم يمكن القول إن التنمية الريفية كسياسة عامة هي نوع من التغيير، كما أشار إليه العالم "بائن" من أن التنمية كسياسة تستهدف تغييراً حضارياً شاملاً للمجتمع كافة، بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها، ومن ثم تصبح التنمية بحق كما وصفها "متسلر" بأعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن أن عملية التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، يقوم بها أساساً بناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة، وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى.

طبيعة التنمية الريفية:

إن كل جزئية من المفهوم أدناه تحدد طبيعة التنمية الريفية المقصودة:

- فهي عملية بمعنى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
- وهي تغيير لأنها تنقل المجتمع المحلي إرادياً وقصداً من حال إلى حال.
- وهي ارتقائية بحيث يكون الحال الجديد، الذي ينتقل إليه المجتمع أفضل من حاله السابق بمعايير المثل العليا في الحياة من حق وخير وعدل وجمال.
- وهي مخططة أي مرتبة الخطى ومحسوبة التوقعات وفق برنامج زمني تتنوع فيه الأدوار والمسئوليات.
- وهي نصوص شاملة أي تغييراً ايجابياً كلياً، وليس نصاً جزئياً ومن ثم فهي تغيير يتناول النظام الاجتماعي من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد وتزامن منسق .
- وهي تشمل مختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، بما يتضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية.
- وهي تعتمد أساساً على بناء المجتمعات بمبادراتهم وإسهاماتهم ومشاركتهم الإيجابية والفعالة فكراً وتخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.
- وهي تتم بمنهج ديمقراطي يحقق عدالة المشاركة في أعباء التنمية وجني ثمارها وتوزيع مردوداتها بنظم إسهام الجميع بالرأي والفعل، على أساس تكافؤ الفرص من خلال الاقتناع والاستمالة، وليس الجبر والقهر والتسلط والإرغام.
- وهي تعتمد على قروض أو منح دولية، أو مساعدات حكومية تساهم وتدعم جهود الأهالي، وهي مساعدات متكاتفة سواء فيما بينها بحكم أنها واردة من مصادر دولية أو حكومية ومتكاتفة مع جهود أبناء المجتمع وليست متعارضة أو مناوئة لما يرجونه لمجتمعهم، وكذلك فهي ليست بديلة أو كافية بذاتها بدون جهود أهل المجتمع المعني لمجتمعهم، وكذلك فالجهود الأهلية هي الأصل والأساس، وما الجهود الدولية والحكومية إلا المكمل والمساندة والداعم.
- وهي تحقق تكامل نواحي النهوض اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، دون أن ينشأ فيها اختلالات أو فجوات في النظم القائمة في المجتمع، إذ أن أغلب هذه النظم تحمل

1) المصدر السابق.

في طياتها جوانب مشرقة من علاقات الإنتاج يمكن تطويرها وتوسيع دائرتها بحيث تؤثر على الريف ككل[1].

ولذلك لا بد لأي خطة تنمية في الريف من التعرف على كل النشاطات التي تزيد من دخل الفرد في المنطقة المستهدفة والإبقاء عليها، وهو ما يسمي بالتحديد سياسة الترقيع والتي تتلخص في إدخال التحسينات على نفس الإطار الاقتصادي والاجتماعي والتقليدي السائد برفع قدراته الاستقلالية وكفاءته الإنتاجية بواسطة إدخال التحسينات التي تتوفر مواردها المكونة في المنطقة[2].

وهي تحقق تكامل المجتمع المحلي النامي مع مجتمعه القومي الكبير ودون سيطرة أحدهما على الآخر أو استنزافه لصالحه. بها يحقق إسهاماً فاعلاً ومتبادلاً بين المجتمع الريفي والمجتمع القومي الكبير في تقدمهما ورقيهما معاً ذلك لأن إنسان الريف له تجاربه وخبراته في مجال الزراعة وليس على المستوى الإقليمي أو القومي فقط. (إن كثيراً من ممارسات صغار المزارعين التي كانت تعتبر من قبل بدائية ومضللة ، يعتبر بها لأنها متقدمة ومناسبة)[3].

وكانت حقيقة أن الأمر اقتضى من البحوث الزراعية عقوداً لتدرك أن ما بدأ بدائياً وغير ميال إلى التقدم، هو في الحقيقة متقدم. إن صغار المزارعين في نهاية الأمر محترفون وهم لا يستطيعون أن يكونوا غير هذا، وهم كمحترفين لديهم الكثير ليعلموا الآخرين[4].

الآثار الإيجابية والسلبية لمشروع شمال كردفان للتنمية الريفية (بارا وأم روابة -2000 2006) تجربة تطبيقية:

الآثار الايجابية للمشروع

أ/ البنيات التحتية[5]:

تمكن المشروع من الدعم المؤسسي المتمثل في تأسيس مكاتب برئاسات المحليتين والإداريات التي غطاها وزودها بأحدث الأثاثات والمعدات المساعدة على تحقيق التنمية، بالإضافة لذلك تشييد مكاتب دور التنمية بأغلب القرى التي كونت بها تنظيمات المزارعين.

ب/ طريق بارا الأبيض[6]:

فطن المشروع لاحتمال تأثر طريق بارا الأبيض بعوامل التعرية والزحف الصحراوي الذي قد يفتت الطبقات مادون الإسفلتية. لذلك قام بتشييد الطبقة الأسفلتية. أصبح لهذا المشروع أثراً إيجابياً على حركة المواطنين والبضائع والمنتجات الزراعية والركاب. أنظر الجدول أدناه:

الجدول رقم (1): أثر طريق بارا الأبيض

المؤشر	قبل الطريق	بعد الطريق
كمية الخضروات الواردة لسوق الأبيض من منطقة بارا وما حولها	٪ 36	٪ 56
عدد العربات الصغيرة المسافرة الأبيض بارا وبالعكس	٪ 8	٪ 36
عدد الشاحنات (لواري)	٪ 62	٪ 32
عدد الحافلات والبصات	٪ 30	٪ 32
حوادث الطرق	٪ 2	٪ 5
تكلفة الوقود المستهلكة	٪ 65	٪ 35

المصدر: تقرير الانجازات الكمية للمشروع يناير2001 – سبتمبر2005.

ج/ التنظيمات القاعدية والتنمية الاجتماعية[7]:

تمكن المشروع من وصول 250 قرية + عدد المشاركين بها 141046، تضمهم 24124 أسرة. هؤلاء المستفيدين نالوا أنواعاً شتى من التدريب والتأهيل ...الخ.

د/ صناديق التمويل الريفي بالقرى:

بلغ حجم التمويل الذي قدم 821.53.947,6 جنيه.

هـ/ المشاركة الشعبية[8]:

تمكن المشروع من تحقيق المشاركة الشعبية في الصناديق القاعدية، إذ أن الأموال التي تولدت في الصناديق القاعدية تمت بناءاً على مساهمات أعضاء التنظيمات القاعدية على كل فرد دفع مبلغ 2.5 جنيه مرة واحدة و 2 جنيه شهرياً تشجيعاً للإدخار.

و/ حماية البيئة[9]:

عمل المشروع على إحياء فكرة المحميات والحجوزات الغابية،

1) the nomadic and the sedentary not polar opposites cnelsonced the desert and thee town, California, pertly, 1937. أنظر مقال عباس احمد محمد

2) حسين سليمان محمد احمد، دراسة مقارنة بين دخل الفرد من تربية الضأن في الانتاج الزراعي بمشروع النهود للإئتمان التعاوني، بحث تكميلي لنيل دبلوم التخطيط والتنمية، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 1999م، ص33.

3) روبرت تشامبرز، التنمية الريفية، وضع الأواخر أوائل، ترجمة محجوب عمر، ميدبتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوشيا، قبرص 1999م، ص104 – 105.

4) المصدر السابق، ص 106.

5) المصدر: الدراسة الميدانية.

6) المصدر: الدراسة الميدانية.

7) المصدر: الدراسة الميدانية.

8) المصدر: الدراسة الميدانية.

9) المصدر: الدراسة الميدانية.

حماية للبيئة بالمحافظة على الغطاء النباتي. وأدخل سياسات بديلة لتلك التي تؤدي لقطع الأشجار لاستخدامها في الوقود. تمثلت هذه السياسات في إدخال الغاز كبديل للحطب في عملية الوقود، بناء الدار بالمواد الثابتة الذي يوفر حطب البناء والقش.

ز/ مشاركة المرأة[1] (Gender):

اهتم المشروع بالمرأة كعنصر أساسي في التنمية الريفية وبلغت نسبة مشاركتها أكثر من 45 ٪ في بعض المناشط.

ح/ نفذ المشروع برغبة أهل المنطقة[2]:

استفاد الإداريين بالمشروع كثيراً من آراء ومقترحات أهل المنطقة في تصميم المشاريع القاعدية وتخطيطها وتنفيذها. وهذا يعتبر منهج حديث في التخطيط (Bottom up type of planning)، والذي مكن المستفيدين من تنفيذ المشاريع بسهولة ويسر لأنها نابعة منهم.

الآثار السلبية للمشروع:

أ- التسويق[3]:

لم يعمل المشروع على تسويق منتجات المستفيدين من الحيوانات، على الرغم من أن المنطقة تعاني من عملية التسويق. هذا فضلاً عن المشروع من أهدافه التسويق وأورده في كل أدبياته وتقاريره.

ب- غياب التعاونيات[4]:

عمل المشروع على تكوين المؤسسات القاعدية باسم تنظيمات المزارعين (لجان التنمية بالقرى) وأصدر لها تشريعاً ولائياً وتسجل لدى المسجل التجاري. ولكن التجربة الطويلة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد (IFAD) طبقت الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى، مستعينة بتجربة الحركة التعاونية في السودان، وللتعاون تجربة وتقليد راسخ في توليد رأس المال، عملية التكوين، التدريب والمراجعة الدورية، فكان من الأفضل للمشروع أن يطبق التجارب السابقة.

ج- غياب مشاريع الأمن الغذائي النباتي[5]:

لم ينفذ المشروع الشق المتعلق بزراعة الدخن والذرة باعتبارهما غلات أساسية بمنطقة المشروع والزيادة في إنتاجيتها وإنتاجها تحسن من الوضع الاقتصادي والمعيشي لأهل الريف.

1) المصدر: الدراسة الميدانية.
2) المصدر: الدراسة الميدانية.
3) المصدر: الدراسة الميدانية.
4) المصدر: الدراسة الميدانية.
5) المصدر: الدراسة الميدانية.

د- محدودية المرعى[6]:

لم يسهم المشروع في زيادة مساحة المرعى بشكل واسع، وزاد حجم القطيع عن طريق التمويل، مما أدى لأثر عكسي تمثل في ضيق المرعى بالمقارنة مع حجم القطيع بالذات في محلية بارا.

هـ- عدم تنفيذ النسب الكاملة في بعض المحاور لم يصل بالمشروع إلي 70 قرية، ولم يكون 164 صندوق تمويل ريفي، ولم يحقق نسبة المشاركة المستهدفة للمشاركين على مستوى الأفراد وعلى مستوى الأسر بنسبة 100 ٪.

الرؤى والسياسات الاقتصادية والتنموية في المستقبل المتوسط (2012 - 2016)[7]:

على السياسات الاقتصادية التنموية العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بصورة تراعي خصوصية الفقر، وبالتعرف على تحدياته وأولوياته والمساهمه في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل القطاعات حتى يكون التحليل دقيقاً وتكون التنمية شاملة.

أولاً: سياسات القطاع الزراعي والحيواني:

- مراجعة الأسلوب الإداري المعمول به في الزراعة بتقليص الدور الحكومي وتوسيع دور القطاع الخاص المباشر وغير المباشر بما يحقق خفض الكلفة المالية الناتجة عن الإدارة.
- تقوية وتوسيع وتأهيل مؤسسات تمويل القطاع الزراعي والحيواني بصورة تغطي حاجة هذا القطاع للتمويل وتعمل على تقليل كلفة الإنتاج.
- العمل بنظام الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي والحيواني، بما يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنافس العالمي، وفق أسس ومعايير واضحة تحقق زيادة الإنتاج ومكافأة المتميزين.
- استغلال كامل للأراضي الزراعية واستصلاح المزيد منها بصورة تؤدي إلى رفع الإنتاجية إلى المستوى العالمي لتعظيم الأرباح في هذا القطاع.
- التركيز على القطاع التقليدي والعمل على تطوير أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والغابية والصناعية والريفية والبيئة والثقافية لهذا القطاع من خلال الآتي:

أ. إنشاء الطرق الريفية ومواعين التخزين وتنظيم الأسواق.

ب. توفير الحزم التقنية المناسبة مثل البذور المحسنة

6) المصدر: الدراسة الميدانية.
7) المرجع السابق.

والخدمات البحثية التطبيقية والإرشادية والتدريب والتأهيل والمعلومات.

- إجراء الإصلاحات القانونية والمالية والإدارية والبيئية التي تقضي بتحريك القطاع الخاص في المجال الزراعي والحيواني.
- العمل على تطوير برامج وآليات تنفيذ مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والتنسيق بين الجهود الاتحادية والولائية والمحلية والشعبية لتحقيق أهدافها.
- الاستمرار في هياكل وبنيات الري الدائم والفيضي والري التكميلي.
- التوسع في خدمات المحاجر البيطرية ومكافحة الأوبئة وتحسين صحة وسلالات الحيوان وتوفير مياه الشرب ودعم الأبحاث في هذا المجال.
- مراعاة استدامة تنمية الموارد الطبيعية المتجددة بصورة متوازنة تستوعب بيئاتها المختلفة وموروثاتها الإيجابية وحمايتها من سوء الاستغلال والصراعات البشرية حولها.

ثانياً: في مجال الصناعة والتعدين والطاقة:

- التوسع في بناء السدود وزيادة الطاقة الكهربائية اللازمة للتوسع الاقتصادي.
- تعظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مجالات الطاقة والتعدين والصناعات الاستراتيجية.
- تنمية وتأهيل الصناعات الفرعية ذات القيمة النسبية العالمية خاصة الصناعات المتكاملة مع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- تقوية وتوسيع مؤسسات التمويل الصناعي متوسط وطويل المدى لسد النقص في تمويل هذا القطاع مع العمل على تقليل الأعباء الضريبية عليه لتخفيض كلفة الإنتاج وزيادة مرونته التنافسية داخلياً وخارجياً.
- إعطاء رعاية خاصة للإنتاج الصناعي الذي يحقق الأمن الغذائي والدوائي الداخلي.
- زيادة تنافسية الإنتاج الصناعي من خلال خفض تكلفة الإنتاج والالتزام بشروط الجودة الكلية والمقاييس العالمية.
- توفير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة للعمل في القطاع الصناعي بدعم مراكز ومؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل المهني والفني والحرفي وتشجيع مراكز الأبحاث التطبيقية والجودة الشاملة والرقابة على المقاييس الفنية.
- تنمية وإكمال وتأهيل وتوفير الطاقة الكهربائية وتقليل الفاقد منها، ونشر استخدامات الطاقات الجديدة والمتجددة، وتشجيع الاستثمار الخاص في مجال التوليد الكهربائي بنظم التمويل الحديث مثل البوت.
- تحسين شروط اتفاقيات الامتياز البترولي وتكثيف الترويج للاستثمار في قطاعات النفط والتعدين والبحث عن مخزونات جديدة.
- الاستمرار في إدخال شركات التعدين، مع الاستفادة من تجارب الشركات القائمة حتى تساهم عائدات النشاط التعديني في الإيرادات العامة للدولة. وتعوض ما فقدته من عائدات البترول نتيجة لانفصال الجنوب. مع ضرورة الإبقاء على التعدين الأهلي الذي يستوعب أكثر من 400.000 عامل يمثلون اسر فقيرة. الجدير بالذكر أن هذا يمثل نوع من آليات إعادة توزيع الدخل وتزيد من القوى الشرائية التي تحرك مفاصل الاقتصاد وتزيد من طاقاته التشغيلية والإنتاج.

ثالثاً: في مجال البنيات والهياكل التحتية[1]:

تعد البنى التحتية هي الخطوة المفتاحية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن قطاع البنى التحتية وبالرغم من ارتفاع تكلفة تنفيذه، إلا أنه يمثل أولوية لا تقبل الجدل وتشمل سياسات هذا القطاع الاستمرار في إكمال تشييد الطرق والجسور القومية الحالية وبرامج تأهيل الخطوط الحالية، للسكة حديد والمطارات والموانئ النهرية في إطار أهداف جديدة لتتحقق في الخمس سنين القادمة والتي تشمل الجوانب الآتية:

- تشييد الطرق الريفية الداعمة للإنتاج والتسويق والتوزيع والاستثمار.
- التوسع في شبكة الاتصالات بالريف.
- رفع كفاءة الطاقات التخزينية وتحديثها خاصة في مجال الأمن الغذائي.
- خصخصة الأنشطة المساعدة لمرافق السكة حديد والمطارات والموانئ لرفع كفاءة تشغيلها وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في البنيات والهياكل التحتية عن طريق نظم التمويل الحديثة.
- تأهيل هياكل وشبكات الري والتوسع في حصاد المياه بالريف.
- مراجعة قوانين ملكية الأراضي وحيازتها.
- تنمية مواقع الجذب السياحي وبناء القدرات في هذا المجال

1) المرجع السابق

لتسهيل انسياب الخدمات السياحية والفندقية لزيادة العائد الاقتصادي.

رابعاً: في مجال التنمية الاجتماعية[1]:

السياسات الاجتماعية الكلية:

- تحسين المؤشرات الاجتماعية والبشرية خاصة مؤشرات التعليم والصحة ومياه الشرب والإسكان لتصل إلى مستوى الدول النامية، وأكثر تمشياً مع الأهداف العامة للألفية الثالثة.
- معالجة القضايا والمشاكل المترتبة على النزاعات المحلية والفقر والفوارق الناشئة عنها في الدخل والمعاش والتشغيل.
- تنفيذ الاستراتيجية القومية للتخفيف من حدة الفقر مع توحيد رؤى الحكومة المركزية وحكومات الولايات في هذا المجال.
- تنمية وتطوير العمل الإنساني واستنفار المنظمات الطوعية الوطنية للتصدي لمشاكل الفقر والعوز وتوفير الخدمات الضرورية والرعاية الاجتماعية للأحداث والأيتام والأسر الفقيرة ومواجهة الكوارث الطبيعية.
- تفعيل وتعظيم دور المجتمع في إحداث التنمية الاجتماعية والاعتماد على الذات وتطوير روح التكافل والجهد الشعبي.
- التركيز على الإصلاح المؤسسي والتشريعي والهيكلي للوزارات والوحدات والصناديق الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المسئولة مباشرة عن التنمية الاجتماعية بهدف تطوير كفاءة الأداء وإحكام التنسيق بين مختلف الأجهزة العاملة في التنمية الاجتماعية اتحادياً وولائياً.

الخدمات الأساسية:

- التركيز على توفير الخدمات الضرورية في مجال الصحة الوقائية والصحة الأولية والتركيز على مكافحة الأمراض المستوطنة مثل مرض نقص المناعة، الأمراض الوبائية خاصة في المناطق الأكثر فقراً والمتأثرة بالحرب وخفض معدلات الأمراض الوبائية ووفيات الأطفال والأمهات.
- إعطاء أسبقية للتعليم الفني والمهني والتقني وتوسيع فرص التدريب الحرفي.
- التركيز على التعليم الأساسي وبرامج محو الأمية وتوفير وسائل تدريب الكوادر التعليمية.
- التركيز على توفير مياه الشرب النقية من خلال حفر الآبار وتشييد الحفائر والسدود ومحطات الضخ اليدوي وتحسين الصرف الصحي.

خامساً: في مجال الاستخدام والتشغيل[2]:

- انتهاج سياسات اقتصادية كلية ومالية واستثمارية تساعد على توفير فرص الاستخدام والتشغيل، مع التركيز على محفزات التشغيل وزيادة العمالة في القطاع التقليدي وقطاع الصادر.
- تطوير المعلومات القاعدية لصياغة مؤشرات معالجة مشكلة الفقر.
- إجراء تحسينات مقدرة في الأجور والمعاشات وتضييق المفارقات فيها، وإجراء المراجعة الدورية لهياكل الأجور ومعالجة البطالة الناشئة عن إعادة هيكلة الخدمة العامة عن طريق تشجيع إيجاد فرص بديلة للمتأثرين في سوق العمل.
- خفض معدلات البطالة وسط الخريجين والشباب والمرأة عن طريق ابتكار آليات ونظم تولد فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل، وضمان استمرارها بمشاركة صناديق التكافل والضمان الاجتماعي والصناديق الدوارة، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية.
- تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات لصالح القطاع الخاص والأهلي تساعد في التوظيف والاستخدام من خلال:
- وقف الاحتكارات الحكومية وغير الحكومية.
- إجراء الإصلاحات المؤسسية والقانونية والمحاسبية اللازمة في مرافق القطاع العام بغرض زيادة كفاءتها التشغيلية.
- تنمية قدرات المرأة الإنتاجية والمعرفية.
- الاهتمام بالقطاعات الموازية والعمل على إدماجها في القطاعات الرسمية عن طريق السياسات التحفيزية وتخفيض القيود القانونية.
- إعداد برامج مساعدات فنية لبناء القدرات لمقابلة متطلبات تنفيذ السياسات المتعلقة بتحسين أداء الخدمة العامة، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في معالجة القضايا الاجتماعية وخفض معدلات الفقر.
- توسيع فرص العمل وتقليل معدلات البطالة العالية، والبطالة الموسمية وبطالة الخريجين وتطوير تشريعات العمل وإجراء المراجعة الدورية لهياكل الأجور.

1) المرجع السابق

2) المرجع السابق

سادساً: في مجال التقانة والبحث العلمي[1]:

من أهم متطلبات التحدي المزدوج للعولمة وثورة المعلومات ونتائج الأبحاث العلمية التطبيقية تنمية وتطوير البنية التحتية التقنية بتشجيع وتحفيز استخدام الوسائل العلمية التحتية والتعليمية والمعرفية المختلفة في كل مفاصل الاقتصاد، وتطوير العناصر الأساسية الدافعة للنمو والتطوير برؤى شاملة تسع مجمل هذه العناصر، وتصل الحاضر بالمستقبل والمدخلات بالمخرجات ونماذج بين الموروث الوطني من قيم ومعارف اجتماعية فاضلة بالتقانة الحديثة وتبقي طاقات المجتمع لبلوغ أهدافه وتلبية حاجات الإنسان المعيشية والمعرفية، وتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب والتأهيل والإرشاد والتوعية ورعاية المواهب والمبادرات الخلاقة، وربطها بسياسات الإصلاح المؤسسي والقانوني، وتوفير المعينات والوسائل الحديثة لمراكز الأبحاث والجامعات ومن أهم مقومات هذه البيئة المواتية ما يلي:

- إعداد برامج عمل لتدريب وتأهيل المعلمين بمرحلة الأساس والثانوي وتمكينهم من الحصول على القدرات الضرورية.
- إدخال مادة علوم التقانة والحاسوب في المنهج الدراسي للمرحلة الثانوية.
- تحقيق هدف الوصول بالتعليم الفني إلى نسبة مقدرة من التعليم العام، ومنح مزايا مالية خاصة للعاملين من حملة الشهادات الفنية والتقنية.
- إعادة تأهيل وتحديث التعليم المهني لاستيعاب المشردين من المرحلة الدراسية العامة والمسرحين من الخدمة العسكرية.
- إجراء تدريب مكثف للعاملين في نظم وتقانة المعلومات وتوفير أجهزة الحاسوب لهذا الغرض.
- دعم الشركات والأنشطة الخاصة بالبرمجيات وإنشاء مركز لتدريب البرمجيات المتعلقة بنظم المعلومات في التعليم والتدريب، والتأهيل بهدف تحسين مستويات التحصيل في التعليم العالي، وتأهيل المعلمين وزيادة قدراتهم التدريسية والبحثية.
- تكثيف فرص التعليم فوق الجامعي والاستمرار في تدريب المعلمين، وزيادة فرص تبادل المعلمين والباحثين مع الجامعات ومراكز الأبحاث الخارجية لسد النقص في هجرة المعلمين والتخصصات النادرة إلى خارج البلاد.
- التركيز على تحسين البيئة التقنية الزراعية من خلال توفير الوسائل التقنية لرفع إنتاجيتها وتنافسيتها وتدريب القوى العاملة ورفع مستويات تأهيلها وتدريبها ووصلها بمراكز الأبحاث والمعلومات والإرشاد، بغرض توليف التقانة المناسبة لمختلف الأنشطة الزراعية والحيوانية وتفعيل قدرة القطاع على مواجهة تحديات النمو.

التوصيات:

- لاستدامة التنمية وتخفيف حدة الفقر، توصي الورقة بتقوية نظام اللوائح الداخلية المنظمة للعمل بالمؤسسات القاعدية، والاستفادة من تجربة التعاون في إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية القاعدية، تحقيقاً للمتابعة والمراجعة. بالإضافة لتعزيز تقوية الضمانات اللازمة للحصول على التمويل ولاسترداد القروض غير الرسمية من صناديق التمويل الريفية، واختيار الوقت المناسب لعملية التمويل، وتناسب القرض مع مقدرات وإمكانيات المقترضين.
- توفير الإرادة السياسية بالمركز والولايات والمحليات، التي تتبنى تشجيع ودعم وإيجاد تمويل مستمر للتنمية وللمؤسسات القاعدية حتى تحقق التنمية الريفية المستدامة.
- التحليل الدقيق لأنواع الفقر حتى يتم اتخاذ القرار الإداري والسياسي المناسب.
- عند تطبيق أي مشروع للتنمية الريفية ضرورة أن يكون عمره 10 سنوات على الأقل في مرحلة التنفيذ الأولي، حتى تزيد فرص الاستدامة والفائدة من القرض وتعميق وتقوية البنيات القاعدية.
- التركيز على نظام التعاون في عملية تكوين وإدارة المؤسسات القاعدية، للتجربة الطويلة التي اكتسبتها الحركة التعاونية.
- لا بد من الاهتمام بعملية التسويق وذلك للمعاناة الكبيرة التي يعيشها أهل الريف من جراء تعثر تسويق منتجاتهم الزراعية.
- التركيز على تقديم الخدمات الأساسية (الصحة التعليم المياه)، لأنها هي التي تستنزف دخول أهل الريف وتؤثر على ممتلكاتهم ومدخراتهم.
- الإستمرار في عملية إعادة الغطاء النباتي للمحافظة على البيئة بتطبيق برامج المحميات والحجوزات الغابية، واستخدام الغاز والمباني الثابتة.
- تغيير التركيبة المحصولية بالسودان بغرض زيادة الإنتاج والإنتاجية وذلك بإدخال البذور المحسنة.

1) المرجع السابق

دراسات وبحوث

تعديل ثقافة التمويل الأصغر لدى المؤسسات والزبائن

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم
رئيس وحدة التمويل الأصغر
ببنك السودان المركزي

تعريف ثقافة التمويل الأصغر:

للثقافة عدة تعريفات من بينها «الطريقة التى يدرك أو يترجم أو يفهم بها الناس العالم من حولهم». وثقافة التمويل الأصغر تعني الطريقة التي يفهم بها الناس هذا النوع من التمويل.

ثقافة التمويل الأصغر بالنسبة للمؤسسات تعني كل ماهو متعلق بالفهم الصحيح لماهية هذا التمويل وخصائصة وطبيعته، وكيفية التعامل معه بغرض الربحية والاستدامة.

تعني ثقافة التمويل الأصغر للزبائن ماهية شروطه، ولماذا يؤخذ؟ وكيف يستغل، وكيف يتم الاستفادة منه واسترجاعه بصورة مريحة ليس فيها إخفاق أو تعثر.

ضعف هذه الثقافة لدى المؤسسات والزبائن أدى لازدياد حالات التعثر نتيجة لاستخدام التمويل في غير غرضه، أو نتيجة للفهم الخاطئ لماهية التمويل الأصغر، أو ضعف الالتزام بالشروط التى وضعت لإنجاحه.

تعريف التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر هو الفكرة الوحيدة في الصناعة المصرفية الحديثة التي تمثل صفة مميزة للاقتصادات الفقيرة والناشئة التي تم تطويرها وتطبيقها أولاً في دول الجنوب (آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا)، ومن ثم ذهبت لدول الشمال إلا أن نسب التمويل في دول الشمال لا تزيد عن 1-2 ٪ من إجمالي التمويل الأصغر على النطاق العالمي. وفترة التمويل الأصغر قصير، وعرف عن طريق المتخصصين والأكاديميين في السبعينات، ومن ثم انتشر وتوسعت مؤسساته، التي تقدر بنحو 250 مؤسسة على أحسن الفروض اعتماداً على نوعية المؤسسات التي شملها البحث[1]. بينما قدرتها مصادر أخرى بنحو 1000 مؤسسة[2]. المشروعات الصغرى موجودة في الأصل بدون أن يكون هنالك جهد يذكر في تنميتها في الأساس. لكن برامج الدعم (خاصة المالية منها) حديثة التكوين مقارنة بعمر المنشآت، إلا أنها شهدت نمواً ملحوظاً في الدول المتقدمة. كما أن صناعة التمويل الأصغر صناعة نامية قدرت نسبة نموها بنحو 30 ٪ سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، وانخفض معدل نموها إلى 10 ٪ خلال العام 2009م، نتيجة للأزمة المالية العالمية. وتوضح إحصائيات أخرى أن التمويل الأصغر ينمو بمعدل 15-30 ٪ سنويا (نحو 5 بليون

1) مجلة التمويل والتنمية، 2007، الفعدد رقم 2، ص. 44-45، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

2) Microfinance Information exchange (MIX).

دولار سنوياً)، لذلك هنالك فرصة لرأس المال الخاص في الدخول علماً بأن مساهمته في ازدياد ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 20 بليون دولار في عام 2015م[1].

تضارب الإحصائيات عن وضع التمويل الأصغر على الصعيد العالمي:

البيانات المتوافرة من عدة مصادر تختلف لمحدودية المعلومات أو التغطية الجغرافية، أو نوع المؤسسات التمويلية التي تشملها المسوحات. هنالك شبه اتفاق حول مدى حجم تمويل العملية الواحدة (قدر بنحو 100 - 500 دولار)، وكذلك مدى أسعار الفائدة (بين 20 - 35 ٪ سنويا)، إلا أنه لا يعرف حتى الآن بصورة دقيقة عدد المؤسسات المانحة والعملاء ونسبة التغطية من إجمالي الفقراء.

على الرغم من محدودية البيانات، يتضح أن التمويل الأصغر حتى الآن لم يغطي نسبة كبيرة من الفقراء[2]، وفي بيانات أن فقراء العالم الذين يقدرون بنحو 3 مليار نصفهم يمكن أن يكونوا متلقين للتمويل الأصغر[3]. وفي تقديرات أخرى نصف مليار من إجمالي الفقراء المقدرين بنحو 3 مليار هم القادرون على الدخول في خدمات التمويل الأصغر المالي المنظم[4]. وإذا افترضنا مبلغ 200 دولار لكل فقير من إجمالي الفقراء الأكثر فقرا والمقدرين بنحو 100 مليون حسب تقديرات قمة التمويل الأصغر 1997م، و 200 مليون (حسب تقديرات أهداف قمة الألفية الثالثة 2000م حتى 2015) فإن العالم يحتاج إلى ما لا يقل عن 20 مليار دولار (40 مليار دولار حسب تقديرات أهداف الألفية الثالثة حتى 2015) لإخراج الفئات الأكثر فقراً من دائرة الفقر، علما بأن الأموال التي ذهبت للتمويل الأصغر على نطاق العالم حتى الآن تقدر بنحو 25 مليار دولار. ومع تزايد الفئات الأكثر فقراً منذ العام 1997م فإن المبالغ التي قدمت لم تفي بالغرض المطلوب، بمعنى أن التمويل الأصغر يقل كثيراً بالمقارنة مع تزايد أعداد الفقراء. والتقديرات المستقبلية لبنك دويتش الألماني توقع بأن هذه الصناعة تحتاج إلى ما لا يقل عن 10 أضعاف المبلغ الذي تم تمويله (25 مليار دولار) لتغطي كل الفقراء الذين يحتاجون إليه.

التمويل الأصغر كما يفهمه العاملون بالمؤسسات الداعمة (وحدات التمويل الأصغر الحكومية، البنوك، المؤسسات الداعمة الأخرى) يختلف عن ذلك الذي يفهمه طالبو التمويل من صغار المنتجين أنفسهم. فالمؤسسات التمويلية ترى في التمويل الأصغر فرصة لمساعدة الجهة المستهدفة، وذلك بتوفير التمويل بدون ضمانات، أو بضمانات ضعيفة وبسعر مجز، بينما تنظر المصارف للتمويل الأصغر كجزء من أنشطتها الاستثمارية ذات الربحية، وينظر أصحاب المشروعات إلى التمويل الأصغر كأولوية لبدء الإنتاج وكمنحة غير واجبة السداد.

التمويل الأصغر لازال محدوداً في مفهومه ويشكل شرياناً للحياة لبعض الأسر الفقيرة، ولكنه ليس صالحاً للكل، وغير مناسب للشرائح الفقيرة التي تتعرض للأزمات أو الصراعات، أو يحيط بها الفساد أو التضخم، أو تعاني من ظروف صحية سيئة. وفي بعض الأحيان يثقل كاهل الأسر الفقيرة بالديون، ولا يقدم خدمات توفير ذات عائد ومرونة عالية. كما أن معالجته للفقر حتى الآن فيها كثير من المبالغة وتأثير تحسينه لأوضاع الفقراء لا يدوم طويلا. صحيح أن النتيجة هي أن التمويل الأصغر ساعد بعض الفقراء في تحسين وضعهم المالي بصورة دائمة، إلا أنه ليس دليل قوي حتى الآن عن هل حقق التمويل الأصغر هدفه في تخفيف حدة الفقر في المتوسط؟ وربما يؤدي التمويل الأصغر إلى أن يكون بعض الفقراء في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الحصول على التمويل في حالة فشل مشروعاتهم. والدراسات حتى الآن تفتقد إلى الدلائل القاطعة لأنها عجزت عن دراسة النظم الاجتماعية الأسرية والمجتمعية المعقدة، فضلاً عن أن العلاقة بين التمويل والفقر من الصعب أن تثبت إلى أي مدى نجح التمويل الأصغر في معالجة الفقر، أو أن الاستدانة تجعل الناس في وضع أسوأ.

النساء هم الأكثر جدارة بالتمويل الأصغر لحسن تدبيرهن والتزامهن، والاحصائيات المطلقة للنساء اللائي استفدن من خدمات التمويل الأصغر في ازدياد، إلا أن نسبتهن للرجال في انخفاض، بمعنى إن نسبة الزيادة في أعداد الرجال أكبر من نسبة الزيادة في أعداد النساء.

1) إستاندرز وبور 2008، وضع إطار عالمي لتصنيف مؤسسات التمويل الأصغر (باللغة الإنجليزية)، ص. 2، www.standardandpoors.com/ratingsdirect

2) هدفت قمة الألفية الثالثة إلى تخفيض عدد الفقراء في العالم بنسبة 50 ٪ بحلول العام 2015م.

3) إستاندرز وبور، 2008، مرجع سبق ذكره.

4) المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، أنظر أيضا يونيكونز، 2006، رؤية نتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، ص. 13.

تطورات التمويل الأصغر:

على الرغم من مضي نحو عقدين على الاهتمام به لم تكتمل بعد، خاصة في مجال الضمانات أو المنتجات التي تناسب حاجيات الجهة المستهدفة، أو في مجال مرونة البرامج وفعاليتها وإيجاد حلول جيدة للمشكلات، وفي مجال إدخال خدمات أخرى مثل التأمين الصحي، التدريب لمحو الأمية ...إلخ. وكذلك ضمان توسيع قاعدة البيانات المالية (القوائم المالية) وبيانات أداء المؤسسات وانتشارها ومؤشرات الأداء المالي وجعلها متاحة للجميع بدون تكاليف، مع إضافة أكبر عدد من المؤسسات على نطاق العالم لهذه القواعد من البيانات[1].

أفكار خاطئة وتشوهات في ثقافة التمويل الأصغر في التجربة السودانية:

- التمويل الأصغر يمكن أن يجعل من فقراء العالم الثالث أصحاب أعمال أي ليس فقط بعيدين عن دائرة الفقر:

التمويل الأصغر له تأثير غير مباشر على الفقر وأهميته في إتاحة الفرص للمعزولين للدخول في التمويل المنظم، وبالتالي يساعد الفقراء بصورة غير مباشرة، فالتمويل الأصغر واحد من الآليات المتعددة الأكثر انتشاراً لمكافحة الفقر، وهو أيضاً من الشروط اللازمة وليست الكافية لمكافحة الفقر. ويرى البعض إن التمويل الأصغر المقدم بواسطة المؤسسات غير المصرفية مؤقت ويقدم نوعية رديئة من التمويل للفقراء بصورة منح. التمويل الأصغر على الرغم من انتشاره لا يصل الشرائح الأكثر فقراً في المجتمعات حتى في التجربة الأكثر نجاحاً (تجربة جرامين)[2] توصلت الدراسات إلى أن 5 ٪ فقط من الفقراء المشاركين يمكنهم أن يعملوا على تخطي عقبة الفقر عند أسرهم (عددها 25 مليون عضو) سنوياً، وذلك عن طريق التمويل الأصغر. علما بأن تجربة جرامين الناجحة لا تعتبر مثالاً يمكن أن يعمم بدليل صعوبة إعادة تطبيقها في مناطق أخرى في العالم. عدم صلاحية التمويل الأصغر بشكله الحالي وسط الشرائح الأكثر فقراً في كثير من مناطق العالم ترجع إلى عقبات الضمانات أو العقبات المتعلقة بثقافة المجتمعات التي تحد من نشاط وحركة النساء، أو ضعف مبالغ التمويل التي تقدم لهذه الشريحة، وكذلك غياب برامج تنمية المهارات إلى الحد الذي يضعف مقدراتهم في إنشاء أو توسيع نطاق مشروعاتهم.

- التمويل الأصغر منحة أو تبرع للفقراء:

التمويل الأصغر تدخل من التدخلات ذات العائد لمعالجة الفقر، وهو جزء من منظومة الاستثمار المبني على التضامن حيث يقع تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهو بالتالي ليس منحة أو تبرعا أو صدقة، بل هو فرصة كبيرة للمستثمرين الاجتماعيين للقيام بعمل تجاري ناجح يتضمن هدفاً اجتماعياً، مساعدة الفقراء للخروج من دائرة الفقر الاقتصادي. الهبة أو الصدقة تؤدي إلى حالة الاعتماد بينما ينبغي للتمويل الأصغر ايجاد حلقة الاستقلال الإقتصادي. والفرق بين التمويل المصرفي غير الأصغر والأصغر أن الأخير يقوم على مساعدة وتوجيه الفقراء لاستغلاله في وجهات منتجة، أو هكذا ينبغي أن يكون.

- الفقراء غير جديرين بخدمات التمويل وهم ليسوا بالتعقيد لأن يكون لديهم خدمات مالية وربما دخولهم لهذا المجال يدمر حياتهم:

أوضحت الأزمة المالية العالمية أن العيب في ضعف نسب السداد عند الأغنياء نتيجة لضعف آليات الإقراض والإشراف عليه، ولكن تجربة التمويل الأصغر وقفت ضد هذا المفهوم، حيث أن بعض الفقراء المنتجين إذا وجدوا الآلية والضمانات المناسبة يمكن أن يكونوا جديرين بالتمويل مثل الأغنياء، والدليل أن نسبة السداد العالية والتي بلغت في بعض الحالات نحو 95 ٪ في عدد من الدول النامية. فضلا عن أن كثيراً من فقراء العالم يدخلون في أكثر من مشروع للإقراض لمواجهة عدم الانتظام في دخولهم واستهلاكهم، أو لتحسين ربحية مشروعاتهم القائمة، كما أنهم يستغلون القروض المتاحة لهم بصورة مسؤولة لتخطي الإفلاس، أو أي مشكلات مالية عابرة. ولكن هذه الشريحة من الفقراء

1) هنالك قواعد بيانات عالمية في مجال التمويل الأصغر من أهمها مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (Mix Market Database) (وتحتوى على أكثر من 1300 مؤسسة تمويل أصغر) وكذلك قاعدة بيانات المصارف الصغري (Micro Banking Database (MMD) (وتحتوي على أكثر من 350 مؤسسة تمويل أصغر) وأيضا قاعدة بيانات قمة التمويل الأصغر Microcredit Summit Database (وتحتوي على أكثر من 2000 مؤسسة تمويل أصغر) – أنظر www.mixmarket.or; www.mixmbb.org/en/ index.htm: www.microcreditsummit.org.

2) إجمالي مبالغ التمويل لبنك جرامين منذ إنشائه في عام 1976م بلغ 6 مليار دولار لنحو 7 مليون عميل (96 ٪ منهم نساء ريفيات غير متعلمات) بنسبة سداد بلغت 98 ٪، أنظر - Ina Kota مرجع سبق ذكره.

ينبغي أن تحدد الفرصة الاقتصادية ولها رغبة ومقدرة في الالتزام بجدول سداد القروض الصغيرة عند آجالها.

- التمويل الأصغر ليس له أبعاد سياسية محلية وعالمية في كل الأحوال:

التمويل الأصغر استغل عن طريق البعض لضمان الولاءات السياسية. والأهداف السياسية ترتبط بجعل أسعار الفائدة متدنية ومدعومة مما يؤدي في النهاية إلى عدم استدامة المؤسسات. كما أنه استغل أيضاً من قبل بعض المنظمات والمؤسسات العالمية للتدخل السياسي في شؤون الدول الفقيرة والنامية والحصول على معلومات سرية واستغلالها سياسياً.

- القروض الصغيرة كل ما يحتاجه الفقراء والتمويل الأصغر أولوية مثل الصحة والتعليم وغيرها:

أثبتت التجارب والدراسات أن الفقراء يحتاجون بالإضافة لخدمات التمويل الأصغر إلى مجموعة من الخدمات الأخرى، مثل التأمين وخدمات الادخار وآليات لإدارة المخاطر، وكذلك التمويل الخاص بالمساكن وغيرها. وأن التمويل الأصغر ليس أولوية لكل شرائح الفقراء لأن لكل شريحة ما يناسبها من الآليات.

- التمويل الأصغر ليس بالضرورة أن يرتبط بادخار الجهة المستهدفة التي يتم تمويلها:

الادخار جزء أساسي في التمويل الأصغر. ويعتبر مهما كان حجمه جزء لازم لإثبات جدية الجهة المستهدفة ولمقابلة متطلبات التدفقات النقدية الأسرية، ولذلك ينبغي أن يبدأ التمويل بالادخار. وحسب بيانات بنك جرامين فإن مقابل كل دولار للتمويل هنالك دولاران ونصف تأتي من مصادر أخرى أهمها مدخرات الجهة المستهدفة.

- مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية أفضل من يقدم التمويل الأصغر مقارنة بالمصارف (التجارية والحكومية والمتخصصة ومصارف الادخار والمصارف الإقليمية):

ليس هنالك معيار للأفضلية إلا أن ذلك يتم حسب المؤسسة بغض النظر عن نوعها، والمؤسسات الناجحة في التمويل الأصغر هي التي تلتزم بشروط محددة، إلا أن المصارف التجارية الخاصة وتلك المملوكة للدولة هي من ناحية نظرية أفضل المؤسسات المالية التي تقدم التمويل الأصغر، نظراً لأنها تقدمه بتكلفة أقل وبحجم أكبر وفعالية أعلى، فضلاً عن أن المصارف قادرة على المنافسة، خاصة إذا كانت هذه المصارف متخصصة أو تعتمد على فروع متخصصة لهذا النوع من التمويل. قطعت تجربة البنك الإسلامي السوداني في التسعينات في مجال الأسر المنتجة شوطاً كبيراً في التأكيد على التمويل في المستوى الأدنى للمصرف الإسلامي[1]. هذه الفروع الخاصة بتمويل الأسر المنتجة قامت في مناطق جغرافية لاستقطاب الودائع المصرفية من الأفراد والمؤسسات على مستوى هذه المناطق، وإعادة استثمارها بصيغة المشاركة بصورة أساسية، (وكذلك الصيغ الأخرى كالمرابحة والمضاربة) في مشروعات أسرية منتجة صغيرة الحجم في فروع ذات تكلفة إدارية بسيطة تقع داخل هذه المناطق. والفكرة الأساسية لهذه الفروع هي توفير التمويل الأصغر على مستوى المنطقة الجغرافية فقط ولجزء من الطبقة المستهدفة الذين لديهم مهارات على القيام بعمل إنتاجي، أو خدمي صغير الحجم داخل المنازل أو خارجها. المستغلون للتمويل في هذه الفروع ليس بالضرورة أن يساهموا مالياً بل بجهودهم أو بإداراتهم أو بإهلاك الآلات. هذه التجربة واجهت بعض النجاحات للجهة المستهدفة في مجال زيادة الدخول بصورة معقولة وحققت بعض الأرباح للبنك وكذلك ارتفعت ودائع البنك بصورة كبيرة مقارنة بحجم الفروع، إلا أنها ألغيت بتغيير إدارة البنك.

- التمويل الأصغر يتضارب مع استدامة المؤسسات المالية والمصرفية:

هنالك نقاش حول مقدرة التمويل الأصغر على الانتشار (مقدرة مؤسسات التمويل الأصغر لملاحقة الفقراء في المناطق النائية)، والاستدامة (مقدرتها لتغطية التكلفة من الدخول الجارية). والآراء الغالبة في هذا الشأن أن مؤسسات التمويل الأصغر إذا قدمت التمويل بصورة تجارية سوف لن تستطيع الوصول للشرائح الأكثر فقراً في المجتمعات، بمعنى أن استدامة المؤسسة يتضارب مع حجم أدائها ووصولها لأكبر عدد ممكن من الفقراء.

1) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2004، التمصرف والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – بعض الدروس من تجربة المصارف الإسلامية، (باللغة الإنجليزية)، كتاب نشر في معهد المصارف الإسلامية والتأمين، لندن، المملكة المتحدة.

هذا الرأي يجهل حقيقتين الأولى أن التمويل الأصغر ليس بالضرورة أن يكون الآلية الوحيدة لمعالجة الفقر، وأن الجهة المستهدفة إذا لم تستطع قبول تمويل بأسس تجارية، فهي تفتقد إلى المتطلبات الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وعمل، وهي بالتالي غير منتجة، ولذلك ينبغي البحث لها عن حل آخر غير التمويل الأصغر، من الموارد الحكومية أو من تبرعات المنظمات وغيرها. والاستدامة مشروطة بالأسس التجارية في التمويل وحتى إذا حققت مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية أرباحاً وكانت مستدامة، قد تكون هذه النتيجة بسبب أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر غير الربحية لا تدفع الضرائب وتعمل في أسواق أقل تنافسية. والدلائل على ربحية مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية أن من بين نحو 1300 مؤسسة للتمويل الأصغر هنالك نحو 565 مؤسسة حققت عوائد إيجابية على الأصول في عام 2006 [1]. كما أن نسبة 44 ٪ من المتلقين للتمويل الأصغر في عام 2006 حسب بيانات Mix data base تلقوها من مؤسسات رابحة[2]. وهذا يعني أن الاستثمار في التمويل الأصغر يمكن أن يكون مستداماً قد ثبت بدرجة كبيرة إلى الآن، إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية أقل ربحية من المصارف التي تستغل الودائع في التمويل. علما بأن استدامة مؤسسات التمويل الأصغر ليست هدفا في حد ذاتها، بل ضرورة لكي تقوم هذه المؤسسات بالوصول لأكبر عدد ممكن من المتعاملين عن طريق الانتشار الأفقي والتوسع الرأسي. الدعم لا يتفق واستدامة المؤسسات الممولة، لأن الدعم (خاصة دعم المانحين) محدود الأجل والكمية، وإن البرامج المدعومة ليس لديها دافع قوي لأن تكون مستدامة، وإذا لم تكن مستدامة فإن تأثيرها على الفقراء سيكون قليلاً ومؤقتاً ولا تخدم كالعادة أفقر الفقراء، عكس البرامج المستدامة هي البرامج المعتمدة ذاتياً والتي تخدم أكبر عدد ممكن من الفقراء.

التمويل الأصغر - كغيره من أنواع التمويل - له مخاطرة التي لا يمكن إنكارها وينبغي العمل على تخفيضها إن لم يتم تفاديها. وهذا لا يعني الدعوة لكي يكون التمويل الأصغر مدعوماً أو هبة غير مدفوعة الثمن، بل أن مثل هذه الخدمات المدعومة لن تكون مستدامة. وفي الإطار نفسه يقول البروفيسور محمد يونس مؤسس تجربة جرامين أن القضاء على الفقر يتطلب فقط تغييراً في «مؤسساتنا» وفي «سياساتنا»، وأن الناس يمكن أن يغيروا من طريقة حياتهم إذا كانوا يجدون الدعم من مؤسسات تعمل بصورة صحيحة. لذلك فإن الصورة المثلى لتقديم هذا النوع من التمويل لا تتفق واعتباره صدقة، لأن الصدقات لا يمكن أن تكون حلاً جذرياً لقضايا الفقر، ولا يمكن إجبار المؤسسات المالية التي ترغب في الدخول في مجال التمويل الأصغر أن تقدم ذلك من دون عائد مجز. كما أن الحلول للمشكلات الاجتماعية كمشكلة الفقر يجب أن تكون مبنية على أساس السوق لأن فعالية الأداء تكون كبيرة في حالة أن يكون التمويل بتكلفة ويكون المتلقي للتمويل قادراً على استغلال الموارد المالية المتاحة بفعالية عالية لكي يتمكن من الإيفاء بالتزامات التمويل من جهة، وفي الوقت نفسه يكون قادراً على تحقيق أرباح مجزية من جهة أخرى.

لهذه الأسباب يجب ألا يقدم التمويل الأصغر كمنحة أو هبة، أو حتى بهوامش مدعومة ولو نسبياً. فاستدامة المؤسسة التي تقدم التمويل ليس فقط شرطاً أساسياً في نجاحه، بل أيضاً في نجاح المؤسسة نفسها. ولا يمكن أن تستمر المؤسسة المصرفية وغير المصرفية في تقديم مثل هذه الخدمة التي تعرف بتكلفتها العالية إلا إذا كانت تتقاضى عائداً مالياً مجزياً من هذا العمل، وهذا يعني أنه وعلى الأقل لابد أن يكون التمويل الأصغر بسعر الفائدة، أو بالهوامش التجارية السائدة في السوق. والصورة المثلى أن تعتمد المصارف نظامي التمويل الأصغر لاعتبارات اجتماعية قومية، أو دينية ونظام التمويلات كبيرة الحجم في مؤسسة واحدة، ولكن بنسب تتفاوت تميل في البداية نحو التمويل التجاري بنسب كبيرة، ومن ثم يمكن أن يتناقص التمويل التجاري لصالح التمويل الأصغر، ولكن لحدود معينة تحددها مقدرة المصرف على المنافسة وتحقيق الأرباح من العمليات التجارية.

- عدم توفر رأس المال هو العقبة الرئيسية للمشروع المتناهي الصغر:

إذا تم إعداد استمارة لطالبي التمويل الأصغر وتم تحديد مجموعة من المشكلات مثل (التمويل، التسويق، الدعم

1) ريتشارد روزنبرج، أي مدى يعد التمويل الأصغر مستداماً بالفعل؟ نقاش بشأن الاعتماد على استدامة مؤسسات التمويل الأصغر (سيجاب) Microfinance Gateway; www. microfiannce gateway.org/p/site/m/rc/1-26.9183/

2) ريشارد روزنبرج، المرجع السابق

المؤسسي، الموقع الجغرافي، توفر المواد الخام، أسعار المواد الخام، الطلب، أسعار الإنتاج...الخ.) وطلب منهم تحديد أهم المشكلات ستكون الإجابة التمويل وليس الإدارة، مثلاً أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر دائماً ما يرجعون مشكلاتهم لعدم توفر التمويل، أو لأسباب هم ليسو طرفاً فيها، حيث إدارة المشروع ليست مشكلة. لا شك أن التمويل أساسي في تنمية المشروعات، ولكن هذا العامل في كثير من الأحيان مبالغ فيه. بالرغم من أن أصحاب الأعمال الصغيرة يختلفون حول أسباب حاجتهم لرأس المال، فقد يشيرون بعدم مقدرتهم المالية في الاستثمار في أصول محددة، وبالتالي تنعكس عندهم في قلة رأس المال. أصحاب الأعمال الصغيرة غالباً ما يشيرون لمشكلة واحدة، ويعتقدون أن إيجاد الحل لهذه المشكلة سيجعل الوضع على ما يرام. غالباً ما يكون هذا المعوق خارجي مرتبط بالعوامل الخارجية وليست الداخلية، أي أنهم لايتحدثون عن مواطن ضعفهم. لذلك يشيرون إلي ضعف التمويل عند فشل المشروع، ولكنهم لا يسألون أنفسهم هل استغلوا الأموال بحوزتهم استغلالاً سليما؟ فأصحاب المحلات التجارية يحتفظون بمخزون من السلع غير المباعة أغلبها سلع كمالية. كما أن بعضهم يقترض المال لشراء مثل هذه السلع دون أن يؤدي زيادة رأس المال إلى التأثير إيجاباً على معدلات الربحية. على النقيض من ذلك يلاحظ أن شريحة من أصحاب المشروعات استفادت من الاستغلال الأمثل لمواردهم المالية المحدودة، وذلك بزيادة سرعة تداول رأس المال العامل. حجم رأس المال العامل يعتمد (مع ثبات العوامل الأخرى) على دورانه، أي على طول المدة بين شراء المواد الخام وتحقيق عائد الإنتاج بعد بيعه. كلما كانت هذه المدة قصيرة، كلما زادت سرعة دوران رأس المال العامل. التي تعتمد على طبيعة النشاط الإنتاجي والمدة الزمنية لتحقيق بيع الإنتاج، و كلما كان البيع سريعاً، زادت سرعة الدوران. المثال لذلك صانع الأحذية الذي يشغل عاملاً واحداً وينتج مجموعة محددة من الأحذية يبيعها لتاجر قطاعي نقداً ليشتري بثمنها مواد خام لإنتاج دفعة أخرى في نفس اليوم ليبيعها بالمساء، وهكذا يكرر العملية في اليوم التالي. معدل دوران رأس المال في هذه الحالة مرتين في اليوم على الأقل. بالطبع إن عدم توفر رأس المال قد يكون عقبة في الإنتاج، ولكن الأهم هو أن رأس المال المتاح لدى المنشأة لابد أن يستغل استغلالاً فعالاً قبل التفكير في توسيعه.

- من الضروري للنظام المصرفي الإسلامي دعم هامش المرابحة للمشروع المتناهي الصغر:

الاعتقاد بضرورة دعم الهوامش أو تخفيضها في حالة التمويل الأصغر هو اعتقاد غير صحيح في كثير من الأحيان، و يؤدي إلى تحديد سقوف الائتمان، ولا يعود بمنفعة كبيرة على هذه الشريحة الإنتاجية كما يعتقد الكثير من المهتمين بهذا القطاع، إضافة إلى ذلك فإن الاعتقاد المصرفي بعدم مقدرة هذا القطاع على الوفاء بالتزاماته اعتقاد خاطئ بالنظر إلى العائد الكبير على استثمار الوحدة المالية في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. فمن المعروف في المجال المصرفي أن تكلفة منح التمويل لا تتأثر بحجم القرض الممنوح، ولكن نسبتها من القرض تتأثر. بمعنى أن نسبة تكلفة إدارة القروض الصغيرة لحجمها أعلى من مثيلتها في القروض كبيرة الحجم. بينما نسبة العائد على الوحدة الواحدة من العملة المستثمرة في التمويل الأصغر أكبر بكثير من نسبة العائد على الوحدة الواحدة من العملة المستثمرة في التمويلات الكبيرة. وفي دراسة قام بها كاتب هذه الورقة وجد أنه كلما كبر حجم العملية المصرفية كلما انخفض العائد على رأس المال المستثمر (نسبة الأرباح مقسومة على رأس المال المستثمر في العملية)[1]. الجدول التالي يوضح العائد على الاستثمار في مشروعات منفذة عن طريق صيغة المشاركة ذات أحجام مختلفة. ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين العائدات على الاستثمار وحجم المشروعات، كما يلاحظ أيضاً أن العائد على الاستثمار لا يتناسب والإسهامات في العملية، وحتى إذا كان إسهام الشريك في العملية أقل من البنك، فإن عائد استثماره أكبر من البنك لدخول عامل الإدارة. كما يلاحظ أن العائد على الاستثمار للطرفين عال مما يعني أن المشاركة مربحة وتعني غياب المخاطرة للمصرف[2].

1) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، ومحمد عثمان خليفة، 2008، لماذا ينبغي الإهتمام بصيغة المشاركة؟، ورقة غير منشورة. أنظر أيضا بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2007، مرجع سبق ذكره.

2) وفي التمويلات صغيرة الحجم فإن علو نسبة العائد على الإستثمار لا تعني علو حجم العائد الربحي المطلق. ولهذا فإن عائدات التمويلات صغيرة الحجم بعد خصم التكاليف تكون أصغر من عائدات التمويل الأكبر بعد خصم تكاليف التمويل حتى ولو كان سعر الفائدة للتمويل الأصغر هو السعر التجاري السائد الذى تتم به التمويلات الكبيرة.

العائد على الاستثمار لمشروعات ممولة ذات أحجام مختلفة بالبنك الإسلامي السوداني خلال العام 1996، المبالغ بالجنيه السوداني

صناعة الخبز	مخبز بلدي	مشتل	مقهى	معمل فحوصات طبية
حجم رأس مال العمليات	29.295	200.000	100,000	1,000,000
الإسهامات				
البنك	٪ 75	٪ 50	٪ 50	٪ 14
الشريك	٪ 25	٪ 50	٪ 50	٪ 86
العائد على الاستثمار الشهري				
البنك	٪ 122	٪ 20	٪ 6	٪ 5.2
الشريك	٪ 235.3	٪ 80	٪ 84	٪ 6.8
إجمالي	٪ 223.6	٪ 50	٪ 45	٪ 6.6

المصدر: Ibrahim. Badr EL Din A.2004 المرجع السابق.

المشروعات الصغرى تحتاج لمساعدات كبيرة لضمان نجاحها، ومن الضروري مساعدة المنشأة الصغيرة غير المتجهة نحو الربح. إذا تمت مساعدة المشروعات الصغرى أكثر من اللازم فإن ذلك يضعفها. المشاريع الناجحة هي المشاريع التي لم تنل مساعدة كبيرة. ومن غير المفيد مساعدة المنشأة الصغرى غير المتجهة نحو تحقيق الأرباح. يجب مساعدة المشاريع التي تحمل معنى منشأة.

- التمويل الأصغر (في بعض الأحيان) يعمل على إزاحة المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية مرضية للطرفين وأصبح آلية لتركيز رأس المال لاستغلال الفقراء المهمشين الذين ليس لديهم غير جهدهم:

ولكن في دول مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا فإن أسعار الفائدة للسواد الأعظم من الممولين التقليديين يفوق 10 ٪ في الشهر، بينما ثلثهم يطلبون أسعار فائدة تزيد عن 100 ٪ في الشهر، كما أن أسعار الفائدة التي يتقاضونها من الفقراء أكبر من تلك التي يتقاضونها من الأغنياء[1]، علما بأن أعلى أسعار الفائدة في مؤسسات التمويل الأصغر ذات التوجه التجاري نحو 20-35 ٪ في المتوسط.

- المؤسسات المساعدة ينبغي أن تقدم نشاطات مكملة للتمويل الأصغر نفسه، ولا ينبغي أن تدفع المنشآت للخدمات التي تقدم لها. المؤسسات الممولة يجب أن تحصر نفسها في نشاط واحد تسيطر عليه وتؤديه بفعالية:

البنوك يجب ألا تتخصص في التدريب، والحكومة ليست مناسبة لتقديم خدمات القروض الصغيرة عن طريق وزارات الرعاية الاجتماعية أو صناديق الزكاة وصناديق التمويل الأخرى، أما إذا كان التمويل عن طريق مصرف حكومي متخصص ومنافس يعمل وفقاً لآليات السوق فلا بأس. كما أن الأفراد والمنشآت يقدرون الخدمة ومن ثم يقومون بالاستفادة منها إذا كانت مدفوعة الأجر وليست مجانية.

- يمكن أن تقوم الحكومات بتقديم القروض الصغيرة بنفسها والجهات الممولة الأخرى تنافس الحكومات:

الهيكل الإداري للحكومات يختلف عن الهيكل الإداري للمشروعات. التجربة العالمية أوضحت أن الحكومة لم تنجح في مجال التمويل أو التدريب. والتجربة الحكومية العالمية الوحيدة في تقديم القروض الناجحة تجربة بنك راكات بأندونيسيا (Bank Rakat Indonesia)، لأنه اتجه وجهة تجارية باعتماده مبدأ السوق، وأدخل مدخرات المستهدفين كمصدر للتمويل، بالإضافة لحسن إدارة البنك. والرأي الغالب هو البعد عن التمويل

1) Wikpedia.org/wiki/microfinance

الحكومي لأنه يتأثر بالسياسة، وقد تكون نسبة الإخفاق في السداد عالية ويعتمد على تأثير العميل، وليس على مؤهلاته في الحصول على التمويل، كما أن موارد التمويل الحكومي من الموازنات الحكومية. دور الحكومة يجب أن يتمثل في توفير الجو الملائم و دعم المؤسسات التي تقوم بالعمل نيابة عنها، وهذا يشمل وضع سياسات كلية حكيمة بما في ذلك السياسات النقدية والمصرفية وتنظيم العمل المصرفي، وعدم التدخل المباشر في تحديد سقوف لأسعار الفائدة أو تكلفة التمويل عموماً. والجمعيات، الغرف التجارية، ومجموعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور مكمل أو حليف للحكومة وليس منافساً لها كما يعتقد. ويجب على الحكومة دعم هذه الجمعيات والغرف والمجموعات ولكن يجب ألا تحاول أن تحل محلها. وأنسب مؤسسة لمساعدة المؤسسة مؤسسة أخرى أو منشأة أخرى صغيرة، لأن ذلك يمثل جزءاً من الأنشطة المربحة لهذه المؤسسات أو المنشآت. وأفضل المؤسسات و المنشآت التي تمنح التمويل الأصغر هي فروع المصارف المتخصصة، لأنها تقوم بهذا العمل بتكاليف أقل وعائد تجاري نظراً لخبرتها في التمويل وضيق الحدود الجغرافية للجهة المستهدفة التي غالباً ما تكون حول الفروع.

- النظام المؤسسي والقانوني السائد للمؤسسات الكبيرة مناسب لتنظيم عملية منح التمويل الأصغر:

خصائص التمويل الأصغر تتطلب تشريع ونظام مؤسسي جيد ومناسب بحيث تكون فيه حماية للمودعين والممولين، وفي نفس الوقت ضمان تطوير مؤسسات التمويل الأصغر وزيادة انتشارها، بحيث لايعمل التنظيم والتشريع على الحد من الابتكار والمنافسة في منح التمويل بأسس تجارية.

- الدعم ذو أهمية كبيرة قبل قيام المشروع الأصغر:

يمكن أن يقدم بعض الدعم بعد قيام المشروع لبعض المشروعات الصغرى التي في طريقها للنجاح وليس قبل ذلك وأن امتحان بداية المشروع واستمراريته بدون مساعدة هو أكبر دليل على أهمية تقديم الدعم له بعد قيامه، لكن لابد أن يكون هذا الدعم معقولاً، جزئياً، متناقصاً، وغير دائم. بعد فترة محددة لابد أن يتوقف الدعم لأنه ناجح، أو لأنه غير ناجح لابد له أيضاً أن يتوقف. عموماً يؤدي الدعم الزائد أو غير المبرر إلى غياب الانضباط المالي للطرفين، ولا يشجع الجهات المستهدفة بالاهتمام بسداد القروض، كما أن الجهة المستهدفة تنظر إلى القروض المدعومة نظرة المنح مما يضعف واجباتها تجاه السداد.

- التدريب على المهنة شرط ضروري للحصول على خدمات التمويل:

بالرغم من أهمية التدريب، إلا أنه لا يجب أن يكون شرطاً لحصول المنشأة على التمويل. في هذه الحالة سيكون اهتمام المستثمرين منصباً على الحصول على شهادة التدريب ليكونوا قادرين على الحصول على التمويل أكثر من الفائدة التي يجنوها من التدريب. يجب أن يكون مفيداً وتخدم طريقته أصحاب الأعمال الصغرى. هذا يعني أن الندوات عن مسك الدفاتر مثلاً لا معنى لها. التدريب التقليدي الذي يقدم مجاناً لامعنى له أيضاً، والذي إذا قدم برسوم لا يجد أي رغبة من الجهة المستهدفة في الاستفادة منه. إذا كان هدف التدريب هو جعل المنتج يبدأ مشروعاً، فهو غير ناجح. التدريب لابد أن يبدأ بعد فترة من مزاولة النشاط.

- التمويل الأصغر بنظام ضمان المجموعة هو الأفضل دائما:

التمويل الجماعي يشكل ضمانة بمعنى أن الإخفاق في السداد من أي عضو في المجموعة ينسحب سلباً على البقية، وبالتالي يفقدون فرص التمويل. بينما لا يجبر هذا النظام قانونياً بقية أفراد المجموعة على السداد نيابة عن المقترض، إلا أن هنالك حافزاً لهم للقيام بذلك وهو الاستمرار في الحصول على القروض. نظام ضمان المجموعة يعفي المؤسسة من متابعة العميل بنفسها وبعقد لازم التنفيذ، وهي بذلك تفوض المجموعة نيابة عنها بالقيام بذلك. وعلى الرغم من هذه الفوائد للمؤسسة التمويلية والجهة المستهدفة، إلا أن هذا النوع من الضمان غير صالح في كل المجتمعات لأنه يحتاج إلى خصائص اجتماعية وثقافية خاصة، ولعل السبب في نجاح بنك (جرامين)، في هذا المنحى يرجع إلى وجود هذه الخصائص في المجتمع الذي يخدمه هذا البنك وليس غيره. كما أن تمويل المجموعات بصورته الحالية لم يقدم حوافز إضافية مقارنة بالتمويل الفردي، بل وفي غالب الأحيان فإن أسعار الفائدة عليه (إذا أضيفت التكلفة المتعلقة

بحضور اجتماعات المجموعة والادخار الإجباري بدون فائدة وغيرها) أكبر من التمويل الأصغر الفردي. كما أنه أكثر مخاطرة للفرد ويشكل عبء للمقرضين فيما يتعلق بالوقت الذي يفقدونه وكذلك يؤدي إلى فقدانهم خصوصيتهم الفردية. وفي الجانب الآخر فإن تجربة المشروعات الصغرى الجماعية الممولة تمويلاً أصغر ناجحة إذا تم تجميع المشروعات للإستفادة من الخدمات على أن تظل كل شركة قائمة لوحدها (كتجربة المناطق الصناعية مثلاً).

- أهمية خدمات التسويق في التمويل الأصغر:

أي اتجاه لتقديم التمويل الأصغر لا يهتم بتسويق المنتج أو الخدمة لن يؤدي إلى نتيجة مفيدة، عملاً بمبدأ (إذا لم تستطع بيعه فلا تنتجه). وهنالك آراء ضد التسويق حيث أنه لا يصنع الإنتاج ولكنه يسوقه فقط، أي تحويل الإنتاج من المنتج للمستهلك. التسويق عامل أساسي للصناعة والدعم التجاري مكمل للإنتاجي.

كيف ينبغي أن يفهم التمويل الأصغر عند المؤسسات والأفراد؟

التمويل الأصغر ينبغي أن يفهم بأنه واحد من الآليات لمكافحة الفقر ضمن منظومة أو إستراتيجية تشمل ولا تقتصر فقط على هذا التمويل، بمعنى أنه ليس الوحيد وأن التفاؤل الكبير في هذا الإطار أمر في غير محله. بمعنى أن الذين يتحدثون عن التمويل يتحدثون عنه بنوايا حسنة وعاطفة جياشة تجاه معالجة مشكلات الفقر في العالم، إلا أن هنالك سوء فهم للمفهوم، وبالتالي كثير من المشكلات في تطبيقه.

وخلاصة التجربة العالمية حتى تاريخ اليوم توصلت إلى حقائق عامة ومؤكدة فيما يختص بأساسيات نجاح مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية يمكن تلخيصها في التالي:

- أن تكون مؤسسة التمويل الأصغر مستدامة وجزء من المنظومة المالية للدولة ومعتمدة على قاعدة السوق في تحديد تكلفة التمويل.
- أن ينحصر دور الحكومات ليس على تقديم خدمات التمويل الأصغر بنفسها بل توفير المناخ المناسب لمؤسسات التمويل الأصغر.
- أن تستفيد مؤسسات التمويل الأصغر من المدخرات كجزء أساسي في التمويل وليس المنح أو الدعومات أو الزكاة أو الصدقات بشكل رئيسي.
- أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ضمن منظومة متكاملة لمعالجة الفقر لتشمل أيضاً السكن والتأمين والعلاج وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الفقراء.
- أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر معتمدة على أسلوب فعال وعلمي وعملي ومناسب للجهة المستهدفة في تحديد القدرة الائتمائية للأفراد، وفي استرجاع القروض وبضمانات يمكن تفصيلها حسب المجتمع المحلي وثقافته.
- الهيكل التنظيمي لمؤسسة التمويل الأصغر ينبغي أن يكون صغيراً، أو يتجزأ إلى وحدات صغيرة متخصصة تناسب طبيعة الجهة المستهدفة، وأن تعتمد على مؤشرات كمية دقيقة لقياس فعاليتها وكفاءتها.
- أن تكون المؤسسة التي تقدم التمويل الأصغر وكذلك مقدمي التمويل متخصصين في إدارة وتقديم هذه الخدمة وفي فهم الممارسات العالمية في التمويل الأصغر كنشاط متخصص ومربح.
- ينبغي للعاملين بالمصارف السُّودانية أن ينظروا للتمويل الأصغر كنشاط اقتصادي مربح يقع ضمن مهامهم ومهام مؤسساتهم وأن يكونوا متحمسين لتبني تطوير أنشطتة.
- التجربة المصرفية في ضمانات التمويل الأصغر لم تواكب التطورات العالمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين والخاصة بإيجاد مناخ جيد للعميل لكي يكون بمقدوره سداد ماعليه من أقساط عبر آليات من أهمها الادخار الإجباري، والقروض المتعددة، وإعادة جدولة الدفعيات، والقروض المتصاعدة، والإعفاءات الجزئية من رسوم القرض (في بعض الحالات المتعثرة أو في حالة السداد المبكر)، ومنح تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، وإعادة جدولة القروض في حالة التعثر لأسباب خارجة عن الإرادة، والمتابعة اللصيقة والاهتمام بنوعية المشروعات والعملاء وغيرها. وعلى الرغم من أن التجربة السودانية في التمويل الأصغر تجربة إسلامية، إلا أنها لم تستفد بما فيه الكفاية من مزايا نظام التمويل الإسلامي المعتمد أساساً على صيغ التمويل بالشراكة التي لا تحتاج لضمانات قوية وتشعر أصحاب

المشروعات المتناهية الصغر بالأمان لوجود الشريك.

- في هذه المرحلة يجب على الجهاز المصرفي السعي لاستقطاب عملاء التمويل الأصغر وإقناعهم به عن طريق تصميم برامج تثقيفية عن التمويل الأصغر تبث عبر وسائل النّشر الجماعي، أو بأي وسيلة إعلامية أخري تشمل معلومات حول المنتجات وطرق الوصول إليها خاصة في الريف.

كما أن خلاصة التجربة العالمية حتى تاريخ اليوم توصلت إلى حقائق عامة ومؤكدة فيما يختص بضرورة فهم زبائن التمويل الأصغر لهذه الآلية في التخفيف من حدة الفقر. يمكن تلخيصها في التالي:

- التمويل الأصغر مهم في إتاحة فرصة لبعض الفقراء النشطين والراغبين في الاستثمار الصغير والمعزولين عن الدخول في التمويل المنظم، إلا أنه ينبغي أن يتم بشروط تجارية مع بعض الحوافز والشروط التى تناسب الجهة المستهدفة وطبيعتها.
- ينبغي أن يقدم بعض الدعم (الحوافز في الهوامش، فرص التدريب أو تخفيف الضمانات وغيرها)، ولكن بعد قيام المشروع والبدء في تنفيذ المشروعات التي في طريقها للنجاح وليس قبل ذلك. كما أن هذه الحوافز (إن وجدت) لا تعني التساهل في منح التمويل، أو متابعته من قبل الجهات المانحة، والتى تحتاج لتحقيق الأرباح لأن للتمويل تكلفة ولأنها ترغب في تقديم هذه الخدمة لأناس آخرون ولا يمكن ذلك بدون أن تكون هذه الخدمة مربحة.
- التمويل الأصغر ليس منحة أو تبرع للفقراء، ولا ينبغي الدخول في التمويل الأصغر بدون أن يكون هنالك فهم متكامل ومشروع ناجح بدراسة جدوى عملية وواقعية. ولا ينبغي أن يعول كثيراً على الأفكار في التمويل بل على المشروعات البادئة والناجحة.
- ضرورة الاعتماد على الادخار الفردي وليس على التمويل المؤسسي عند بداية المشروع، حتى وإن بدأ المشروع صغيراً.
- ينبغي التفكير في أهمية أي خدمات مثل التدريب بالنسبة لنجاح المشروع. وينبغي أن تكون هذه الخدمات ذات تكلفة للزبائن لأن الأفراد لابد أن يقدروا الخدمة أولاً ومن ثم يقومون بالاستفادة منها إذا كانت مدفوعة الأجر وليست منحة.
- ينبغي لعملاء التمويل الأصغر عدم استغلال التمويل الممنوح في غير محلة (نظام الكسر)، كما ينبغي لهم أيضاً الالتزام بالسداد عند الآجال.
- الإدخار جزء أساسي في التمويل الأصغر، وينبغي للأفراد الممولين أن يكون لديهم إدخار مهما كان حجمه، لأنه يثبت الجدية، ويعمل على مقابلة متطلبات التدفقات النقدية للمشروع ويسد الخانة في حالة التعثر الجزئي. ومن الأفضل أن يبدأ الادخار قبل التمويل حتى وإن لم يكن شرطاً للحصول على التمويل.
- لابد لعملاء التمويل الأصغر الالتزام بالشروط بصورة دقيقة، لأن هذه الشروط وضعت أساساً لمساعدتم في إكمال المتطلبات والتقليل من حالات التعثر وضمان نجاح المشروعات. ينبغي أخذ هذه الشروط بجدية وليس من أجل الحصول على التمويل فقط.
- مسؤولية القرار لنوعية المشروع ولبدء وتوسيع المشروع المحدد ونجاح تطبيقه لابد أن يكون على عاتق أصحاب المشاريع أنفسهم. في البدء يجب على المستثمر اختيار نوعية المشروع. هذا الاختيار ليس سهلا كما يتوقع الكثير من صغار المستثمرين. ولكن الطريقة المثلى لإنجاز هذا العمل، هي القيام بزيارات منتظمة للمشروعات في القطاع المراد الاستثمار فيه، مع زيارة المؤسسات الداعمة للمنشآت الصغيرة ثم تحليل المعلومات التي يمكن جمعها من هذه الزيارات. للبحث عن الفرص الاستثمارية للمشروع الصغير، من الأفضل للمبتدئين البدء باختيار القطاع الفرعي الذي يملكون فيه خبرات، أو الذي يرغبون في الاستثمار فيه. بعد ذلك يمكنهم إيجاد وتحليل مايلي:

أولاً:

الخصائص الأساسية للمحيط الذي تعمل فيه المنشآت في هذا القطاع الفرعي.

ثانياً:

المنشآت ذات الترابط المباشر وغير المباشر في مجال الإنتاج والتوزيع بصرف النظر عن أحجامها وأهدافها الإنتاجية.

ثالثاً:

الروابط غير المباشرة للمنشآت العاملة والوسطاء.

سياسات

أضواء على..
سياسات بنك السودان المركزي السارية

اعداد
حسن محجوب الزبير علي
ادارة البحوث والتنمية

يقوم بنك السودان المركزي بصورة دورية بإصدار المنشورات والتعاميم المنظمة للعمل المصرفي في السودان، وخلال الربع الثاني من العام 2013 تم إصدار عدد منها بهدف ترقية وسلامة أداء الجهاز المصرفي تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات وتعاميم الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. التعميم الخاص بالتحويلات الواردة من الخارج وحرية السحب النقدي من حسابات النقد الأجنبي بتاريخ 11 أبريل 2013، وذلك وفي إطار تشجيع وجذب التحويلات الواردة من الخارج وحرية استخدامات حسابات النقد الأجنبي، بحيث يجب على المصارف تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتحويلات من الخارج، والعمل على تطبيق حرية استخدامات حسابات النقد الأجنبي من خلال صرف المبلغ الوارد من الخارج إما نقداً أو تحويله لحساب المستفيد بالمصرف أو أي مصرف آخر بالعملة التي يختارها المستفيد من التحويل وعدم إلزامه باستلام ما يعادله بالجنيه السوداني، وعلى المصارف العمل على حسن إدارة سيولتها بالنقد الأجنبي دون الاعتماد على بنك السودان المركزي في توفير النقد الأجنبي، كما يجب عليها التقيد بضوابط قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. التعميم المتعلق بإجراءات تنفيذ اتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان بتاريخ 11 أبريل 2013، تقرر بموجبه توجيه فروع بنك السودان المركزي المتاخمة لدولة الجنوب العمل على اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة بفروع بنك السودان المركزي لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وذلك من خلال تهيئة الأنظمة الإدارية والمحاسبية وتنشيط عمليات التعامل بالنقد الأجنبي، واستلام النقد الأجنبي من فروع المصارف، وتوفير أجهزة كشف التزييف وتدريب موظفي الفرع على التعامل بالنقد الأجنبي، كما يجب حث فروع المصارف على القيام بالدور المنوط بها والمساهمة الفاعلة في تسهيل عملية التبادل التجاري والاقتصادي والاستثمار في أي من البلدين.

3. المنشور الخاص بإجراءات تنفيذ اتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان رقم (2013/6) بتاريخ 11 أبريل 2013، في إطار تنفيذ تنفيذ اتفاقيات التعاون المصرفي بين السودان ودولة جنوب السودان وبموجب هذا الاتفاق يرجى من كافة المصارف التجارية العاملة الإسراع والسعي الجاد لعمل ترتيبات مصرفية وخلق علاقات مراسلة مع نظيراتها بدولة جنوب السودان في كافة مجالات العمل المصرفي.

4. التعميم المتعلق بإجراءات تنفيذ اتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان بتاريخ 14 أبريل 2013، وبموجبه حث بنك السودان المركزي شركات الصرافة العاملة بالسودان على خلق علاقات مراسلة مع شركات الصرافة العاملة بدولة جنوب السودان لتنشيط وتسهيل عمليات تحويل الاموال من وإلى دولة جنوب السودان وتحويل العملات في المناطق الحدودية.

5. التعميم الخاص بضوابط الاستيراد بدون تحويل قيمة (Nil Value) بتاريخ 8 مايو 2013، تقرر بموجبه السماح للمصارف باستخراج استمارة الاستيراد (IM) للمواد الخام بدون تحويل قيمة للمشاريع المستمرة في الانتاج والتي انتهت فترة توفيق أوضاعها بسته أشهر، والتي تم شحنها قبل 2013/4/23، أما بالنسبه للمشاريع الاستثمارية الجديدة فيظل الوضع كما هو بأن يتم استيراد المواد الخام المعتمدة من الجهاز القومي للاستثمار، أو من مفوضيات وإدارات الاستثمار بالولايات بدون تحويل قيمة خلال السنة الأولى فقط من بداية إنتاج المشروع التي يحددها الجهاز القومي للاستثمار، أو مفوضيات وإدارات الاستثمار بالولايات، وبالنسبة لتراخيص الاستثمار النهائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية يتم قبول التراخيص الصادرة من الجهاز القومي للاستثمار أو التراخيص الصادرة من مفوضيات وإدارات الاستثمار بالولايات.

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. المنشور الخاص بموجهات الضبط المؤسسي بالمؤسسات المالية رقم (2013/8) بتاريخ 4 أبريل 2013م، وذلك في إطار اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمؤسسات المالية المرخصة بواسطة بنك السودان المركزي، وتفعيلاً لدور ومهام مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية بالمؤسسات المالية، حيث وجه المنشور بتطبيق **الهيكل الإداري والتنظيمي و إجتماعات الجمعية العمومية**، وذلك من خلال الاجتماع السنوي مع دعوة بنك السودان المركزي وإرفاق الحسابات الختامية وجدول أعمال الاجتماع قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع. **مجلس الإدارة**، وذلك لضمان فاعلية مجلس الإدارة وتمكينه من الاضطلاع بدوره بالصورة المطلوبة، ويجب أن تتوفر في الأعضاء المؤهلات والشروط اللازمة لخدمة مصالح المؤسسة والجهات الأخرى ذات العلاقة بها بعد موافقة بنك السودان المركزي على الترشيح، وذلك بعد ملء الاستمارة الخاصة بواسطة المرشح وتقديمها لبنك السودان المركزي قبل خمسة عشر يوماً كحد أدنى من انعقاد الجمعية العمومية. ويعتبر مجلس الإدارة المسئول

الأول عن السلامة المالية للمؤسسة وعملياتها، وتحقيق أهدافها من خلال وضع السياسات والخطط، وضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة، اختيار الادارة التنفيذية، اعتماد الحسابات الختامية، والمسئولية أمام المساهمين وأصحاب الحقوق والمصالح والبنك المركزي عن سلامة ومصداقية جميع البيانات المالية والحسابات الختامية، وعن شفافية وكفاية الإفصاح بها وفق المعايير والأدلة المحاسبية القانونية والمعتمدة والمتعارف عليها وضمان الالتزام بالأسس والتوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزي.الإدارة التنفيذية، بحيث يجب أن تتوفر في المرشح لمنصب المدير العام ونائب المدير شروط معينه، وأن يوافق بنك السودان المركزي على هذا التعيين. وهنالك ضوابط عامة: تتمثل في أن يكون المدير العام عضواً في مجلس الإدارة بحكم منصبه دون أن يكون له حق التصويت. وأن يخطر بنك السودان المركزي في حالة تكليف نائب المدير العام بمهام المدير العام قبل فترة كافية من التكليف، وفي حالة تكليف شخص آخر خلاف نائب المدير العام بأعباء المدير العام يجب الحصول على موافقة بنك السودان المركزي المسبقة، ويجب ألا تتجاوز فترة التكليف أكثر من ستة أشهر يتم بعدها تعيين مدير عام، وأن لا يغيب المدير العام ونائبه عن المؤسسة في وقت واحد.

أما بخصوص المراجع الخارجي فيجب الحصول على موافقة بنك السودان المركزي المسبقة على تعيين المراجع الخارجي للمؤسسة وأن يكون المرشح مدرج في الجريدة الرسمية للمحاسبين والمراجعيين القانونيين الصادرة من مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وأن يكون لمكتب المراجع الخارجي خبرة فنية لاتقل عن خمس سنوات في مجال مراجعة أعمال المصارف والمؤسسات المالية. كما لا يجوز للمراجع الخارجي الواحد مراجعة المؤسسة نفسها لأكثر من ثلاث سنوات متتالية. وبالنسبة لهيئة الرقابة الشرعية لشركات الإجارة فيجب على المؤسسة تعيين هيئة للرقابة الشرعية بعد أخذ موافقة بنك السودان المركزي على تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بطلب مكتوب مرفق معه السيرة الذاتية للمرشحين، ولا يجوز الجمع بين منصب عضو هيئة الرقابة الشرعية وأي منصب تنفيذي في المؤسسة، وأن تلتزم هيئة الرقابة الشرعية بالنظر في جميع عقود الإجارة ومعاملات الشركة وإبداء الرأي الشرعي المكتوب فيها، كما يجب أن تقدم هيئة الرقابة الشرعية تقريرها السنوي أمام الجمعية العمومية للشركة.

2. **المنشور المتعلق بفتح فروع للصرفات في المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان رقم(2013/9) بتاريخ 25 أبريل2013**، وذلك في إطار مساعي بنك السودان المركزي لتنفيذ مصفوفة الاتفاقيات بين دولتي السودان وجنوب السودان في مجال الترتيبات المصرفية، فقد تقرر أن تقوم الصرافات العاملة بفتح فروع لها في المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان لتقديم خدمات النقد الأجنبي.

3. **التعميم الخاص بالاعتراض على صحة المعلومات والبيانات الائتمانية بتاريخ 9 مايو2013**، وذلك في إطار مساعي وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني الرامية إلى سرعة وسهولة انسياب الاعتراضات والرد عليها، وفي سبيل تحقيق ذلك تقرر أن تقوم المصارف القيام بإرسال اعتراضات العملاء لوكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني عبر البريد الالكتروني الخاص بالاعتراضات، وعدم إرسال التقارير الائتمانية للعملاء عبر البريد الالكتروني والاكتفاء بالرمز الائتماني الموجود باستمارة اعتراضات العملاء، وعلى المصارف تحديد بريد الكتروني معين لكل مصرف يتم من خلاله إرسال اعتراضات العملاء لوكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، كما يجب عليها تسمية موظف محدد (من مفوضي مقدمي البيانات المالية للوكالة) بكل مصرف ليكون مسئولاً عن الاعتراضات، ويكون الموظف (Focal Point) بين وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني والمصرف. كما يجب تحديث اسم الموظف والبريد الالكتروني كل ثلاثة أشهر أو عند التغيير.

ندوات ومؤتمرات

ورشة صناعة وتصدير الأدوية البشرية والبيطرية (واقع الحال وآفاق المستقبل)

رصد ومتابعة
الحسين إسماعيل حسين بدري

ادارة البحوث والتنمية

نظم بنك التنمية الصناعية في يوم الأربعاء 22 مايو 2013 بقاعة الإجتماعات في مقر رئاسته بالخرطوم ورشة عمل حول صناعة وتصدير الأدوية البشرية والبيطرية، وذلك في إطار سلسلة الندوات وورش العمل التي يقوم بها البنك لترقية العمل في القطاع الصناعي بالسودان، وللوقوف على المعوقات الرئيسية للتصنيع في السودان، ووضع الحلول والمعالجات التي يمكن أن تساعد في وضع استراتيجية لقطاع الصناعة في السودان، وقد تم تقديم ورقتي عمل الأولى عن الأدوية البشرية قدمها د. أحمد البدوي، والثانية عن صناعة الأدوية البيطرية قدمها د. حمزة حياتي، وذلك بحضور لفيف من ممثلي الجهات ذات الصلة من الوزارات الحكومية والمصارف والمؤسسات والشركات والمصانع الدوائية.

وقد ابتدر النقاش (السيد/ مساعد محمد أحمد عبد الكريم – مدير عام بنك التنمية الصناعية)، حيث رحب بالحضور، وأكد أنهم في بنك التنمية الصناعية يهمهم أن يتم تذليل كافة العقبات التي تواجه قطاع الصناعة في السودان، خاصة وأن الصناعة تحتاج لمجهود كبير لسد فجوة الاكتفاء الذاتي، ومن ثم استشراف آفاق التصدير، وأضاف بأن الورشة تأتي في إطار سلسلة الندوات وورش العمل التي قام بتنظيمها البنك خلال العام 2013، وذلك لمعرفة الأسباب الحقيقية لتراجع أداء القطاع الصناعي. وأيضاً تم تنظيم سلسلة من ورش العمل الخاصة بصناعات الجلود والزيوت والصمغ العربي والغزل والنسيج واللحوم، ومن ثم أكد على أهمية المنتدى في إيجاد رؤية واضحة وبناء استراتيجية لصناعة الدواء بشقيه البشري والبيطري، وذلك لتحقيق أهداف الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم التصدير إلى الدول المجاورة، وطالب بوضع مصفوفة توصيات واضحة تساعد في الوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ومن ثم تحدث (د. بابكر عبد السلام – رئيس الجلسة) عن كيفية استغلال الطاقات الفائضة، وأن السمعة والجودة هي المؤشر الأول للتصدير، وأكد

على أن وجود المعامل يساعد على تطبيق سياسة ضبط الجودة (Quality Control)، وكذلك يساعد على إصدار شهادات الجودة، كما تحدث عن إن الاستيراد بالكيفية الحالية يزيد الأعباء على الدولة، وذلك عبر توفيرها للعملات الأجنبية لمقابلة الإلتزامات، وما يحدث حالياً بتوفير بنك السودان المركزي للموارد الأجنبية الأمر الذي يشكل ضغط على الاحتياطيات، وأكد على أن تطوير وتوطين الصناعة الدوائية محلياً أمر لابد منه في الفترة المقبلة.

وقدم الورقة الأولي (د. أحمد البدوي – رئيس غرفة مصنعي الأدوية (مصنع أميفارما))، حيث تطرق إلى تعريف الأدوية وكيفية صناعتها، كما أشار إلى أهمية التركيب في الصناعة الدوائية، وأكد على أن الاهتمام به يساعد على تطوير الصناعة محلياً وعدّد تجارب الدول في هذا المجال. ومن ثم أبدى وجهة نظره عن آفاق الصادر وحجم السوق المتوقع خاصة لدى الدول المجاورة التي تعتبر سوقاً مضموناً، وبرهن على أن تجارة الحدود والتهريب تؤثر على تقليل حجم المعروض في الدواء من السوق، وذلك بسبب اعتماد الدول المجاورة وخاصة دول جنوب السودان، وأفريقيا الوسطي، وتشاد وإثيوبيا وإرتريا على تغطية طلب السوق لديها من السودان. وبالتالي فإن هذه الأسواق يمكن السيطرة عليها بكل سهولة خاصة وأن الكثافة السكانية لديها لابأس بها.

عقب على الورقة (د. صلاح جوهر)، حيث تحدث عن قرار الإعفاء الجمركي لمدخلات صناعة الدواء، وذلك قبل أسبوع من إقامة هذه الورشة وأكد ان هذا القرار سعوا إليه طويلاً، وأنه يعتبر البداية نحو تنمية وتطوير الصناعة الدوائية. وأيضاً تطرق إلى ضعف مصانع الدواء الموجودة حالياً بالرغم من ارتفاع عددها خلال السنوات السابقة من 7 مصانع قبل 25 عاماً إلي 20 مصنع حالياً، كما أن هناك 7 مصانع تحت التشييد، يمكن أن تفتتح نهاية هذا العام. وأكد على أن 25 ٪ من قيمة الدواء المستهلك يتم تصنيعه في السودان بينما 75 ٪ من القيمة يتم استيرادها. ومن ثم تناول السياسات والإجراءات التي يمكن اتباعها لتطوير هذه الصناعة التي مازالت تقليدية، حيث أشار إلى أهمية ودور البحوث العلمية

في ترقية أداء الصناعة الدوائية، وأضاف بأنه يجب أن تكون هناك جهة استشارية وفنية مسئولة عن الإستثمار في التصنيع الدوائي، وأكد على أن المشكلة الحقيقة هي عدم التجديد، حيث أن المشاريع المقترحة تنسخ من مشاريع اقترحت سابقاً وأنها صغيرة الحجم ومحدودة المنتجات بالرغم من عدم تشغيلها بطاقتها القصوى وليس لديها خطة تسويقية واضحة، كما أن الأمانه العامة لمجلس الأدوية والسموم تتباطأ في تسجيل الأدوية الجديدة التي يمكن تصنيعها محلياً. ومن حيث التمويل المصرفي للتصنيع الدوائي يلاحظ أنه ضعيف، ولا يرقى لأهمية القطاع من الناحيتين الإنسانية والاستثمارية، وأن الصيغ المتاحة للتمويل لا تساعد على الاستثمار، كما أن الدفع الآجل يضعف من رأس المال، ولذلك لا بد من وضع سياسة لدمج المصانع القائمة الأمر الذي يساعد على التوسع الرأسي بزيادة حجم إنتاج الأدوية.

قدم الورقة الثانية (د. حمزة حياتي)، حيث تطرق إلى كبر عدد الحيوانات بصورة عامة في السودان وأن الزيادة الكبيرة للحيوانات يجب أن توفر له كل الوسائل التي تساعد على تحسين جودة صادرات الماشية السودانية، خاصة وأن المرحلة القادمة تتطلب بذل جهود أكبر في ترقية هذا القطاع، وأضاف بأن صناعة الأدوية البيطرية بالرغم من ذلك ما زالت متأخرة جداً بالرغم كبر حجم السوق المحلي والخارجي لدى الدول المجاورة التي تعتمد في تصديرها للماشية على موانيء بورتسودان وحلفا، وبرهن على ذلك بوضع التقديرات الإحصائية لاحتياجات السودان والدول المجاورة والدول الأفريقية عامة، وأضاف بأن السوق يمكن السيطرة عليه وذلك بدعم تنافسية الصادر لهذه الدول. ومن ثم تناول الأدوية التي يتم تصنيعها محلياً والاحتياجات التي يتم استيرادها وأكد على أهمية صناعة الأدوية البيطرية عبر مركز يمكن أن يحدد في الولايات المختلفة في دارفور وكردفان وكسلا وغيرها.

وعقب علي الورقة (د. أبشر خالد)، الذي شدد على أهمية هذه الصناعة وأكد على وجود دراسات خاصة بتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية، وأضاف بأن إثيوبيا دخلت في هذه المجال إلا أنها واجهتها عدد من العقبات حيث تم إغلاق بعض هذه المصانع. وأضاف بأنه لتحقيق تطوير إيجابي حقيقي فإنه لا بد من تاهيل الكوادر وتدريبها وخلق فرص عمل جديده في هذا المجال، كما أنه يجب توفير مخزون إستراتيجي من الدواء والعمل بماء جاءت به توصيات الورقة.

شهدت الورشة نقاشات ومداولات من قبل المعقبين، الذين تحدثوا عن الصناعات الهندية والصينية التي تسيطر على الأسواق، وذلك لأن أسعارها أرخص من الدول العربية والأوربية المنتجة، كما أن التكلفة العالية للإنتاج وصعوبة الحصول على شهادات الجودة والبيروقراطية في الإجراءات، وأن الدواء ما زال يتم تهريبه للدول المجاورة، وتحدثوا عن ضعف الكوادر العاملة وعدم تدريبهم، إضافة إلى تأهيل المعمل القومي، وأنه لا بد من ربط البحوث بالمصانع والاستفادة من المراكز البحثية مثل مركز أبحاث النباتات الطبية والعطرية لتركيب المواد الخام التي تساعد في ترقية الصناعة الدوائية، وتكوين مجلس للصادرات الدوائية، وابتعاد الدولة من صناعة الأدوية وتركه للقطاع الخاص الذي يعتبر أكثر فعالية ولديه من الأدوات والامكانات التي لا تستطيع الدولة توفيرها، كما أنه يجب حظر استيراد الأدوية التي تنتج محلياُ.

كما أضافت (د. نادية سعد – مدير عام الإمدادات البيطرية) بأن الدواء البيطري لم يجد حظه من الإنتاج المحلي عدا تجربة مصنع الشفاء، كما أن القطاع الخاص عجز منذ ذلك الوقت على الدخول في هذا القطاع، حيث يتم حالياً تشييد مصنع دواء بيطري بتمويل من بنك التنمية الصناعية، كما أن هنالك اختلاف كبير في البيانات بين الجهات المختلفة، وعدم وجود مسح إحصائي للماشية بالسودان منذ العام 1976، الأمر الذي لا يساعد على تطوير وتنمية هذا القطاع، وأكدت على ضرورة القيام بذلك من قبل الدولة. واستعرضت (الأستاذه/ آمنة عبد الرحيم النور – مدير نقطة التجارة الخارجية) بأن لديهم مركز إلكتروني يعمل في مجال التسويق الإلكتروني وأكدت على أهمية العمل بذلك في ظل العولمة والاتصالات السريعة، الأمر الذي يوفر للمنتجين وقت كبير وأضافت بأنه لا مانع لديهم من وضع ملفات إلكترونية للمصانع المحلية.

وأختتم الورشة (السيد/ مساعد محمد أحمد -مدير البنك) شاكراُ الحضور على إثرائهم النقاش المفيد، وأكد على أن الورشة أضافت اليهم عدد من المعلومات المهمة عن القطاع، وسيتم رفع مصفوفة التوصيات التي خرجت بها الورشة إلى الجهات ذات الصلة حتي يتم التنسيق فيما بينها لتحديد المهام والواجبات ووضع إطار زمني لتحقيق نتائج ملموسة في وقت وجيز.

مصفوفة التوصيات النهائية لمنتدى صناعة الأدوية البشرية والبيطرية:

الرقم	الموضوع	ملاحظات عامة	الجهات المنفذة
1	معاملة صناعة الأدوية البيطرية والبشرية كقطاع إستراتيجي	تبني إستراتيجة واضحة لدعم صناعة الأدوية (البشرية والبيطرية) في السودان	رئاسة الجمهورية - مجلس الوزراء المجلس الوطني
2	التمويل: توفير التمويل اللازم لتوفير المعدات اللازمة ولتوفير المواد الخام بوسائل جديدة	معالجة مشكلة المصانع في عدم قدرتها توفير العملة المحلية لمقابلة استيراد المدخلات.	مصرف التنمية الصناعية غرفة الأدوية
		إعادة النظر في قوائم السلع الرأسمالية وتضمينها كافة المعدات والأجهزة التي توثرعلى العملية الإنتاجية.	وزارة المالية - الإدارة العامة للجمارك وزارة الصناعة
		دراسة توفير احتياجات القطاع من المواد الخام والمدخلات جملة (Stock) وتخزينها بشكل جيد.	شركة اتحاد الغرف الصناعية. غرفة الأدوية - مصرف التنمية الصناعية.
3	تسريع تسجيل الأدوية	دعم وتطوير المعمل القومي للرقابة الدوائية بالمعدات والكوادر اللازمة	وزارة الصحة - غرفة الأدوية وزارة المالية
		تسهيل وتسريع إجراءات تسجيل الأدوية الوطنية بإعطائها أولوية أو أفضلية خاصة بالمعمل القومي للرقابة الدوائية	وزارة الصحة المجلس القومي للأدوية والسموم
		يمكن مؤقتاً التعاقد مع معامل أجنبية معترف بها لإجراء عمليات التحليل على حساب الشركات المستفيدة.	وزارة الصحة غرفة الأدوية
		يمكن الاستفادة من معامل ضبط الجودة بمصانع الأدوية القائمة حالياً في إجراءات التحليل على أن يتم ذلك بواسطة فنيي المعمل القومي للرقابة الدوائية.	وزارة الصحة المجلس القومي للأدوية والسموم غرفة الأدوية
		خلق بيئة مناسبة لاستقرار الكوادر المؤهلة بالمجلس.	وزارة الصحة وزارة المالية
4	تطوير الصادرات	إنشاء مجلس متخصص في تطوير صادرات الأدوية يقوم بالآتي: • دراسة الأسواق الإقليمية والدولية واستكشاف فرص تسويق الأدوية السودانية. • دراسة ومراجعة القوانين ومتطلبات تسجيل الأدوية بتلك الأسواق ومساعدة المصدرين السودانيين على تسجيل أصنافهم. • مراجعة ومعالجة العقبات التي تعيق عمليات الصادر وتقلل من تنافسية الأدوية السودانية. • إنشاء النافذة الواحدة لمعليات الصادر.	مجلس الوزراء وزارة الصناعة وزارة التجارة وزارة الخارجية وزارة الصحة المجلس القومي للأدوية والسموم غرفة الأدوية
5	البحث والتطوير والاهتمام بالبحث العلمي للاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية لإنتاج وتصنيع المواد الخام الفاعلة في صناعة الأدوية	• دعم وتطوير معهد أبحاث النباتات الطبية والعطرية بالمركز القومي للبحوث. • دعم وتطوير مركز البحوث والاستشارات الصناعية بإنشاء وحدة متخصصة في تصنيع الأدوية (البشرية والبيطرية)	وزارة العلوم والتقانة وزارة الصناعة وزارة الصحة كليات الصيدلة كليات الطب البيطري

أضواء على

معدل التضخم.. أثاره وطرق علاجه

محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة. ويرى الاقتصاديين إن هنالك عدد من أنواع التضخم منها على سبيل المثال:

- التضخم الزاحف (creeping inflation) والذي يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدل 3 ٪ أو أقل سنوياً، ويرى البعض أن ذلك له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، نسبة لتوقع ارتفاع الأسعار مستقبلاً وبالتالي ارتفاع الطلب ومن ثم زيادة النمو.
- التضخم المتحرك (walking inflation) وفيه تتراوح النسبة بين 3-10 ٪ سنوياً
- التضخم المفرط (hyper inflation) تفوق فيه النسبة 50 ٪ سنوياً، وحدث ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الأهلية وفى ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية وفى زمبابوي خلال فترة بداية الألفية الثانية.
- التضخم الركودى (stagflation)، والذي يتزامن فيه التضخم مع الركود. وقد يحدث الركود منفصلاً ويتطور لانكماش recession، ويُصاحب الانكماش انخفاض في الطلب والأسعار والإنتاج ومن ثم انخفاض الأجور وظهور البطالة. وتشير التجارب إلى أن المعالجة تتمثل في تبني سياسة نقدية ومالية توسعية بتخفيض تكلفة التمويل وزيادة عرض النقود وتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الجاري والتنموي ويوضح منحنى فلبس (Phillip curve) العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

ولتحليل ودراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي توصلت عدد من الدراسات التجريبية إلى أن للتضخم المرتفع أثر سلبي على

النمو الاقتصادي وخلصت دراسة Ghost & Phillips (1998)، والتي شملت 145 دولة إلى أن نسبة التضخم 2.5 ٪ أو أقل تؤدي إلى علاقة إيجابية بين التضخم والنمو، وإذا كانت النسبة تفوق 2.5 ٪ فإن العلاقة عكسية، ويرى بعض الاقتصاديين إن وجود نسبة من التضخم ضروري لتسهيل عملية نمو الاقتصاد وتحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتوصلت دراسة البنك المركزي التركي إلى أن نسبة تضخم 4 ٪ تعتبر مناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي. ويرى الاقتصاديين أن التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث بسبب ثلاثة عوامل تشمل ارتفاع الطلب، والتكلفة وعرض النقود، وقد عرف ذلك في النظرية الاقتصادية بما يسمى (Demand – pull, monetary and cost – push inflation).

ويرى البعض أن التضخم الناتج من زيادة عرض النقود يمكن أن يصنف بأنه تضخم بسبب زيادة الطلب، وتشير التجربة إلى أن معظم الدول تقيس معدل التضخم باستخدام الأرقام القياسية لأسعار مجموعة من السلع والخدمات (consumer price index).

وبالنسبة لأثار التضخم فإن هنالك اتفاق بأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقة للعملة، حيث تنخفض كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها مقارنة بفترة سابقة، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي، وعلى المستوى الكلي يؤثر التضخم على الاقتصاد، حيث تواجه الشركات والمؤسسات صعوبة في إعداد وتنفيذ الخطط طويلة الأجل، وأيضاً يتم في معظم حالات ارتفاع معدل التضخم تحويل الموارد من الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الهامشية بشراء السلع والأصول المعمرة، والتي يمكن أن تكون مخزن للقيمة لتفادي انخفاض القوة الشرائية للمدخرات. وأيضاً يؤثر التضخم سلباً على حجم الصادرات من خلال انخفاض تنافسية منتجات الصادر بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج. وكذلك يؤدي التضخم المستورد والناتج من ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة أسعار السلع المستوردة. وبصورة عامة يتأثر التضخم بتغييرات سعر الصرف ويؤثر فيه.

وفيما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تتخذ للحد من ارتفاع معدل التضخم، فيتم ذلك من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية والمالية وعادة تستهدف أدوات السياسة النقدية الحد من الزيادة في عرض النقود (السياسة النقدية الانكماشية) ومنها زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ورفع تكلفة التمويل، وامتصاص السيولة الزائدة عن طريق عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء الأوراق المالية)، بجانب تطبيق بعض الأدوات الأخرى.

أما أدوات السياسة المالية فتشمل الإجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وترشيد الإنفاق العام، أي تطبيق سياسة مالية انكماشية. ولضمان نجاح السياسة النقدية والمالية بغرض تخفيض معدل التضخم أو الحد من ارتفاعه، لا بد من التنسيق بين السياسات المذكورة فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإستدانة من الجهاز المصرفي.

وفي جانب القطاع الحقيقي تهدف السياسة النقدية الى استقطاب الموارد وتوظيفها في تقديم التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية والخدمية لزيادة الإنتاج وتوفير الخدمات الضرورية، وأيضاً تستهدف السياسة المالية زيادة الإنفاق على البنيات الأساسية المرتبطة بالإنتاج أو التصدير، وذلك سيؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات وتوفير موارد مُقدرة من النقد الأجنبي لمقابلة استيراد السلع والخدمات والمدفوعات غير المنظورة، هذا بالإضافة إلى إجراءات تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتركيزها على المشروعات الإنتاجية بغرض الصادر والخدمات ذات الصلة، وتنشيط العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الدول التي تتمتع بفوائض مالية بالدخول معها في شراكات في المجالات الإنتاجية والخدمية.

المراجع:

- الزبير حسين سالم جابر، التضخم والكساد – مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان الأردن 2010
- قراءات مختلفة على الشبكة العالمية حول الموضوع قيد النظر.
- Etienne B, yehone, on price stability and welfare 2012, central bank of turkey Review Vol. 13, no 2 may 2013
- IMF / WP/ Inflation Dynamics and Monetary Policy transmission in Vietnam and Emerging Asia, July 2013

قرأت لك

اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية

للبروفسر عبدالمطلب عبدالحميد

إعداد

الريح آدم عبد الله

إدارة البحوث والتنمية

مع دخول العالم لتكنلوجيا المعلومات والتي يطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة وتأثيرها على العولمة الاقتصادية، والتي أنتجت بدورها العولمة المالية والمصرفية. وقد ساعد هذا على الصناعة المصرفية التي تحولت نحو الخدمات المصرفية حيث تحول رؤية الإدارة المصرفية من كيفية إنتاج خدمات مصرفية جديدة من منظور اقتصادي إلي رؤية من منظور التكلفة والعائد.

ومن الملاحظ إن عجلة التقنية تدور بخطى متسارعة في الاستفادة من الشبكة العنكبوتية أي الانترنت فظهرت خدمات مصرفية متطورة وتحولت الى الإلكترونية والبنوك والإلكترونية.

تناول الكاتب في الفصل الأول العمل المصرفي والخدمات المصرفية وخصائص الخدمات المصرفية، وقد حدد أن العمل المصرفي أحد الانشطة التي يقوم بها البنك التجاري بغرض تحقيق الربح، ويتعرض لمخاطر قد تؤدي به إلى خسارة أو فقدان جزء من أمواله، أما الخدمات المصرفية فهي أحد الأنشطة التي يقوم بها البنك التجاري بقصد مساعدة عملائه في نشاطه المالي واجتذاب عملاء جدد زيادة موارده المالية ولا يتعرض عند أدائها لمخاطر التجارة، فالبنك التجاري يقوم بجانب العمليات المصرفية بأداء خدمات يقصد منها مساعدة عميله في نشاطه المالي مقابل عمولة يتقاضاها وهذه الخدمات تتصل بنشاطه المصرفي.

كما تحدث الكاتب في الفصل الاول عن خصائص الخدمات المصرفية فمنها خصائص ظاهرة، وخصائص ضمنية ، وخصائص خارجية. فالخصائص الظاهرة والخصائص الضمنة كالرمزية والاتصال والادراك وغيرها ، والخصائص الخارجية كأثر هذه الخدمة في البيئة والمجتمع والطلب على الموارد وتوفير عنصر الأمان والثقة وغيرها.

وتحدث الكاتب في الفصل الثاني عن البنوك الشاملة وكيفية التحول لها ، ومناهج التحول كإطار لتعميق تكنولوجيا الخدمات المصرفية . وقد حدد الكاتب مفهوم البنوك الشاملة هي التي تقوم بالوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة. وتقوم استراتيجية البنوك الشاملة على استراتيجية التنويع للأعمال والوظائف التي تلبي كل طلبات العميل وتحل مشاكله. وفي كيفية التحول إلى فكرة البنوك الشاملة لا تفتقر على مجرد الشمول المكاني والانتشار أو الضخامة في الحجم ولكن في الوظائف التى تؤديها والتي تخرج عن إطار البنوك التقليدية المتعارف عليها.

وهنالك منهجان للتحول للبنوك الشاملة، المنهج الأول تحويل بنك قائم إلى بنك شامل وهو المنهج الأسرع والأسهل والأفضل. بينما يتضمن المنهج الثاني إنشاء بنك جديد تتوافر فيها كل متطلبات البنك الشامل وهذا صعب التطبيق عملياً.

وقد تناول الكاتب في الفصل الثالث أنواع الخدمات المصرفية، وهي تشمل :

أولاً: الاعتمادات المصرفية:

فتح الاعتمادات المستندية. الاعتماد هو تعهد من البنك لأحد المصدرين (المستفيد) بدفع مبلغ معين أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه مقابل تقديمه مستندات شحن البضائع في المواعيد المحددة.

ثانياً: خطابات الضمان:

يعرف خطاب الضمان بأنه صك يتعهد بمقتضاه البنك بأن يدفع مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث بغرض معين.

ثالثاً :أنواع أخرى من الخدمات المصرفية:

- علميات التحصيل
- عمليات الخصم
- علميات الضمان

رابعاً : أنواع جديدة من الخدمات المصرفية مثل:

- ماكينات الصراف الآلي.
- تقديم خدمات كبار العملاء
- خدمات التأمين التمويلي
- الخدمات التأمينة
- قروض الرهن العقاري
- التأمين على القروض

كما تحدث الكاتب في الفصل الرابع عن التسويق المصرفي وتطوير الخدمات المصرفية. ويعرف التسويق المصرفي بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجرى من أجل دراسة سوق الخدمة المصرفية، وبخاصة عملاء البنك الحاليين والمرتقبين للتعرف على رغبتهم المتميزة والمنظورة والعمل على إشباعها. وهو يدار عن طريق التعرف على رغبات العملاء واحتياجاتهم إلى تنمية المنتجات وتقييم النشاط التسويقي للبنك.

وإستعرض الكاتب في الفصل الخامس الخدمات المصرفية الحديثة ودور تكنولوجيا المعلومات، وتحدث الكاتب عن تكنولوجيا المعلومات واسهاماتها في تطوير المنتجات المصرفية مثل وسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات . ومن وسائل الدفع الحديثة وأنواعها النقود

البلاستيكية وأهمها بطاقات الدفع والبطاقات الائتمانية، بطاقات الصرف الشهري ومن وسائل الدفع الحديثة النقود الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية الهاتف المصرفي وأوامر الدفع المصرفية الإلكترونية، وخدمات المقاصة الإلكترونية، والانترنت المصرفي وسائل الدفع النقود الذكية ، وشمل ذلك التعرف علي آثار وسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات و دور المصارف في ظل التطورات التكنلوجيا المصرفية الحديثة.

وتحدث الكاتب في الفصل السادس عن التجارة الإلكترونية وتأثيرها على الخدمات المصرفية. وفي هذا الفصل تحدث عن أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تطوير الخدمات المصرفية، حيث عرف التجارة الإلكترونية وجاء بمزايا ومخاطر التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الانترنت .

أما الفصل السابع، فقد وضح آليات استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الخدمات المصرفية .

وقد تناول الكاتب في الفصل الثامن أثر التطورات العالمية في الخدمات المصرفية، وجاء في الفصل أهداف تطوير الخدمات المصرفي ومزيجها والتغيرات المؤثرة على سلوك الخدمة المصرفية والتطورات والمتغيرات على مستوى السوق المصرفية العالمية.

وتعلق الفصل التاسع ببعض الاتجاهات الحديثة في الخدمة المصرفية في ظل التكنولوجيا المصرفية، ويمكن تلخيصها في التنويع في الأنشطة والخدمات المصرفية، والتوسع الكبير في استخدامات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، وكذلك النمو عن طريق الاندماج المصرفي والتدويل المصرفي، وخدمات الصرافات الآلية كنموذج تفصيلي في مجال تكنولوجيا الخدمات المصرفية، وقد لخص الكاتب أهم ما يوفره نظام الصراف الآلي للعملاء من سحب واستفسار عن الإيداع النقدي وطلب دفاتر الشيكات وتحويل المبالغ وغيرها من خدمات الصراف الآلي.

وقد خصص الكاتب الفصل العاشر للبنوك الإلكترونية عبر الانترنت وخدماتها وهي مفهوم لعمل الخدمات المصرفية عن بعد، أو البنك المنزلي أو البنك على الخط ، وأوضح تغير القناعة بشأن أمن الانترنت على أساس تنامي القناعة بالبنوك الالكترونية واتجاهات التعامل المالي على شبكة الانترنت ودوافع البنوك الإلكترونية، كما تحدث عن اتجاهات البنوك العالمية في حقل العمل المصرفي الإلكترونية كما تحدث عن استراتيجيات عمل البنوك الإلكترونية وحدد متطلبات البنك الإلكتروني.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية

أحداث اقتصادية

سد النهضة الأثيوبي والتداعيات السلبية على مصر والسودان

اعداد
أزاهر حسن محمد علي
ادارة البحوث والتنمية

علاقة دول حوض النيل وحصة الدول في مياه نهر النيل نظمتها مجموعة من الاتفاقيات بين دول الحوض، منها اتفاقيات الأعوام 1902، و1929، و1959. ولا تجيز هذه الاتفاقيات وجود تصرفات منفردة بشأن مياه النهر، كما أن القانون الدولي ينص على مجموعة من المبادئ، بينها مبدأ حسن النية في تطبيق المعاهدات الدولية، بمعنى عدم الإضرار بمصالح الآخرين نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقيات. ولا شك أن ملف المياه في منطقة حوض النيل له تأثير على الجوانب الاقتصادية والسياسية على دول مياه الحوض.

التأثير السلبي على مصر

فعلي صعيد الإقتصاد المصري الذي ظل إقتصادًا زراعيًا على مدار سنوات طويلة، وقد حدد إتفاق دول حوض النيل الموقع في عشرينيات القرن الماضي لمصر حصة من مياه النيل تقدر بنحو 55 مليار متر مكعب سنويًا. وعلى هذا الأساس تم تخطيط مشروعات مصر الزراعية والمجتمعية ، مما يعني أن ذلك سيؤثر على الاقتصاد المصري، بانخفاض حصة مصر من المياه و سيؤثر سلباً على تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي بمصر ، وبالتالي ستبقى المساحات الزراعية بمصر عند معدلها الحالي.

التأثير السلبي عي السودان

هناك إجماع على غياب الدراسات المتكاملة في الجانب السوداني، واتفاق على أن الموقف السوداني ضبابي وغير مبني على دراسات وأدلة علمية واضحة. إلا أن قيام السد الأثيوبي يعمل على تقليل المخزون الاستراتيجي السوداني من المياه والحرمان من مياه الفيضانات التي تقوم بتغذية المياه الجوفية. ومن المعروف أن الماء المحمل بالطمي يتسبب في زيادة خصوبة التربة السودانية ومن ثم فإن حجز الطمي أمام السدود الإثيوبية سيدفع إلى تعويض الطمي المترسب بالأسمدة الكيماوية التي ستكبد البلاد مبالغ طائلة بالإضافة لما لها من أثار سلبية على البيئة والصحة العامة للمواطنين.

كذلك تكمن الآثار في العجز المائي الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزانات الإثيوبية كما أن السعة التخزينية للسدود الإثيوبية ستكون خصما من المخزون أمام السدود السودانية والسد العالي في مصر.

التأثير السلبي لقرار وقف ضخ نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية خلال العام 2013

يرى بعض المحللين أن قرار إيقاف ضخ نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية يؤثر سلباً على الدولتين وكأول رد فعل لقرار إيقاف تصدير النفط تراجع سعر الجنيه السوداني أمام الدولار، وعليه دعا الخبراء الاقتصاديين للتحسب من إرتفاع أسعار الصرف في الفترة القادمة ، وذلك من خلال ضخ النقد الأجنبي في الأسواق الموازية لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن الوضع الاقتصادي سيبقى على ما هو عليه لأن موازنة السودان لم تتضمن إيرادات مرور نفط الجنوب، ولكنها اعتمدت على تنوع الموارد من الإنتاج الزراعي والحيواني وصادرات الذهب، ومصادر أخرى. كما قدرت خسارة دولة جنوب السودان بنحو 6 مليار دولار للفترة المتبقية من العام الحالي خاصة وأنها تعتمد بنسبة 98 ٪ من إيراداتها على النفط.

الصين تقدم 500 مليون دولار لبناء سد على النيل في أوغندا

تعيد أوغندا إحياء مشروع بناء سد على النيل والذي توقف عدة سنوات بسبب نقص التمويل، وذلك بائتمان قدره 500 مليون دولار من الصين في منطقة كاروما، لتعيد إحياء المشروع الذي تبلغ تكلفته ملياري دولار، والذي توقف عدة سنوات بسبب نقص التمويل. وتتوقع الحكومة الأوغندية البدء في بناء السد قبل نهاية 2013، وإكماله في غضون خمس سنوات والذي سيكون أكبر سد لتوليد الكهرباء في أوغندا وسيولد 600 ميغاوات من الكهرباء.

كما بدأت الحكومة الأوغندية تشغيل سد بوجاجالي الذي يقع على النيل الأبيض أيضا، والذي يولد 250 ميغاوات حيث يأتي معظم إنتاج أوغندا من الكهرباء والذي يبلغ 550 ميغاوات من مصادر مائية.

وقد أظهرت وثيقة لميزانية 2013 - 2014 من وزارة المالية الأوغندية، أن 700 مليون دولار من تمويل المشروع سيأتي من مصادر حكومية، و500 مليون دولار من الصين، فيما تعتزم الحكومة جمع متبقي المبلغ من وكالات للتنمية.

البطالة والتضخم في منطقة اليورو ترتفعان لمستوى قياسي

ارتفعت معدلات البطالة في منطقة اليورو لمستويات قياسية خلال شهر أبريل الماضي، ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى 19.4 مليون شخص، فيما انخفضت نسبة التوظيف إلى 0.5 ٪ خلال الربع الأول من العام، وذلك وفقاً لبيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات».حيث أدى ارتفاع أسعار الكهرباء والفاكهة والخضراوات إلى رفع معدل التضخم في منطقة اليورو في مايو/أيار ليصل إلي أعلي مستوياته خلال ثلاثة أعوام.

ومن المتوقع أن يبدأ التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو في وقت لاحق هذا العام ، وتواصل الحكومات اتخاذ إجراءات جادة لتحسين أوضاعها المالية ، حيث تسعى الشركات للحصول على ائتمانات من البنوك.

وأشارت البيانات إلى أن أسعار المستهلكين ارتفعت إلى 0.1 ٪ في مايو/أيار على أساس شهري ليصل معدل التضخم السنوي إلى 1. 4 ٪ مقارنة ب 1.2 ٪ في أبريل/نيسان .

وقفز معدل التضخم في ألمانيا (أقوى اقتصاد في منطقة اليورو) إلى 1.6 ٪ على أساس سنوي في مايو/أيار مقابل 1.1 ٪ في أبريل/نيسان بينما لم يسجل التضخم في فرنسا سوى زيادة طفيفة واستقر في إيطاليا عند 1.3 ٪ . وتراجع معدل التضخم في منطقة اليورو بشكل ملحوظ في الأشهر القليلة الماضية وهو أقل بكثير من المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي الذي يقل قليلاً عن 2 ٪.

18 مليار ريال صادرات غير نفطية للسعودية خلال أبريل

ارتفعت صادرات المملكة العربية السعودية السلعية غير البترولية خلال شهر أبريل الماضي بنحو 3.3 ٪ لتصل إلى نحو 17.8 مليار ريال، بارتفاع قدره 565 مليون ريال عن الشهر المقابل من العام 2012.

وجاءت صادرات منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الأولى من حيث القيمة بنسبة 34 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات غير البترولية وبقيمة 6 مليار ريال، واحتلت اللدائن والمطاط ومصنوعاتها المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بقيمة 5 مليون ريال وبنسبة 28 ٪، وجاءت معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثالثة بما نسبته 10 ٪ من إجمالي قيمة هذه الصادرات.

ووفقاً للتقرير الشهري الذي أصدرته «مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات»، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة 16 ٪ من إجمالي قيمة هذه الصادرات، وتأتي الصين في المرتبة الثانية بنسبة 13.8 ٪، تلتها سنغافورة بنسبة 5.8 ٪.

كما بلغت واردات المملكة العربية السعودية 53.5 مليار ريال لشهر إبريل من العام 2013 بارتفاع قدره 4.2 مليار ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة زيادة 8.5 ٪، وتمثل واردات المملكة من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها أعلى قيمة، حيث بلغت 14.5 مليار ريال بنسبة 27 ٪ من إجمالي قيمة الواردات، وجاءت معدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثانية بقيمة 9.3 مليار ريال بنسبة 17.4 ٪، و تأتي المعادن العادية ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمتها 6.7 مليار ريال بنسبة 12.6 ٪، أما منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل فقد جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة قدرها 4 مليار ريال بنسبة 7.5 ٪. وأوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأميركية احتلت المرتبة الأولى ممثلة نسبه 14.3 ٪ من إجمالي الواردات، تليها الصين في المرتبة الثانية بنسبة 11.4 ٪، ثم ألمانيا بنسبة 7.0 ٪.

مؤشرات اقتصادية

إعداد
محمود حامد عربي

إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (100 = 1990)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7,0)	(8.5)	(9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2011م

سنة الأساس (100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
مارس	194.5	204.1	185.3
	(22.4)	(24.3)	(20.4)
يونيو	232.0	243.1	221.2
	(37.2)	(38.8)	(35.3)
سبتمبر	255.1	265.9	244.4
	(41.6)	(41.7)	(41.2)
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46.0)	(42.7)
2013			
يناير	270.4	283.7	257.6
	(43.6)	(43.0)	(44.3)
فبراير	281.7	294.3	269.8
	(46.8)	(45.8)	(48.0)
مارس	287.6	302.2	273.6
	(47.9)	(48.1)	(47.7)
أبريل	290.6	304.7	276.9
	(41.4)	(41.1)	(41.9)
مايو	290.4	306.8	274.3
	(37.3)	(38.1)	(36.4)
يونيو	294.8	310.2	279.9
	(27.1)	(27.6)	(26.6)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
مارس*	2.7747	2.7885
يونيو	2.6702	2.6836
سبتمبر	2.6702	2.6836
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
مارس	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
سبتمبر	4.3980	4.4200
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
يناير	4.3980	4.4200
فبراير	4.3980	4.4200
مارس	4.3980	4.4200
أبريل	4.3980	4.4200
مايو	4.3980	4.4200
يونيو	4.3980	4.4200

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
مارس	2.8714	2.8829
يونيو	2.7438	2.7542
سبتمبر	2.7473	2.7562
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
مارس	2.7446	2.7554
يونيو	3.3612	3.3753
سبتمبر	5.7525	5.7812
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
يناير	5.7495	5.7781
فبراير	5.6258	5.6740
مارس	5.5899	5.6560
أبريل	5.5774	5.6052
مايو	5.5416	5.5690
يونيو	5.5482	5.5759

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
مارس	2.8909	2.9025
يونيو	2.7494	2.7656
سبتمبر	2.7494	2.7603
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
مارس	2.7494	2.7604
يونيو	5.0629	5.0879
سبتمبر	5.7842	5.8132
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
يناير	5.7567	5.7863
فبراير	5.6498	5.6797
مارس	5.6360	5.6662
أبريل	5.5577	5.5854
مايو	5.5507	5.5780
يونيو	5.5506	5.5784

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005-2013)

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013						
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
عرض النقود	14,031.4	17,871.8	19,714.6	22,933.2	28,314.5	35,497.9	**41,853.0**	**58,663.3**	59,285.2	60,549.6	61,046.2	62,238.9	62,848.6	62,967.4
العملة لدى الجمهور	3,740.4	5,355.3	5,639.8	6,774.6	8,066.2	10,068.0	**12,850.1**	**16,751.5**	16,273.0	16,878.1	16,999.0	16,633.2	16,504.1	16,161.1
الودائع تحت الطلب	4,447.6	5,161.9	5,727.8	6,855.4	8,040.2	9,840.3	**11,999.9**	**14,241.9**	15,048.2	15,302.4	16,211.5	16,712.4	16,566.1	17,320.7
شبه النقود	5,843.4	7,354.6	8,347.0	9,303.2	12,208.1	15,589.6	**17,003.0**	**27,669.9**	27,964.0	28,369.2	27,835.6	28,893.3	29,778.4	29,485.6
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7	23,144.3	26,197.4	30,649.9	36,666.9	43,107.7	**46,504.1**	**67,049.6**	67,381.6	68,007.3	68,322.7	69,809.4	70,510.2	71,836.9
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	11,139.6	12,998.5	14,961.1	18,163.5	21,185.8	**22,867.1**	**30,482.8**	30,878.9	31,804.8	31,226.4	31,564.4	31,735.0	32,231.8
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	12,680.4	14,402.8	16,760.9	21,340.6	26,529.9	**27,983.8**	**39,919.9**	41,207.9	41,770.5	42,104.3	43,391.9	43,827.0	44,485.4
الودائع تحت الطلب / عرض النقود ٪	31.7	28.9	29.1	29.9	28.4	27.7	**28.7**	**24.3**	25.4	25.3	26.6	26.8	26.4	27.5
العملة لدى الجمهور / عرض النقود ٪	26.7	30.0	28.6	29.5	28.5	28.4	**30.7**	**28.6**	27.4	27.9	27.8	26.7	26.3	25.7
شبه النقود / عرض النقود ٪	41.6	41.2	42.3	40.5	43.1	43.9	**40.6**	**47.2**	47.2	46.9	45.6	46.4	47.4	46.8
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع ٪	72.4	87.8	90.3	89.3	85.1	79.9	**81.7**	**76.4**	74.9	76.1	74.2	72.7	72.4	72.5

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية - خلال الفترة (2005-2013)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005							
ديسمبر	394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006							
ديسمبر	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007							
ديسمبر	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008							
ديسمبر	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009							
ديسمبر	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010							
ديسمبر	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011							
مارس	2,600.9	2,321.9	588.5	2,625.0	3,403.6*	10,367.2*	21,907.1
يونيو	2,550.9	2,359.0	559.9	2,592.0	3,664.9	10,978.7	22,705.4
سبتمبر	2,538.2	2,289.2	685.4	2,518.2	3,874.0	9,845.2	21,750.2
ديسمبر	2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012							
يناير	2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير	2,690.6	2,737.5	667.5	2,350.2	3,465.89	11,905.4	23,817.2
مارس	2,671.1	2,898.5	661.9	2,362.4	3,803.20	11,955.4	24,352.4
أبريل	2,616.4	3,003.2	797.0	2,140.8	3,877.87	12,412.9	24,848.2
مايو	2,786.5	3,102.4	765.1	2,201.1	3,847.89	12,534.4	25,237.4
يونيو	2,886.1	3,375.7	703.8	3,761.5	4,097.69	12,170.6	26,995.5
سبتمبر	3,302.1	3,627.0	823.8	3,179.6	3,707.4	14,512.5	29,152.4
ديسمبر	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	15,757.9	30,482.8
2013							
يناير	2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.3	11,451.2	23,005.2
فبراير	3,834.1	4,306.7	1,020.1	2,138.8	4,199.9	16,305.1	31,804.8
مارس	3,805.6	4,484.5	1,106.6	2,236.7	3,647.2	15,945.8	31,226.4
أبريل	3,816.7	4,491.0	1,167.5	2,055.9	3,443.0	16,590.0	31,564.1
مايو	3,809.0	4,585.4	1,206.4	2,018.8	3,519.5	16,640.0	31,779.1
يونيو	3,990.3	4,862.7	1,178.2	2,140.3	3,477.8	16,582.5	32,231.8

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006-2013)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012				2013	
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو- سبتمبر*	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو
المرابحة	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	3,476.6	3,689.3	3,371.7	3,761.9	3,559.1	2,626.0	2,700.9	3,505.2	3,230.8	3,688.3
٪	53.4	58.1	47.0	52.3	51.9	64.7	52.5	55.8	65.3	52.4	49.5	47.7	52.4	49.8	54.2
المشاركة	2,116.5	2,631.4	1,769.3	1641.4	1,981.9	602.4	787.4	245.3	378.4	764.8	668.3	538.7	666.4	774.2	928.7
٪	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	11.2	11.2	4.1	6.6	11.2	12.6	9.5	10.0	11.9	13.7
المضاربة	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	328.8	411.6	273.3	441.1	305.3	225.9	454.0	313.1	491.7	489.7
٪	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.9	4.5	7.7	4.5	4.3	8.0	4.7	7.6	7.2
السلم	133.0	81.7	290.7	349.6	257.5	23.1	15.2	91.0	45.5	86.4	33.4	215.2	124.8	52.7	219.6
٪	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.4	0.2	1.5	0.8	1.3	0.6	3.8	1.9	0.8	3.2
أخرى	2,054.3	3,061.5	4,845.2	4,526.3	6,913.8	946.5	2,129.2	2,059.2	1,137.7	2,082.5	1,751.4	1,751.1	2,080.1	1,938.2	1,474.5
٪	19.8	24.3	33.0	28.9	31.3	17.6	30.3	34.1	19.7	30.6	33.0	30.9	31.1	29.9	21.7
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.7	22,107.4	5,377.4	7,032.7	6,040.5	5,764.7	6,798.1	5,305.0	5,659.9	6,689.6	6,487.5	6,800.8
٪	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006-2013)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012				2013	
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو
الزراعة	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	381.7	208.7	241.1	603.0	418.9	611.9	578.7	613.5	1,068.9	763.6	948.2
٪	7.6	6.7	10.1	10.8	6.4	3.9	3.8	10.0	7.3	9.5	10.9	10.8	16.0	11.8	13.9
الصناعة	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	848.0	1,332.9	1,307.4	1,307.6	1,583.1	1,124.2	1,191.9	1,099.1	1,162.3	1,054.7	1,453.1
٪	8.2	10.4	13.0	9.9	14.2	24.8	20.5	21.6	27.5	17.5	22.4	19.3	17.4	16.3	21.4
الصادر	351.3	264.9	481.1	370.0	83.4	240.6	141.4	226.4	256.4	170.1	195.1	259.0	441.3	748.8	697.9
٪	3.4	2.1	3.3	2.4	1.4	4.5	2.2	3.7	4.4	2.7	3.7	4.6	6.6	11.5	10.3
التجارة المحلية	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	819.9	818.5	718.1	1,220.7	1,004.4	1,496.6	828.9	763.3	1,079.5	1,045.0	993.4
٪	17.5	16.6	16.1	14.8	13.8	15.2	11.2	20.2	17.4	23.3	15.6	13.4	16.1	16.1	14.6
أخرى	6,587.9	8,077.6	8,439.9	9,726.2	3,819.2	2,776.7	3,984.8	2,682.7	2,501.9	3,010.3	2,515.2	2,955.3	2,937.6	2,875.5	2,708.2
٪	63.4	64.2	57.5	62.1	64.2	51.6	62.3	44.4	43.4	46.9	47.4	51.9	43.9	44.3	39.8
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	5,952.1	5,377.4	6,392.8	6,040.5	5,764.7	6,413.1	5,309.8	5,690.2	6,689.6	6,487.5	6,800.8
٪	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

Definitions	Benchmark	Simulation G+ 10%	Percentage Change
Income and savings			
Income			
- labour – HH	29000	29634.9	2.2
- Capital – HH	13000	12897.61	-0.8
- firms	6475	6415.3	-0.9
- Government	10549.46	10432.14	-1.1
Households' disposable income			
- labour	28420	29042.2	2.2
- capital- HH	12350	12252.73	-0.8
Savings			
- Labour – HH	2842	2904.22	2.2
-Capital – HH	2470	2450.55	-0.8
- firms	2910	2862.22	-1.6
- Govt.	1709.46	722.14	-57.8
Working households' consumption from:			
- agriculture	4158.615	4182.97	0.58
- industry	10196.687	10416.59	2.16
- services	9657.282	9745.133	0.9
Capitalist households' consumption from:			
- agriculture	602.867	588.73	-2.35
- industry	3323.252	3296.58	-0.82
- services	631.068	5285.63	-2.03
Intermediate demand for tradable goods from:			
- agriculture	1124.465	1117.85	-0.59
- industry	34009.565	33602.63	-1.2
- services	7447.573	7370.63	-1.03
Investment on			
- agriculture	1693.053	1571.12	-7.2
- industry	14010.497	13205.2	-5.8
Total Investment	17355.46	16363.11	-5.7
Receipt from indirect tax			
Agriculture	152.34	152.35	0.01
Industry	3244.22	3191.5	-1.63
Services	675	680.6	0.82
Direct Tax on			
Labour – HH	580	592.7	2.2
Capital – HH	650	644.9	-0.8
Firms	1295	1283.1	-0.9
Imports of tradable goods			
- agriculture	379	385.1	1.6
- industry	15300	15049.4	-1.64
- services	2700	2694.95	-0.2
Exports of tradable goods			
- agriculture	1800	1724.78	-4.2
- industry	8160	8022.36	-1.7
- services	2200	2158.5	-1.9
Receipts from indirect tax on Imports			
- agriculture	37.9	38.51	1.6
- industry	3825	3762.4	-1.6
Receipts from indirect tax on exports			
- agriculture	90	86.24	-4.2

APPENDICES

Definitions	Benchmark	Simulation G+ 10%	Percentage Change
Wage rate	1	1.022	2.2
Rate of return to capital in tradable			
- agriculture	1	0.994	-0.63
- industry	1	0.980	-2.01
- services	1	1.012	1.16
Value added Price			
-agriculture	1	1.016	1.6
-industry	1	0.997	-0.35
-services	1	1.018	1.78
- NTSER	1	1.022	2.2
Price of Tradable goods including tax			
- agriculture	1.02	1.037	1.68
- industry	1.05	1.05	0.05
- services	1.03	1.045	1.44
Price of composite good tradable			
- agriculture	1.025	1.04	1.6
- industry	1.115	1.115	0.03
- services	1.03	1.043	1.27
Domestic price of imported good tradable			
- agriculture	1.122	1.122	0.00
- industry	1.312	1.312	0.00
- services	1.030	1.030	0.00
Product price			
- agriculture	1	1.014	1.35
- industry	1	1.001	0.038
- services	1	1.013	1.29
- NTSER	1	1.018	1.83
Exchange rate	1	1	0.00
Production and factors			
Output			
- agriculture	9000	8799.66	-2.23
- industry	554400	53492.67	-1.67
- services	2200	21865.2	-0.61
- NTSER	8700	9398.2	8.03
Value added			
- agriculture	7200	7039.734	-2.23
- industry	18900	18584.77	-1.67
- services	14300	14212.380	-0.61
- NTSER	6960	7518.55	8.03
Total intermediate consumption			
- agriculture	1637.155	1600.713	-2.23
- industry	32280.282	31741.88	-1.67
- services	7073.043	7029.71	-0.61
- NTSER	1591.122	1718.81	8.03
Demand for labour			
- agriculture	5760	5600.18	-2.77
- industry	7560	7248.70	-4.12
- services	8580	8492.56	-1.02
- NTSER	6960	7518.56	8.03

from all sectors, this is due to decrease in production.

Test the result for sensitivity

Sensitivity analysis for that result was carried out by changing sigma_m (TR) which is the elasticity for of substitution in (CES) function. When increase sigma_m (TR) by (0.1%) wage rate variation alter from 2.24% to 2.28%, domestic output variation for agriculture, services ,industry and non tradable good changes (from -2.23% to -2.25%), (from-1.66% to 1.64%), (from-0.61% to -0.6%) and (from8.03% to 7.9%) respectively. On the other hand imports goods alter by 0.1% positively and negatively for agriculture, industry and services .Government income changes from -1.1% to -1.06% and government saving alter from-57.8% to -57.4%. So the changes after change sigma_m (TR) are small so the model is good.

Conclusion

This paper provides a demonstration of the possible policy alterations that can be measured using the Standard Computable General Equilibrium (CGE) model. The simulation carried out in the paper involved a 10 percent increase in government spending. From the results it is evident that, depending on the macro assumption imposed on the model, different conclusions can be drawn from the simulation. The analysis is based on the assumptions that government consumption and taxes were fixed in real terms. Besides, saving was assumed to be flexible so that it could adjust to balance the government account. Therefore, considering these assumptions, the overall effect of an increase in government spending has resulted in the crowding-out of investment which in turn has lowered production. Besides, lower level of output has led to a decrease in export and import. Import, which is done in foreign currencies, is affected by the scarcity of foreign exchange resulting from export contraction.

Considering the differences in investment and government spending composition, the increased demand for government services has negatively affected the industrial sector which depends mainly on investment due to the extensive nature of capital use in the sector. However, the policy has positive impact on working households as incomes for these households have improved. This result indicates that increased government expenditure benefits lower income households more than rich households, the majority of whom are capital owners. Therefore, a critical policy impact analysis is quite crucial to be undertaken in order to avoid any possible negative outcomes.

References

- Aiyagari, S. R., L. J. Christiano, and M. Eichenbaum (1990): "The output, employment, and interest rate effects of government consumption," Discussion Paper / Institute for Empirical Macroeconomics 25, Federal Reserve Bank of Minneapolis.
- Barro, R. J. (1981): "Output Effects of Government Purchases," Journal of Political Economy, 89(6), 1086–1121.
- Barro, R. J. (1987): "Government spending, interest rates, prices, and budget deficits in the United Kingdom, 1701-1918," Journal of Monetary Economics, 20(2), 221–247.
- Baxter, M., and R. G. KINGing (1993): "Fiscal Policy in General Equilibrium," American Economic Review, 83(3), 315–34.
- Dar, A, A., and Sal, A., (2002). Government size, factor accumulation, and economic growth: evidence from OECD countries, Journal of Policy Modelling 24(7-8), 679-692.
- Devereux, M. B., A. C. Head, and B. J. Lapham (1996): "Monopolistic Competition, Increasing Returns, and the Effects of Government Spending," Journal of Money, Credit and Banking, 28(2), 233–54.
- Gal'i, J., J. L'Opez-salido, and J. Vall'es (2007): "Understanding the Effects of Government Spending on Consumption," Journal of the European Economic Association, 5(1), 227–270.
- Hall, R. E. (1980): "Labour Supply and Aggregate Fluctuations," NBER Working Papers 0385, National Bureau of Economic Research, Inc.
- Meller, P., (1991), Adjustments and Social Costs in Chile during the 1980s, World Development 19:11.
- Robert Barro and Vittorio Grilli (1994), European Macroeconomics, Ch. 15-16. Macmillan.
- Rotemberg, J. J., and M. Woodford (1992): "Oligopolistic Pricing and the Effects of Aggregate Demand on Economic Activity," Journal of Political Economy, 100(6), 1153–1207.
- Thorbecke, E. (1991), Adjustment, Growth and Income Distribution in Indonesia, World Development 19:11.

Consumption

The 10% increase in government expenditure affected positively labour endowed households. They increased consumption of goods and services from agriculture, industry and services by 0.6, 2.16 and 0.9% respectively. This is due to increase in their disposable income due to increase in wage rate and transfers from the government. On the other hand, capital endowed households affected negatively in terms of consumption; consumption in these households' of goods from agriculture, industry and services has decreased by 2.35, 0.82 and 2.03% respectively. This is due to decrease in their disposable income due to decrease in rate of return to capital.

The results also show a decrease in total consumption of intermediate goods and services in agriculture, industry and service by 2.2, 1.7 and 0.61 respectively, where as the consumption of intermediates in non-tradable sector have increased by 8.03%. The observed decrease in consumption of intermediates is due to the decrease in production in these sectors, where the observed increase in consumption is due to increase in production of non-tradable goods influenced by the increase in demand by government.

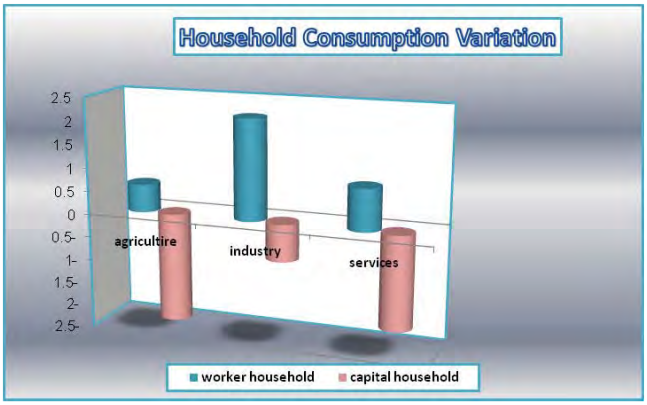

Taxes

The direct taxes from capital endowed households and firms have decreased by 0.8 and 0.9% respectively. This is due to decrease in their income resulting from decrease in rate of return to capital. But the direct tax for labour endowed households increased by 2.2 % because of increasing their income due to increase the wage rate and transfer from government.

Indirect taxes received from industrial sector have decreased by 1.63%; whereas indirect taxes from other sectors have increased by 0.01 and 0.82% for agriculture and services respectively. The observed decrease in indirect tax received from industrial sector is explained by the observed decrease in production Export tax has decrease by 4.2%; this is due to decrease in the volume of export.

Saving and Investment

The initial impact of the increase in government expenditure is the decrease in government savings as it was expected; government savings have decreased by 57.8%. This is resulted from the fact that government is using more of its income to fund for its increased expenditure and drop in investment; the total investment has decreased by 5.72%. Capital endowed households and firms have decreased their saving as well by 0.8 and 1.6% respectively; again this is due to a decrease in the rate of return to capital. On the other hand, the working households have increased their servings by 2.2%; this due to increase in income they receive from labour and government transfers.

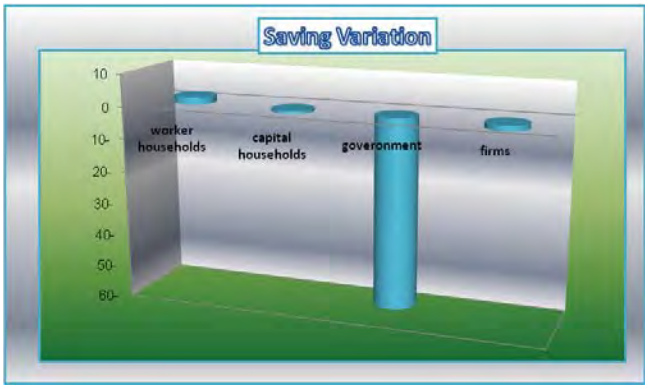

Import and Export

The results also show an increase in agricultural imports by 1.6%, this is due to a decrease in domestic production of agricultural goods. On the other hand industrial and services imports have decreased by 1.64 and 0.19% respectively, this is due to a decrease in production which resulted to a decrease in demand for imports. Results also show a decrease in exports

labour supply is fixed in this model. The prices of non-tradable products and value added have increased by 1.83 and 2.2% respectively, this due to increase in demand by government. The prices of products and value added have increased relative to that of agriculture (numeraire) in all sectors with exception of industrial sector where the price for value added have decreased by 0.35%. The domestic prices of tradable goods including tax have increased by 1.68 and 1.44 % for agriculture and services respectively.

The observed increase in price is resulted from the decrease in supply of these commodities due decrease in production. The prices for imported and the domestic price of exported commodities have not changed.

The rate of return to capital has decreased by 0.63% in agriculture sector this is because the export price of agricultural goods has not changed. But decrease in return of return has been observed in industrial sector where it has decreased by 2.01%. The decrease in rate of return in industrial sector is due to decrease in price of the products from this sector. And increased by 1.16% for the services sector, this due to increasing the prices of products in those sectors.

Incomes

An increase of 10% in government expenditure has impacted positively the labour endowed households; the results show that income of these households has increased by 2.2 % .This is resulted from the increased wage rate and transfers from the government to these households. On the other hand, income of the capital endowed households has decreased by 0.8 % this is due to a decrease in rate of return to capital. Income for government and firms' has decreased by 1.1 and 0.9% respectively. The observed decrease of government income is due to decrease in tax received from industrial, capital endowed households and firms, and from import and export taxes due decrease in export and import volumes. On the other hand, the observed decrease in firms' income is due to a decrease in the rate of return to capital.

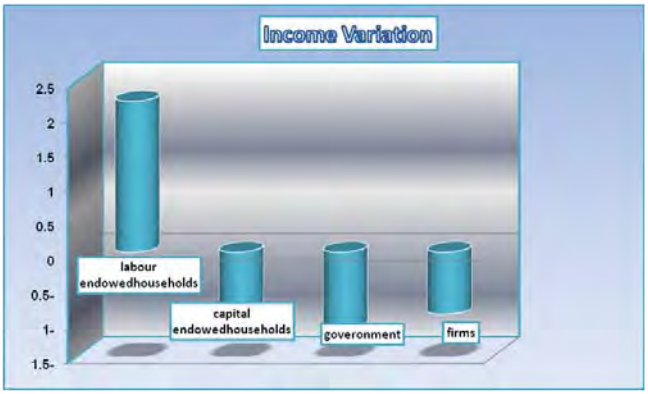

Production

Government spent a big amount of its income on public non-tradable goods, so a 10 % increase in government expenditure has affected this sector positively. So that production of products, value added and demand for labour from this sector has increased by 8.03% for all of them. Due to increase in government expenditure demand for non-tradable have increased and hence increase in production so as to meet the demand. However, the increase in government expenditure has shown a negative impact on the production in other sectors; the production in agriculture, industry and service sectors have decreased by 2.23, 1.67 and 0.61 % respectively and also their value added and total intermediate consumption decrease by the same amount and the labour demand decrease by 2.77% for agriculture 4.12% for industry and 1.02% for services. Because the labour supply is supposed to be fixed in this model and labour is mobile across sectors, so the labour from industry, service and agriculture sectors moved to non-tradable sector where they are paid higher wages because the sector product at higher price.

The government uses its income to pay transfer payments to labour endowed household, to expend for non tradable services and to save. The rest of the world receives rental income from capital for supply of capital, dividends from firms and import tax revenue. The income is used to pay for import and to save.

Closures

The closure rules are factor market equilibrium, capital demand is sector specific and fixed .This means capital is immobile across sectors and the rate of return to capital is allowed to vary. Labor supply is fixed and the wage rate adjusts to balance demand and supply of labor. Goods market equilibrium, prices adjust to equate demand and supply of goods and factor markets. Government expenditure on consumption and transfers is fixed .the world prices of imports and exports are fixed. The exchange rate is the numeraire so the other prices change relative to the numeraire.

Simulation

The simulation carried out in this study is a10% increase in public expenditures. Following this, the initial equilibrium situation of our small open economy will be disturbed. In order to bring the economy back to equilibrium, some adjustment has to accrue.

Motivation of the Study

This paper presents the situation whereby the economy is shocked by considerable government expenditure increase. In most developing countries there are always pressures for high and growing government expenditure. These pressures are usually fuelled by the growing need to have high GDP growth rates due to low living conditions and high incidence of poverty. This places a strong burden on policy makers to ensure rapid economic growth whereas, at the same time, the limited efficiency of policy instruments and governance inadequacies imply that the effective scope for policy is constrained. The mismatch between expectations from and actual effectiveness of policy is particularly acute in developing countries, as compared to developed countries. In the former with the perpetual weakness of institutions to mobilize and direct savings, the role of the state is crucial in harnessing resources for development. With weak regulatory apparatus and imperfect market signals, the state plays an important, even dominant, role in allocating investment funds and in anti-poverty programs as well as in their design.

Government policies can have widespread implications to a country's economic growth and performance. As such, government through the three main fiscal instruments namely: taxation, expenditure, and the aggregate budgetary balance can affect economic growth and performance through efficiency of resource use, the rate of factor accumulation and the pace of technological progress in a particular country (Dar and Sal, 2002).

Expected Results

An increase of 10% in government expenditure will be expected to have a negative impact on government saving, so savings by the government is expected to decrease. Since investment in this model is saving driven, it is expected to decrease also because of decrease in saving. As noted from SAM that a large proportion of government expenditure is on non-tradable goods, the production of this sector is expected to increase and this will result into an increase demand for labour and intermediate goods, so wages and prices of intermediate goods are expected to increase.

Income of labour endowed households which receive transfers from government is expected to increase due to wages and transfer increasing and hence consumption and saving in these households is expected to increase. A price of non-tradable goods is expected to rise because of increase in demand and prices of goods from other sectors are expected to rise as well as supply is expected to decrease. So the total saving and investment will decreases.

Results and Discussion

Prices

The wage rate increased by 2.2% because the demand for labour increased by the non-tradable sector and the total

(1990) and Baxter and King (1993) expand a neoclassical growth model by a government sector. In those models, an increase in government expenditures creates a negative wealth effect for the household, which will reduce consumption and increase labour supply. The increased labour supply induces real wages to decrease and interest rates to increase.

Rotemberg and Woodford (1992) and Devereux, Head, and Lapham (1996) introduced market imperfections, increasing returns to scale as well as monopolistic and oligopolistic competition respectively into the neoclassic growth model. In their models, a government spending shock, or a general demand shock, increases demand for goods, thereby labour demand and thus real wages.

In a recent paper, Gal'ý, L'opez-Salido, and Vall'es (2007) extend the New Keynesian model with rule of-thumb consumers, who neither borrow nor save, only consume the disposable income each period. Since those households do not feel inter-temporally poorer, they do not decrease consumption as a response to a positive government expenditure shock. Confronted with this large amount of competing models, empiricists have tried to discriminate between them by investigating the response of real wages and private consumption after a change in government spending.

In most recent studies it has been stressed that large size of government expenditure have negative impact on factor productivity as well and hence lower economic growth. For instance, Dar and Sal (2002) argue that the lower productivity of the capital input in countries with large government is a reflection of adverse impact of the policy to economic growth and performance. Accordingly, the advantage of a small size of government expenditure is that it result to the greater efficiencies resulted from fewer policy induced distortions and lower tax burden, more efficient resource use due to the existing market forces, and the absence of crowding-out effects that impair the incentives for capital creation (investment) (Dar and Sal, 2002).

THE MODEL

Model description

The model which is used is an open economy with government. It is a real model which can be calibrated to data of any country .The model is calibrated from a Social Accounting Matrix (SAM) with four activities and four commodities. The activities and commodities are agriculture, industry, services and non tradable services, and two factors of production capital which is sector specific and labour which is mobile across sectors. The model has two types of household, classified according to source of income, a labour endowed household and a capital endowed household .And there are four institutions households, firms, government and the rest of the world.

Output is produce by the Leontief combination of intermediate inputs and value added. For the non tradable services, output is a Leotief combination of labour and intermediate inputs. The output of non tradable sector is consumed by the government .Value added is a Cobb-Douglas combination of labour and capital. There is constant elasticity of transformation (CET) between selling output on the domestic market and on the exporting .The composite good which is consumed is a constant elasticity of substitution (CES) aggregation of imports and domestically produced goods.

For simplicity each activity is assumed to produce one commodity. On the other hand, households maximize utility subject to budget for given prices and initial endowments.

SAM Description

Households receive direct and indirect income, direct income from supplying their labor and capital to productive activity and indirect as dividends from firms and transfers from the government .households use their income to purchase tradable goods, pay taxes to government and to save. Firms receive income from capital and use the income to pay dividends to capital endowed household and the rest of the world and pay taxes to the government. The government receives direct taxes from households and firms and indirect taxes from tradable goods.

The first two types of government spending, namely government consumption and government investment, together constitute one of the major components of Gross Domestic Product (GDP). John Maynard Keynes was one of the first economists to advocate government deficit spending as part of the fiscal policy response to an economic contraction. In Keynesian economics, increased government spending is thought to raise aggregate demand and increase consumption. Classical economists and Austrian economists, however, believe that increased government spending exacerbates economic contraction by shifting resources from the productive private sector to the unproductive public sector. According to Austrian economists, the reason the Great Depression lasted as long as it did was because of significant government spending and regulation of the economy.

Government spending often alters the composition of total demand, such as increasing consumption at the expense of investment. More importantly, government spending can alter future economic growth. Economic growth results from producing more goods and services (not from redistributing existing income), and that requires productivity growth and growth in the labour supply.

LITERATURE REVIEW

Computable General Equilibrium Models (CGE)

The theory behind (CGE) models is fairly known to the applied science by now. These models provide numeric simulation of the economy under general equilibrium conditions/assumptions. With quite detailed microeconomic foundations, (CGE) models exhibit a transparent specification of functional forms wherein complete set of interdependent relations is envisaged. Similarly feedback mechanisms are devised so as to keep the updating and evaluation procedure logical. These models are traditionally known to be constructed on a Walrasian system, with the central assumption of general equilibrium keeping market demand equal to supply for all commodities at a matrix of relative prices. Due to their inbuilt feedback structure (CGE) framework has the advantage of making an explicit assessment of changes in policy and structure on micro level resource allocation. Given these properties of these model structures, their frame and size can be extended into a multi-nation mode to study for example the effects of trade policy, where several countries are gaining and losing simultaneously.

A unique exercise on the application of (CGE) models was carried out in 1991 under the auspices of (OECD). The team developed a common CGE framework, which was then put to application in six different countries. Thorbecke (1991) used this framework for Indonesian economy. Five different policies were simulated and the results identified that the impact of policy initiatives targeted under stabilization and adjustment programme restored equilibrium expenditure, increase in public investment, devaluation of exchange rate, monetary expansion and monetary contraction. Same CGE model was applied to Chile by Meller (1991) who employed two different policies for simulation; devaluation of exchange rate and expenditure reduction to assess the impact of 1980s structural adjustment in Chile. The results however are contradictory if compared to Indonesian case explored by Thorbecke (1991). Conclusion was that devaluation of exchange rate had increased the general cost of living, due to which poor the worst were affected. Secondly the expenditure side analysis explains that the considered adjustment package was regressive in nature, led to an increase in unemployment rate and decreased the per capita budget in the social sectors like health and education.

Effects of Government Expenditure Shocks

The evolution of the literature on the effects of a government expenditure shock can be summarized in the following way:

Starting out from a neoclassic growth model, which is step by step extended with market imperfections and nominal rigidities, an ultra New Keynesian model (as Ramey called it) evolved. The first neoclassic attempts to study the effects of fiscal policy date back to Hall (1980) and Barro (Barro (1981) and Barro (1987)). Building upon this work, Aiyagari, Christiano, and Eichenbaum

Studies & Researches

Computable General Equilibrium Modelling (CGE) A Real Model of a Small Open Economy with Government: A Case of Scaling Up Government Expenditure (South Africa)

By:

Hayfa Hassan Fadul*

Abstract

This paper highlights some of the key policy issues that can be modeled by using the Computable General Equilibrium (CGE) model. The paper tries to present the results on the impacts of scaling up public expenditure on the performance of the economy. Scaling up of public expenditure means increasing money in the circular flow of income which in return increases the size of economic activity. However, the impact depends on the direction of the expenditure. In this case the government expenditure, public goods and services were increases by 10%. The immediate impact is the decrease in government saving by 57.8%, followed by 5.72% decrease in total investment. The decrease in investment led to decrease in production and hence in export. The results also revealed dramatic drop in income received by government and firms by 1.1% and 0.9% per cent respectively. On the other hand labor endowed households' income has increased by 2.2%.These results explain that observed trend in service sector where savings levels by capitalists and firms has decreased by 0.8% and 1.6% respectively. Also the decrease income in has lead to a decrease in consumption by capitalists.

Introduction

Government spending or government expenditure is classified by economists into three main types (Barro, 1994). Government purchases of goods and services for current use are classed as government consumption. Government purchases of goods and services intended to create future benefits, such as infrastructure investment or research spending, are classed as government investment. Government expenditures that are not purchases of goods and services, and instead just represent transfers of money, such as social security payments, are called transfer payments. Government spending can be financed by seigniorage, taxes, or government borrowing.

* A candidate of PhD in Environmental Economics, Centre for Environmental Economics and Policy in Africa (CEEPA), Department of Agricultural Economics, Extension and Rural development, Pretoria University.